



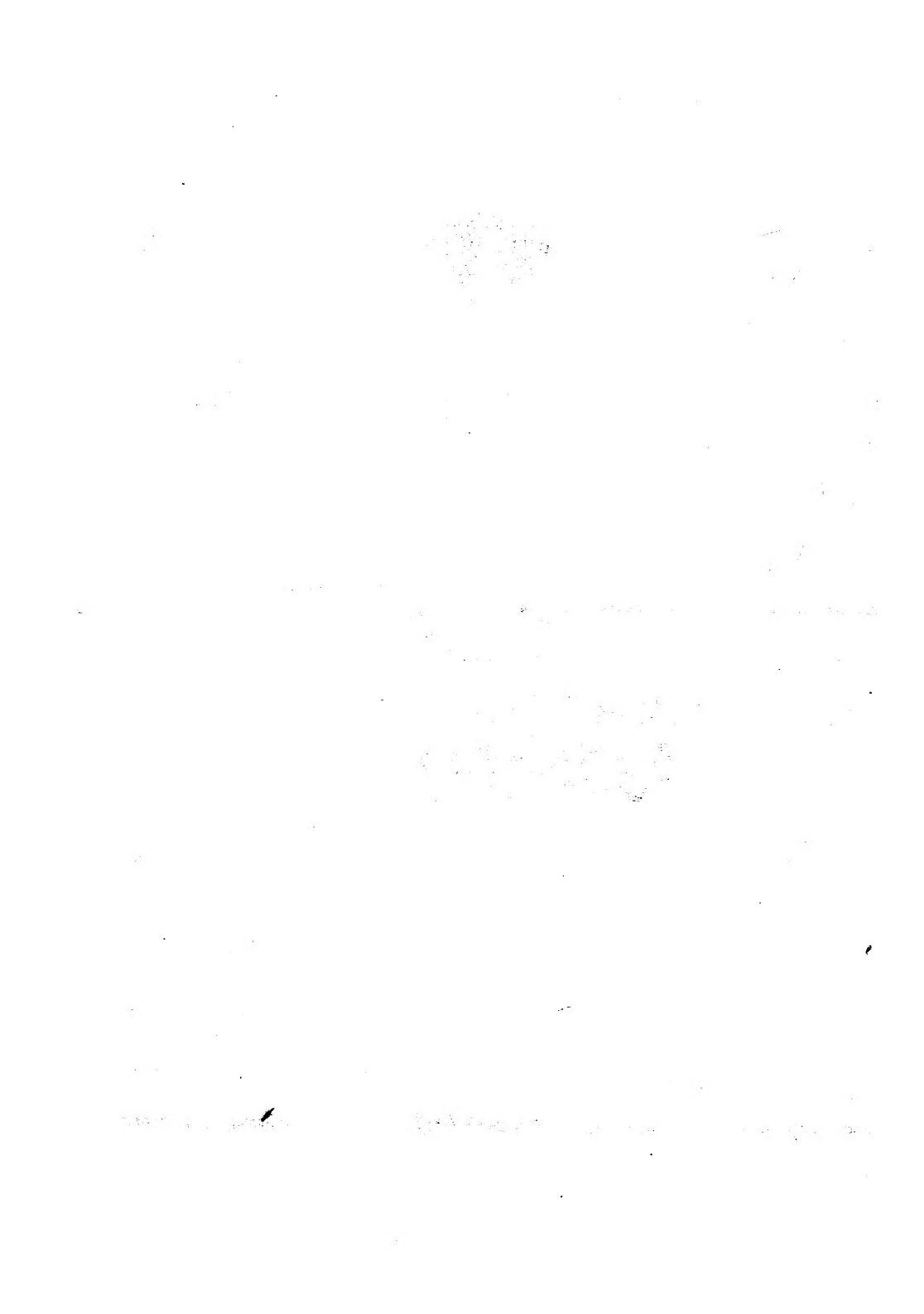
جامعة الدول العربية
مَعْهَدُ الْمَخْطُوطَاتِ الْعَرَبِيَّةِ

مَجَلَّة مَعْهَدُ الْمَخْطُوطَاتِ الْعَرَبِيَّةِ

الجزء الأول

الجلد الحادى والعشرون

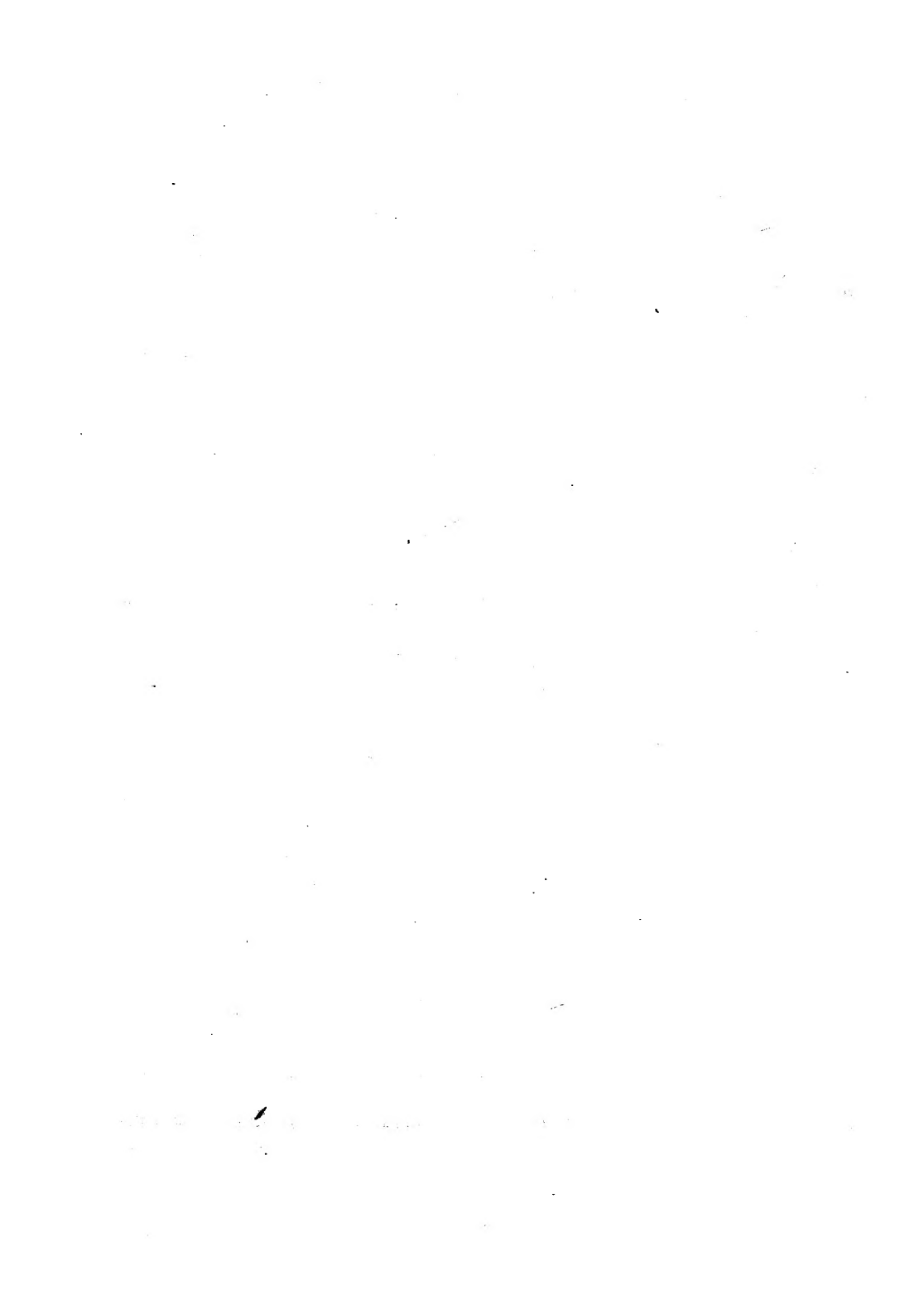
مايو (أيار) ١٩٧٥



الفهرس

صفحة

- ١ - المخطوطات العربية في العالم :
تتمة نفائس المخطوطات في المكتبة الوطنية في تونس - الأستاذ
هلال ناجي
٢ - التعريف بالمخطوطات :
المتهل الروى في مختصر علوم الحديث النبوى لابن جماعة - القسم ٢٩
الأول - تحقيق الدكتور محيى الدين عبد الرحمن رمضان
أفعول - القاضي إسماعيل بن على الأكوخ ١١٧
ضوء القبس المثير لرموز رجال الجامع الصغير . تأليف أحمد مكى ١٤٢
الحموى الحسينى - تحقيق الدكتور محمد باقر علوان
منظومة للإمام أبى محمد بن حزم الظاهرى في قواعد فقه الظاهرية ١٤٨
بقلم الأستاذ محمد إبراهيم الكنائى
٣ - نشاط معهد المخطوطات :
١٥٢
علماء ومستشرقون في معهد المخطوطات
٤ - المعهد ينعى الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب ١٥٣



المخطوطات العربية في العالم

تتمتة نفائس المخطوطات في المكتبة الوطنية في تونس^(١)

(الحلقة الثالثة)

بقلم : الأستاذ هلال ناجي^(٢)

- ٣٧٠ م القول الوافي في شرح الكافي
لعلي بن عبد القادر التبتيني
والأصل لأحمد القناوي (بروكلمان م ٢ ص ٢٢) لم يتعرض
بروكلمان لذكر هذا الشرح (بروكلمان م ٢ ص ٩٥٠) ولم يذكر
هذا الشرح الحاج خليفة وكذلك في كتاب الأعلام للزركلي
ص ٦٧٧ وكذلك خلاصة الأثر ج ٣ ص ١٦١
- ١٥٧ م استنشاق نسيم الأتس من نفحات رياض القدس
لعبد الرحمن بن رجب الحنبلي
- ص ١٦٥ لم يذكره بروكلمان ج ٢ ص ١٠٧ و م ٢ ص ١٢٩ وذكر في
ملحق كشف الظنون ج ٣ ص ٧٣
- ١٥٧ م البشارة العظمى للمؤمن بأن حظه من النار الحمى . به نقص في الآخر.
لعبد الرحمن بن رجب الحنبلي
- لم يذكره بروكلمان ج ٢ ص ١٠٧ و م ٢ ص ١٢٩
- ١٤٢ م تحفة الحريص شرح التلخيص
لعلاء الدين علي بن نليان القارسي
- بروكلمان م ١ ص ٢٩٠ ص ٦٥٦ والحاج خليفة .

(١) نشرت الحلقة الأولى في الجزء (١) من المجلد (١٨) مايو ١٩٧٢ ص (٣) ، ونشرت
الحلقة الثانية في الجزء (٢) من المجلد (١٨) نوفمبر ١٩٧٢ ص (٣) .
(٢) رئيس اتحاد المؤلفين والكتاب المراتين .

- ١٤١ م قرّة عيون ذوى الأفهام بشرح مقدمة شيخ الإسلام
لأبى بكر بن إسماعيل الشندائى
بروكلمان م ٢ ص ١١٤ و ص ٣٩٤
- ٥٠٢ م ضياء البدر فى أسماء أهل بدر
للطرابلسى
لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج خليفة .
- ٥٠٣ م شرح أحمد بن غنيم بن سالم النراوى على مقدمة على النورى
الصفافسى فى الفقه - لم يذكره بروكلمان م ٢ ص ٤٣٩
- ٨٩ م زاد العابدين وذخّر الزاهدين
تأليف : أبى عبد الله الحسينى بن الحسن بن خلف الكاشغرى
الملقب بالفضل
الكتاب مفرد لم يذكره بروكلمان والحاج خليفة - الكتاب به نقص
فى الآخر .
- ٥٠٦ م أدب القاضى على مذهب أبى حنيفة
للإمام أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضى
لم يذكره بروكلمان (ن بروكلمان ج ١ ص ١٧١ و م ١ ص ٢٨٨)
وقد ذكره الحاج خليفة (ج ١ ص ٤٦) .
- ٩٩٨ م النكت الأصولية ومجارى الأدلة الشرعية
نظم : محمد بن عيسى بن محمد بن أصبغ الأزدى
لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج خليفة وملحقه .
- ١٥٥٣ م مختصرات الحكماء
تأليف : مجهول
لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج خليفة
- ١٩٩٢ م الوجيز النظام فى إظهار موارد الأحكام
لنحى الدين الكافيجى - لم يذكره بروكلمان .
أنظر الكافيجى ج ٢ ص ١١٤ و م ٢ ص ١٤٠
وقد ذكره الحاجى خليفة ج ٢ ص ٢٠٠٤ ومطلعه موافق لنسختنا .

- ٩٤٦ م اعتقاد الحكماء
تأليف : السهروردي
- ٤٧٤٩ م شرح رسالة آداب السمرقندي
لأحمد بن يونس الخليلي الشافعي
لم يذكر بروكلمان هذا الشرح (ج ١ ص ٤٦٨ و م ١ ص ٨٤٩)
وكذلك الكشف ج ١ ص ٣٩
- ٣٥١٤ م كشف اللثام لمختورات الرسالة الأثيرية
لمسعود بن محمد المغراوي
لم يذكر بروكلمان هذا الشرح (ج ١ ص ٤٦٤ و م ١ ص ٨٤٢)
وكذلك الحاج خليفة لم يذكره .
- ٣٥٤٠ م بيان الترياق وهو شرح على منظومة عبد الرحمن الجرجاني المسماة
بالدر والترياق في علم الأوضاع والأوقاف . أما صاحب الشرح :
فهو مجهول لم يذكر في المراجع وأما المنظومة فقد ذكرها إسماعيل
البغدادى في ملحق الكشف م ١ ص ٤٥٤
- ٥٢٤ م الجواهر المضيئة في تسليك مريدى الصوفية
تأليف : محيي الدين بن العربي
لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج خليفة وصاحب ملحق الكشف
أيضاً .
- ٥٣٠ م شرح الدرر اللوامع في أصل مقرا الإمام نافع
لأبى عبد الله محمد بن الحاج المحاسي البرليتي
لم يذكر بروكلمان صاحب هذا الشرح وكذلك ملحق الحاج خليفة
(ملحق الحاج ج ١ ص ٤٦٨) (ن بروكلمان ج ٢ ص ٢٤٨ و م ٢
ص ٣٤٩) .
- ٨٧٧ م الدر المعنوى في شرح حزب النوى
تأليف : الجزائري محمد بن أحمد الشريف
- ٨٧٦ م شرح ابن يحيى على لامية الأفعال
لابن مالك
تأليف : ابن يحيى أبى عبد الله محمد

٥٣٧ م شرح الفوائد الفقهية في أطراف القضية الحكيمة

محمد بن محمد بن محمد بيرم

والفوائد الفقهية محمد بن الغرس توجد من الأصل نسخة فقط
برامفور والشرح منفرد .

٣٥٦٦ م شرح شذور الذهب

لابن الهائم

لم يذكر بروكلمان ج ٢ ص ٢٤ و م ٢ ص ١٩ والحاج خليفة
وملحقه كذلك لم يذكره .

٥٢١ م مسالك النجح إلى قطر النداء والشواهد والشرح

تأليف : إبراهيم بن أبي الحسن الحاج على الأندلسي

عرف البناء لم يذكره بروكلمان (ن ج ٢ ص ٢٣ و م ٢ ص ١٦)
ولم يذكره الحاج خليفة (ن ج ٢ ص ١٣٥٢) وعندنا كتاب
مثله آخر تحت عدد ٢٥٧ م .

٥١٨ م الدرر القاطن المشتغل على أنواع الخبرات في الأذكار والدعوات

لعبد الرحمن بن محمد الثعالبي

لم يذكره بروكلمان (ن ج ٢ ص ٢٤٩ م ٢ ص ٣٥١) وقد ذكر
في ملحق الحاج خليفة ص ٤٤٦

٨٠٦ م قصص الأنبياء

تأليف : الكسائي ، أبي عبد الله محمد بن عبد الله

١٢٣٥ م رقائق الحلال في دقائق الحيل

لعلي بن يونس بن علي بن سالم . المعروف والده المجلد القرشي
لم يذكر في المراجع العامة .

١١٠٧ م الجمل المواهبة على الحكم العطائية

لأبي عبد الله محمد بن علي الخروزي الطرابلسي

لم يذكره بروكلمان (ج ٢ ص ١١٦ و م ٢ ص ١٤٦) وكذلك
الحاج خليفة وملحقه (ج ١ ص ٦٧٥) .

١١٠٦ م حاشية بس الحمصى على التذهيب فى شرح التهذيب
لم يذكره بروكلمان (ج ٢ ص ٢١٥ و م ٢ ص ٣٠٣) .
ولم يذكر أيضاً الحاج خليفة هذه الحاشية .

٧٧٤ م راحة القواد فى تيسير الزاد على ما أشكل من زاد المسافر فى
معرفة خطوط الدائر

لأحمد بن رجب بن مجدى القاهرى الشافعى
يوجد منه مخطوط ملخص من الأصل فى برلين عدد ٥٦٨٩
وأكسفورد والأسكوريال وليدن (بروكلمان ج ٢ ص ١٥٩ و م ٢
ص ٤٨٥)

٣٥٢١ م مرهم العلوم لكل قلب مكلوم
تأليف : مجهول
فى تعريف أربعة عشر علماً . لم يذكر فى المراجع ولم يعرف مؤلفه .

٢٥٥٢ م إيضاح الغوامض فى الدرر والفرائض
لأبى عبد الله محمد بن على بن أبى على القلعى
لم يوجد فى المراجع بتاتاً بعد البحث والتنقيب جيداً .

٤٠٣٩ م الصاعقة على الزنادقة
لعبد الحميد بن أحمد بن حمد بن أحمد بن يوسف الحرثى
الشافعى

وهو مختصر كتاب الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمى . لم يذكره
بروكلمان ج ٢ ص ٣٨٨ و م ٢ ص ٥٢٧ وكذلك كشف الظنون
ج ٢ ص ١٠٨٣

٢٥٤٤ م شرح الأجرومية

لإسماعيل لباييدى الحلبي
لم يذكره بروكلمان هذا الشرح ج ٢ ص ٢٣٧ و م ٢ ص ٥٤٣
وكذلك الحاجى خليفة ج ٢ ص ١٧٩٦ و م ٢ ص ٥٤٣

٤٦٤٧ م الكاشفة

لصباح الدين الشعورى على بن على البالبكرى
لم يذكره بروكلمان والكشف وملحقه ولم أعثر على ترجمة المؤلف .

- ٤٦٧٤ م مختصر السر الصنى فى مناقب الحنفى
 لأحمد الموقع الجمال
 لم يذكره بروكلمان ج ٢ ص ١٢١ و ص ١٢٣ وذكره الحاج
 خليفة ج ٢ ص ٩٨٧
- ٤٦٩٠ م فتح الفتاح القدير بشرح حزب الفلاح والحزب الكبير
 لعبد الله الصالح بن محمد ابن مهنة
 لم يذكر بروكلمان هذا الشرح ج ١ ص ٤٤٩ و م ١ ص ٨٠٥
- ٤٦٩٩ م عمل اليوم والليلة
 لعبد العظيم بن عبد القوى المنذرى
 كشف الظنون ج ٢ ص ١١٧٣ لم يذكر بروكلمان هذا التأليف
 ج ١ ص ٣٦٧ و م ١ ص ٦٢٧
- ٤٧٣٥ م تهته أهل الإسلام فى تجديد بيت الله الحرام
 لإبراهيم بن محمد بن عيسى الميمونى (المأمونى) الشافعى
 كشف الظنون ج ١ ص ٥١٨ فهرس أسماء المؤلفين ج ١ ص ٣٢
 لم يذكر بروكلمان هذا التأليف ج ٢ ص ٣٠٧ و م ٢ ص ٤١٩
- ٤٧٠٩ م القول الواقى بشرح الكافى فى علم العروض والقوافى
 لعلى بن عبد القادر التبتى الحنفى
 والأصل الكافى لأحمد بن عباد بن شعيب الصابى المعروف بالخواص
 ٨٥٨ كلاهما لم يذكرهما بروكلمان وقد ذكر الأصل فقط فى
 ملحقات الكشف م ٢ ص ٢٥٩ وترجمة التبتى فى الأعلام للزركلى
 ص ٦٧٧
- ٢٨١٨ م المبين فى شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين
 لعلى الأمدى
 لم يذكر بروكلمان هذا الكتاب (ن ج ١ ص ٣٩٣ و م ١ ص
 ٦٧٨) وكذلك الحاج خليفة .
- ٢٨٢٢ م التعليقة النيفة على مستند أبى حنيفة
 لجلال الدين السيوطى
 لم يذكر فى المراجع العامة وكذلك فى الحاوى للفتاوى .

٢٨٢٥ م النضرة في أحاديث الماء والرياض، والخضرة

لجلال الدين السيوطي

لم يذكره بروكلمان وقد ذكره حاج خليفة ج ٢ ص ١٩٥٩

٢٧١٩ م شعلة سبيل الداج في شرح أرجوزة السراج

لمحمد بن عبد القادر بن علي الهلالي البعقوني

(ويحتمل أن يكون هذا هو الناسخ لا الشارح) لم يذكر بروكلمان

هذا الشرح ج ٢ ص ٣٥٦ و م ٢ ص ٧٠٦

٣٥١٣ م مناسك الحج

لأبي الحسن علي التوري السفاقي

لم يذكره بروكلمان ج ٢ ص ٤٦١ و م ٢ ص ٦٩٨

٣٧١ م الصمصام الفاتك للقادح في مذهب الإمام مالك

لعلي بن محمد الميلي التونسي

لم يذكره بروكلمان م ٢ ص ٧١

٣٧١ م الحديقة العبيقة في الفرق بين الشريعة والطريقة والحقيقة

للشيخ الغيلي

لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج خليفة .

٣٧١ م سيف الحرف في شرح قصيدة الخمس حالي القلب

ص ١٩١ لمحمد بن موسى بن أحمد العبدى العادى العامرى

لم يتعرض لذكره بروكلمان وكذلك الحاج خليفة والملحق .

٣٩٦ م من الرب المحيد في شرح ياقوته التوحيد

لمحمد بن أبي محمد عبد الله القيروانى

والمنظومة المسماة بالياقوتة لمصطفى بن علي الرفراقي . لم يتعرض لذكره

بروكلمان وكذلك الحاج خليفة ولم يذكر المنظومة المسماة بالياقوتة .

٤٠٦ م فتح المولى في شرح شواهد الشريف بن يعلى على الأجرومية

لعبد الكريم بن فقون القسطنطيني

لم يذكر بروكلمان هذه الحاشية وقد ذكر الشرح (بروكلمان م ٢

ص ٣٣٢) والشرح نادر ولم يذكره الحاج خليفة أيضاً .

- ٣٩٩ م كثر القوائد في شرح صغرى العقائد
لأبى العباس أحمد بن مزيان
- لم يتعرض لذكره (ن بروكلمان ج ٢ ص ٢٥٠ و م ٢ ص ٣٥٣) .
- ٤١٥ م شرح حكم محمود الكوراني الكردي
لعبد الله الشرقاوى
- لم يتعرض بروكلمان لهذا الشرح وكذلك الحاج خليفة (ن بروكلمان
ج ٢ ص ٧٢٩ و ج ١ ص ٢٥٥) .
- ٤٣٠ م مواهب الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح
تأليف : مصطفى بن أحمد عرف الطرودى الحنفى
- لم يذكر بروكلمان هذا الشرح (ج ٢ ص ٣١٣ و م ٢ ص ٤٣١)
وكذلك الحاج خليفة لم يذكره أيضاً (ن ج ٢ ص ١٩٨٢) .
- ٤٤٢ م رقية الطيب في حل ألفاظ غنيمة العبد المتيب
لعبد السلام أعدلون
- لم يذكره الحاج وكذلك بروكلمان .
- ٤٥٨ م زبدة الأحكام من مذاهب الأئمة الأربعة الأعلام
مجهول المؤلف
- لم يذكره بروكلمان وهو غير الكتاب المنسوب للقرنوى وهو
موافق لما ذكره الحاج خليفة ج ٢ ص ٩٥٠ لكنه مجهول المؤلف .
- ٤٧٩ م حاشية على الشرنوبى على مختصر خليل
- لم يذكره الحاج خليفة ج ٢ ص ١٦٢٨ وكذلك بروكلمان ج ٢
ص ٨٤ و م ٢ ص ٩٧ وهو بخط المؤلف .
- ٤٨٨ م بهجة المثان في قراءة مقص المفضل بالانقاف
- تأليف : أبى محمد مصطفى بن أحمد الحنفى
- لم يذكر في المراجع العامة بروكلمان والحاج خليفة وملحقته
والورد وسركيس .

- ٥١٥ م مفاخر الإسلام في الصلاة على النبي عليه السلام
تأليف : محمد بن أحمد صعر التلمساني
- ٨٣٨ م شرح منظومة : المتنقي من المتنقي
تأليف : القروى الطرابلسي ، أحمد بن عمر
- ٨٠٥ م الدور السنية في شرح المناسك التورية
تأليف : ماضور ، محمد بن محمد بن محمد الأندلسي
- ٨٩ م رسالة أخبار الأشج
ص ١٥
- ٨٩ م أخبار الأشج في بيان فضل العلماء ودم الفساق
- ٢٢٤ م السراج الوهاج في امتداح صاحب التاج
نظم : عبد الكريم بن زاكور التونسي
لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج خليفة
- ٢١٧ م إرشاد السالك إلى السيد المالك
تأليف : محمد حسن بن أحمد البكري
لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج خليفة
- ١٥٠ م شرح السيد الشريف الجرجاني على التحرير
لنصير الدين الطوسي
- لم يذكر الحاج خليفة الشرح وكذلك بروكلمان (م ١٨٦٨) .
- ٣٦٠ م الدرر الفائق في الصلاة على أشرف الخلائق بأسماء المعز الخلائق
محمد بن صالح بن ملوكة
- الكتاب منفرد وهو بخط مؤلفه . لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج
خليفة وملحقه .
- ٥٢٦ م شرح مقالات كوشيار في أحكام القلك
تأليف : أبي عبد الله بن عبد الكريم الدكالي
- لم يذكر بروكلمان هذا الشرح (ن ج ١ ص ٢٢٢ و م ١ ص ٣٩٧)

- ٥٨٦ م إسعاف الحكام بفقہ الفرائض ودوى الأحكام
تأليف : محمد بن محمد بن محمد الحنفى
لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج .
- ٥٥٠ م فتح العليم فى مناقب سيدى عبد السلام بن سليم
ن بروكلمان م ٢ ص ٦٨٣
- ٦٠٠ م شرح العاصمية
لأبى السعود محمد أبو الفضل المدنى
لم يذكره بروكلمان (ن ج ٢ ص ٢٦٤ و م ٢ ص ٣٧٥) وكذلك
الحاج خليفة .
- ٦٢٥ م تحفة الحامدين وفرحة الشاكرين
لبرهان الدين أبى إسحق بن إبراهيم المعروف بابن الشامى
الحلاوى
لم يذكر بروكلمان هذا الكتاب وكذلك الحاج وملحقه .
- ٦٢٠ م الثناء المنظوم فيما أسفر من الوجه الكريم بالحقى القيوم
تأليف : أحمد بن محمد المدنى الدجاني الشهير بالقشاشى
لم يذكره بروكلمان (ن ج ٢ ص ٣٩٢ و م ٢ ص ٥٣٥) وكذلك
الحاج لم يذكره .
- ٦١٩ م ديوان أبى عبد الله محمد الملا الحنفى
ص ٦٤ ترجمته فى ابن أبى الضياف باب التراجم .
- ٦٣٢ م إيقاظ الغافلين ومعراج المريدين
تأليف : أحمد بن الحاج بن المهدي
لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج وملحقه .
- ٦١٤ م مسائل فى علم الرمل
تأليف : قاسم بن سعيد الرقام
لم يذكره بروكلمان (ن ج ٢ ص ٢٥٢) .
- ٦٠٦ م شمائل الخصوص لمن له غاية فى انهمم والنصوص
لأبى القاسم عبد الرحمن البجافى

ص ١٠٦ لم يذكره بروكلمان (ن ج ١ ص ٤٣٦ و م ١ ص ٧٨٠) ولم يذكره الحاج أيضاً .

٦٠٥ م فتح الرؤوف الجواد يشرح منظومة ابن العباد في آداب الأكل والشرب

لعبد الرؤوف المناوى

لم يذكره بروكلمان (ن ج ٢ ص ٣٠٩ و م ٢ ص ٤١٧) وقد ذكر في ملحق الحاج م ٢ ص ١٦٢

٦٤٢ م برهان التجريد في معنى التوحيد

لمحي الدين بن العربي

لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج وملحقه .

٦٥٢ م شرح كتاب التيسير

لعبد الواحد بن محمد أبي علي بن أبي الشداد الأموي

لم يذكره بروكلمان هذا الشرح (ن بروكلمان ج ١ ص ٤٠٧ و م ١ ص ٧١٩) .

٦٥٣ م إرشاد الراغب

محمد بن أحمد بن عظم

لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج خليفة .

٨٨١ م متن الجزائرية

تأليف : الجزائري ، محمد المالكي

٥٣٥ م النكتة في شرح الخطبة والعقيدة وهي حاشية على رسالة ابن أبي زيد القيرواني

لابن سلامة التونسي

لم يذكره بروكلمان (ن م ١ ص ٣٠١ - ٣٠٢) .

٢٩٤ م شرح محمد بن صالح بن ملوكة على الدررة البيضاء

للأخضري

لم يتعرض بروكلمان لذكر صاحب هذا الشرح (بروكلمان ج ٢

ص ٣٥٦ و م ٢ ص ٧٠٦) وكذلك الحاج خليفة ج ١ ص ٧٣٨

- ٢٨١ م شرح أبي مدين شعيب على الدرر اللوامع
لم يذكره بروكلمان (م ٢ ص ٣٥٠) وكذلك الحاج خليفة .
- ٢٦٢ م عجائب الأسفار ولطائف الأخبار
لمحمد أبو راس
لم يذكره بروكلمان م ٢ ص ٢٨٨ وكذلك الحاج خليفة وملحقه .
- ٢٥١ م إسعاف المولى القدير شرح زاد الفقير
لشهاب الدين أحمد بن إبراهيم التونسي الحنفى الأزهرى
المصرى
لم يذكر بروكلمان هذا الشرح وكذلك الحاج خليفة (بروكلمان
ج ٢ ص ٢٢٦ و م ٢ ص ٩٢ والحاج خليفة ج ٢ ص ٩٤٥)
٤٦٣٣ م تنبيه حلة الكتاب على هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب
لمحمد بن محمد بن أبي القيث النفاقي: الشهير بدخان
والأصل: هداية المرتاب لعل بن محمد بن عبد الصمد السخاوى
لم يذكر بروكلمان هذا الشرح ج ١ ص ٤١٠ و م ١ ص ٧٢٨
وكذلك الحاج وملحقه لم يذكره .
- ٤٦٠٨ م شفاء الغليل فى حل ألفاظ فرائض خليل
لمحمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله الأنجبش :
لم يذكره بروكلمان والحاج خليفة وملحقه .
- ٢٨٦٧ م الكوكب الفريد فى شرح عقيدة التوحيد - وهو شرح على صغرى
السنوسى..
- لمحمد الصالح بن عبد الرحمن بن سليم الأوجلى
لم يذكره ملحق الكشف وسركيس وكذلك بروكلمان ج ٢ ص
٢٥٠ و م ٢ ص ٣٥٣
- ١٣٥٤ م وصلة الكلمة بأعزيب البسملة
لعلام الدين الأسفراينى
لم يذكره الحاج وملحقه وكذلك بروكلمان (ج ٢ ص ٢١١ و م ٢
ص ٥٧١) .

- ١٤٠٢ م حاشية الفيشي على شرح الأزهرية
لم يذكر بروكلمان هذه الحاشية ج ٢ ص ٢٧ و م ٢ ص ٢٢ .
- ١٤٨٥ م كتاب اللؤلؤة في تفسير الرؤية
لمحمد بن سيرين
لم يذكره بروكلمان (ج ١ ص ١ و م ١ ص ١٠٢) وكذلك الحاج
خليفة وملحقه .
- ٧٣٧ م شرح ألفية العراق
للأجهوري على
لم يذكره بروكلمان (ج ١ ص ٣٥٩ و م ١ ص ٦١٢) وكذلك
الحاج ج ١ ص ١٥٦
- ٦٧٢ م السريرة المتزعجة لشرح القصيدة المنفرجة
لعلاء الدين على جمال الدين يوسف بن علي البغدادى البصرى
الشافعى
لم يذكره بروكلمان (ن بروكلمان ج ١ ص ٢٦٨ و م ١ ص ٤٧٣) .
- ٦٨٢ م مفتاح النصر في التعريف بعلماء العصر
لمحمد مختار العياضى الباجى
لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج إلا أن ملحق الحاج ذكره ولم
يذكر مصنفه .
- ١٠٦١ م حاشية محمد بن أحمد على البهوتى على شرح شيخ الإسلام أبى
يحيى زكريا الأنصارى على إيساغوجى
لم يذكره بروكلمان هذه الحاشية (ج ١ ص ٤٦٤ و م ١ ص ٨٤٢)
ولم يذكره الحاج خليفة أيضاً .
- ١٠٥٤ م المباحث الفاسية في شرح المكودى للألفية
للبيطوى
لم يذكره بروكلمان هذه الحاشية (ج ١ ص ٢٩٨ و م ١ ص ٥٢٤)
وكذلك الحاج خليفة وعندنا منه نسخة أخرى تحت عدد ٩٦٠ م .

- ٩٦٠ م المباحث القاسية في شرح المكودي للألفية
البيطوي
- لم يذكره بروكلمان (ج ١ ص ٢٩٨ و م ١ ص ٥٢٤) وكذلك
الحاج خليفة وملحقه .
- ١٥٤٠ م زهر الأنيق في قصة يوسف الصديق
لأبي محمد بن عبد السلام بن إبراهيم المسراقي القيرواني
لم يذكره بروكلمان م ١ ص ٦٦٤ وذكر في ملحق الكشف م ١
ص ٦١٦ وشجرة النورج ١ ص ١٦٦
- ٧٣٣ م معالم الاستبصار في معرفة أوقات الليل والنهار
تأليف : محمد بن علي الشريف الزواوي
- ٨٩٣ م سرور الدارين في الأوراد والأدعية
تأليف : الخوارزمي : أوسر بن عبد الله
- ٦٦٢ م شق الجيب في معرفة أهل الشهادة والغيب
لسالم بن أحمد شيخان باعلوي
- لم يذكره بروكلمان (ن ج ٢ ص ٤٠٧ و م ٢ ص ٥٦٥) وقد
ذكره الحاج خليفة ج ٢ ص ١٠٥٨
- ٤٣٩١ م المطلعة على أصول الأدلة في استخراج قيسان الأهلة
لمحمد الغمري الشافعي الفلكي
- لم يذكر بروكلمان هذا التأليف ج ٢ ص ٣٥٩ و م ٢ ص ٤٨٧
وكذلك الحاج خليفة والمستدرك عليه .
- ٤٥٦٩ م شرح شواهد الموشح على كافي ابن الحاجب
لعلي بن محمود بن محمد بن محمود الشافعي الكرماني
- لم يذكر بروكلمان هذا الشرح على شواهد الموشح ج ١ ص ٣٠٣
و م ١ ص ٥٣٢ وقد ذكر في كشف الظنون ج ٢ ص ١٣٧١
- ٤٣٧٩ م القجر الساطع والضيء اللامع في شرح درر اللوامع في أصل مقرا
الإمام نافع
- لعبد الرحمن بن التناضي

لم يذكر بروكلمان هذا الشرح (ج ٢ ص ٢٤٨ و م ٢ ص ٣٥٠)
وكذلك كشف الظنون ملحق ١ ص ٤٦٨ .

٦٧١ م شرح ملحمة الأعراب

لمحمد بن الحسن بن سباع الصائغ

لم يذكر بروكلمان هذا الشرح (ن ج ١ ص ٢٧٧ و م ١ ص ٤٨٨)
وقد ذكره الحاج خليفة ج ٢ ص ١٨١٨

١٦٨٦ م الإبانة في إسقاط ما يجب من الحضانة

لبدر الدين القرافي

لم يذكره بروكلمان ج ٢ ص ٣١٧ و م ٢ ص ٤٣٦

٥٨٤ م رياض الأنس في علم الرقائق

مجهول المؤلف

لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج .

١٣٤٥ م الإحكام في تمييز الفتوى عن الأحكام وتصرف القاضي والإمام .

٩٤١ م توفيق الرحمن عن هداية الصبيان

تأليف : الزغواني ، محمد بن أحمد بن يوسف

٩٣٨ م شفاء المحزونين ومنية المهتدين

تأليف : الواعظ ، محمد

١٣٧٧ م شرح الأجرومية في أسرار العربية

مخطوط نادر جداً منذ عهد برسنيه ودلفين . ذكر ذلك دلفيز

١٨٨٦ خط مغربي صحرأوى نسخه لنفسه سليمان بن يوسف الشامي .

١٥٥٢ م إشراف البدور على خبايا الصدور

لمحمد بن أبي القتح الصوفي الشافعي

لم يذكر في المراجع .

٣٤٣٤ م الطبقات

لأبي الفرج عبد الرحمن

ابن الجوزي ٥١٠ - ٥٩٧ / سركيس ٦٧

وهو كتاب فريد لم يذكره بروكلمان ولا الحاج خليفة ولا سركيس
خط مشرقى محقق معقب فى أوله على ورق عربى من القطن مقبر
حبر ثبوت عناوين مشكولة بالثلث الجميل بعض تطريزات يسيرة
خال من تاريخ النسخ واسم النسخ ٢٧ ظ ١٨ ويظهر أن الخط
من القرن الثامن أو التاسع .

٢٤٣٤ م كتاب الطبقات

لأبى الفرج عبد الرحمن بن الجوزى

لم يذكره بروكلمان ج ١ ص ٥٠٣ و م ١ ص ٩١٦ وكذلك الحاج
خليفة ولم يذكره إسماعيل البغدادى فى كتابه هدية العارفين
ج ١ ص ٥٢٠

٥٩٠ م إرشاد الطالب المعلم إلى معنى السلم

لأبى عبد الله محمد بن عبد اللطيف بن أبى معروف الفلالى
لم يذكره بروكلمان (ن ج ٢ ص ٣٥٥ و م ٢ ص ٧٠٥) .

٥٣٢ م ديوان الصرصرى

جمال الدين أبو زكريا يحيى بن زكريا الصرصرى

لم يذكره بروكلمان وقد ذكره الحاج خليفة ج ١ ص ٧٩٧ ويوجد
منه نبذة بيرلين فهرست الورد عدد ٧٧٥٩

٢٦٥ م التحفة المرضية بنشر بعض قرى إفريقية

مجهول المؤلف

لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج وملحقه .

٢٦٠ م مباسم الأزهار ودوحة الأفكار

لإبراهيم بن أبى عبد الله سيالة

٣٨٦٧ م شرح لامية الأفعال

(٢) لأبى عبد الله محمد بن يحيى الرهونى

لم يذكره بروكلمان ج ١ ص ٣٠٠ و م ١ ص ٥٢٦ وكذلك لم
يذكره الكشف وملحقه .

٤٤٨٣ م تكميل "اسلحاء والأعيان لمعالم الإيمان في معرفة أهل القبروان
لأبي عبد الله محمد عيسى الكنتاني القبرواني
وهي بخط المؤلف منفرد حيث أنه هو كتاب المؤلف .

٣٩٥٧ م الهيئة السنية في الهيئة السنية

لجلال الدين السيوطي

لم يذكره بروكلمان . كشف الظنون ن ج ٢ ص ٢٠٤٧

٧٩٥ م الملخص الكافي في علمي المعاني والبيان

لعبد اللطيف بن بير علي العلاني

لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج خليفة (ن بروكلمان ج ١ ص

٢٩٣ و م ١ ص ٥١٥) .

١٤٣ م مختصر البارغ في علم النجوم

للشهاب أحمد بن تمرغا

ن الحاج خليفة ج ١ ص ٢١٧ و بروكلمان ج ١ ص ٢٢٦

و م ١ ص ٤٠١ وأن بروكلمان لم يذكر مختصر ابن تمرغا .

٧٩٥ م الملخص الواقى بالإيضاح والتبيان وهو شرح على مئته المسمى

الملخص الكافي في علمي المعاني والبيان

تأليف : عبد اللطيف بن بير علي العلاني

لم يذكره بروكلمان وهو ملخص على تلخيص المفتاح (بروكلمان

ج ١ ص ٢٩٣ و م ١ ص ٥١٥) وكذلك لم يذكره الحاج خليفة

ج ١ ص ٤٧٣

٩١٧ م حاشية اللقاني ناصر الدين على توضيح ابن هشام

تأليف : اللقاني ناصر الدين

٩١٨ م كتاب المجالس

تأليف : البوني . محي الدين أو شرف الدين أحمد بن علي

القرشي

٩٢٧ م كتاب القال

تأليف : ابن الإنسان عبد الله (المنجم)

٨٧٨ م قطف الأزهار ونوح الأطياف
تأليف : على ، سبط الشيخ شرف الدين عمر بن الفارض
٤٠٨٨ م المرائي

نحي الدين بن العري
(١) لم يذكره بروكلمان والحاجي خليفة وملحقه .

٤٠٨٧ م لب الألباب في علم الحساب
تأليف : مجهول

لم يذكره بروكلمان والحاجي خليفة والمستدرك عليه لكن الحاج
خليفة قد ذكر لب الألباب لأبي المعاشر وهو بالفارسية وهذا
بالعربية وهو مرتب على أربع أبواب لا على ستة كالآخر ولهذا
فهما متخالفان .

٤٠٢٦ م معادن الحكمة ومظاهر النعمة
نحمد العمرى

لم يتعرض لذكره بروكلمان . والحاج خليفة والمستدرك عليه .

٤٠٣٠ م الدور المحيط في صفة العمل بحكم البسيط
نحمد بن على الخروبي الأندلسي

لم يذكره بروكلمان والحاج وملحقه .

٤١٧٣ م تفريظ المسامع بشرح كتاب الجامع
نحمد التاودي بن سودة المري

لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج خليفة وملحقه .

٤٥٠٤ م أشرف المقاصد في شرح المقاصد - مقاصد التفتازاني -

لأحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب المكناسي

لم يذكر بروكلمان هنا الشرح ج ٢ ص ٢١٦ و م ٢ ص ٢٣٣
وكذلك ملحق الكشف .

٤٣٣٣ م الروضات المزهرات في العمل بربيع المقنطرات

لعلي بن علي بن إبراهيم الشاطر الدمشقي

لم يذكره بروكلمان . وقد ذكر في كشف الظنون ج ١ ص ٩٢٢
ومقابل عليه مقابلة تامة إلا أنه قد نسب المؤلف في المخطوط لمحمد
بن أحمد المرى ويتعارض هذا مع ما في كشف الظنون إذ نُسبه
لعلی الشاطر .

٤٣٣٣ م جوامع النجوم وأصول الكواكب السماوية
لأحمد بن بشير الفرغاني

لم يذكره بروكلمان والكشف وملحقه .

٤٢٨٦ م الرأى والإشباع في شرح كشف القناع في رسم الأرباع
لمحمد بن الخير الحسنى

لم يذكر بروكلمان هذا الشرح (ج ٢ ص ١٢٧ و م ٢ ص ١٥٨)
سلك الكشف لم يذكر الشرح ج ٢ ص ١٤٩٤

٤٢٨٨ م الألفاظ : معرفة في الوضعيات بالهندسة
لأبي الرضا عبد اللطيف

لم يذكره بروكلمان والحاج خليفة وملحقه .

٤٢٩٥ م الكشف الرباني عن السر الإلهي الرحاني الروحاني
لأحمد بن بدر الدين بن عتيم المتولى الصوفي

— بخط المؤلف — لم يذكره بروكلمان والحاج خليفة وملحقه .

٣٧٧٩ م التحرير والتجوير وهو شرح على رسالة ابن أبي زيد القيرواني
لعمر بن علي اللغمي الإسكندري الشهير بابن الفاكهاني ٧٣١

لم يذكره بروكلمان ج ١ ص ١٧٨ و م ١ ص ٣٠١

٣٩٠٠ م المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية

الأصل لأبي عمر وعثمان بن عبد الله السلاجبي

لم يذكر بروكلمان هذا الشرح م ١ ص ٧٦٨ وكذلك الحاج خليفة
ج ٢ ص ١١٥٧

٣٩٥٨ م شرح نخبه التفاحة في قواعد الحساب والمساحة

لعبد اللطيف بن أحمد بن محمد الدمشقي

وهو صاحب المنظومة (نخبة التفاحة) توجد المنظومة بغوطة عدد ١٥٠٠ والشرح لم يذكره بروكلمان م ١ ص ٥٥٨ .

٣٩٦٩ م شرح لامية العجم

لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي

لم يذكر بروكلمان هذا الشرح ج ١ ص ٢٤٧ و م ١ ص ٤٣٩ وكذلك الحاج خليفة والمستدرک عليه .

٣٩٦٤ م كتاب التراجم

لحی الدين بن العربي

- في ترجمة حقائق بعض الكلمات - لم يذكره بروكلمان ج ١ ص ١ ص ٤٤١ و م ١ ص ٧٩٢ وكذلك الكشف .

٣٩٨١ م كتاب اللباب المنتجى من العذاب

لحی الدين بن العربي

لم يذكره بروكلمان والحاج خليفة والمستدرک عليه .

٤٠١٤ م موجز القانون

لشهاب محمد الايجي البلبلي

والموجز لابن نفيس وهو موجز قانون ابن سينا (لم يذكره بروكلمان ج ١ ص ٤٥٧ و م ١ ص ٨٢٥) وقد ذكر كشف الظنون ج ٢ ص ١٩٠٠

٤٠١٨ م المجلد بالوفا في حل مشكلات الشفا بتعريف حقوق المصطفى

لعبد الباقي بن عبد الحميد بن عبد الله بن متى القرشي البغاني

لم يذكر بروكلمان هذا الشرح وذكر له شرحاً آخر يسمى بالاكفاء وذكر له أيضاً مختصراً يوجد ببرلين عدد ٢٥٦٦ بروكلمان ج ١ ص ٣٦٩ و م ١ ص ٦٣١ كشف الظنون ج ٢ ص ١٠٥٥

٣٥٠٢ م الثاني من شرح ابن المرباط على تسهيل القوائد

لابن مالك

لم يذكر الحاج خليفة هذا الشرح ج ١ ص ٤٠٥ وكذلك ملحقه

ولم يذكره أيضاً بروكلمان ج ١ ص ٢٦٦ و م ١ ص ٩٢٢

- ٤٠٢٠ م ما يجب على المؤمنين من إراقة دم الكافرين
للإمام السبكي
لم يذكر بروكلمان والحاج خليفة والمستدرک عليه .
- ٤٢١٥ م حاشية محمد بن إبراهيم الدلجی
على شرح أبي زكريا الأنصاري على إيسا غوجی
لم يذكر بروكلمان هذه الحاشية ج ١ ص ٤٦٤ و م ١ ص ٨٤٣
وكذلك الكشف .
- ٤١٩١ م مفاتيح الأسرار ومصاييح الأكوار
لعبد الرحمن بن محمد البسطامي
لم يذكره بروكلمان ج ٢ ص ٢٣١ و م ٢ ص ٣٢٣ ن كشف
الظنون ج ٢ ص ١٧٥٥
- ٤٢١٧ م النجوم الزاهرة في السبعة المتواترة
لمحمد بن سليمان المقرئ الحکري
لم يذكره بروكلمان وكذلك كشف الظنون وملحقه .
- ١٤٧٢ م نزهة الأیصار في أعمال الليل والنهار
لمحمد بن مصطفى بن محمد حناتة المدعو عسيلي الشافعي
لم يذكر في المراجع .
- ٩٥١ م حاشية الشاوي على صغرى السنوسی
تأليف : الشاوي ، يحيى بن محمد بن محمد
- ٩٤١ م منظومة في الفقه الحنفي
تأليف : البهلولى ، أحمد
- ٣٠٠١ م فتاوى الكازروني
- ٨٤٨ م خيار الأعمال المنجية من الكروب والأهوال
تأليف : البارودي ، أحمد بن محمد بن حسين بن إبراهيم
- ٨٥١ م مختصر شرح بانث سعاد
تأليف : الأميوطي ، إبراهيم بن محمد

- ٣٠٣٦ م شرح شواهد شذور الذهب
تأليف : القاسم بن محمد البجاني
لم يذكره بروكلمان (ج ٢ ص ٢٤ و م ٢ ص ٢٠) وكذلك الحاج
خليفة وملحقه .
- ٣٠٣٧ م غنية الطالبين لما تضمنته أم البراهين - وهو شرح على صغرى
السوسى -
لمحمد بن محمد بن محمد المصرى
لم يذكر بروكلمان هذا الشرح ج ٢ ص ٢٥٠ و م ٢ ص ٣٥٣
- ٢٩٢٢ م مجمع الأحكام
لمصطفى بن ادريس البرسوى
لم يذكره بروكلمان وقد ذكره الحاج خليفة ج ٢ ص ١٥٩٦
- ٢٨٧٢ م التنبيه على معانى القرائض
لعبد الرحمن بن عبد الله الخثعمى السبيلى
لم يذكره بروكلمان (ج ١ ص ٤٨٣ و م ١ ص ٧٣٣) الأعلام
ص ٤٩٨ وقد ذكره إسماعيل البغدادى فى أسماء المؤلفين وآثار
المصنفين ج ١ ص ٥٢٠
- ٢٥٧ م مسالك النجى إلى قطر الندى والشواهد والشرح
لإبراهيم الأندلسى عرف البنا
لم يذكره بروكلمان (ن ج ٢ ص ٢٣ و م ٢ ص ١٦) وكذلك
الحاج خليفة ج ٢ ص ١٣٥٢ وعندنا كتاب مثله آخر تحت
عدد ٥٢١ م .
- ٢٤٤١ م توفيق العناية فى شرح الوقاية
لجنبة بن سندر الحنفى
قد ذكره الحاج خليفة ج ٢ ص ٢٠٢٠ ولم يذكره بروكلمان
أنظر شرح الوقاية ج ١ ص ٣٧٦ و م ١ ص ٦٤٦
- ٢٤١٨ م رسالة فى وجوب الجهاد والهجرة
لمحمد بن أحمد عlish الأزهري

لم يذكرها بروكلمان (ن ج ٢ ص ٤٨٦ و م ٢ ص ٧٣٨) وكذلك
سركيس .

٢٦٦٠ م فرائض أبي نصر

لأحمد بن محمد بن علي البغدادي أبي نصر

لم يذكره بروكلمان . حاج خليفة ج ٢ ص ١٢٤٥

٢٦٦٥ م غاية الآمال في جميع الأحوال

لم يعرف مؤلفه .

لم يوجد في المراجع بعد البحث والتنقيب الطويل

٣٦٣٩ م خلاصة المعالم على منظومة ابن غانم

لقاسم المؤخر السوسي

لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج خليفة وملحقه .

٣٧٣٠ م اللع المنيرة في حل فرائض خليل

لعبد الرحمن بن أسيد بن أحمد

لم يذكره بروكلمان وكذلك الحاج خليفة وملحقه .

٣٧٣٢ م مختصر « الوسائل الفاخرة إلى خير الدنيا والآخرة »

كلاهما : لعلي بن عبد الصادق العبادي

لم يذكره بروكلمان والحاج خليفة وملحقه .

٤٠٦٥ م شرح الهزمية

لمحمد بن عبد الرحمن الصومعي الدار الهردى النجار

لم يذكر بروكلمان هذا الشرح (ج ١ ص ٢٦٦ و م ١ ص ٤٧٠)

وكذلك الكشف .

٤٠٦٨ م المجموع وهو شرح على المذهب في المذهب

لحجي الدين النوى

لم يذكر بروكلمان هذا الشرح (ج ١ ص ٣٨٧ و م ١ ص ٦٦٩)

وذكر الحاج خليفة ج ٢ ص ١٩١

- ٤٠٥٠ م تنوير الأبواب في علم الحساب
لإدريس بن محفوظ بن أحمد الشريف الدلسي الجزائري
التونسي
لم يذكر في المراجع .
- ٤٠٦٢ م الأسرار النحوية في شرح ألفاظ الأجرومية
لمحمد بن عبد الله الأربسي
لم يذكر بروكلمان هذا الشرح ج ١ ص ٢٣٧ و م ٢ ص ٣٣٣
وكذلك ملحق الكشف ج ٢ ص ٥٤٠
- ٤٠٩٤ م حاشية محمد الحفني على القوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحية
لم يذكر بروكلمان هذه الحاشية ج ٢ ص ٣٢١ و م ٢ ص ٤٤٢
- ٢٩١ م البهجة العرفانية في معرفة القوى الإنسانية
تأليف : محمد العوفي
لم يتعرض لذكره بروكلمان والحاج خليفة .
- ٥٧٠ م فتح المغلفات وكشف الحجب عن وجوه المسائل الأبيات . وهو
شرح التلمسانية في القرائض
للشيخ فرج
لم يذكر بروكلمان هذا الشرح ن ج ١ ص ٣٦٧ و م ١ ص ٦٦٦
- ٥٠٠ م بيان ما للتحديث من مصطلح بشرح منظومة ابن فرج
لعبد القادر بن أحمد بن عبد القادر الغنيمي الأنصاري
لم يذكره بروكلمان (ن بروكلمان م ١ ص ٦٣٥) .
- هلال ناجي انتهى

كتاب

المنهل الرّويّ

في

مختصر علوم الحديث النبوي

للشيخ الإمام العالم العلامة

الزاهد العابد الورع القدوة

الناسك

بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة

أعاد الله من بركاته

تحقيق

الدكتور محي الدين عبد الرحمن رمضان

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم
وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيد
المرسلين محمد بن عبد الله المبعوث
رحمة للعالمين

فهذا كتاب في مصطلح علوم الحديث الشريف ، تواضع مصنفه رحمه الله فسياه ملخصاً أو تلخيصاً وعمله لنفسه خاصة ، ولكن القارئ له يتبين مدى ما فيه من نفع ، خصوصاً بعد أن يعرف أنه ملخص لأصل حوى واستقصى أغلب ما كتب في هذا الفن ، وأجل ما عالجته أئمة الكبار ، وأما مصنفه ابن جماعة فهو أحد أئمة عصره في هذا الفن فضلاً على تمكنه في علوم أخرى شهد له بها الأعلام .

وإذ قمت بتحقيق هذا الكتاب كنت أرجو أن أقدم كتاباً نافعاً في هذا الباب ، وأنا أتبين فيه جوانب هامة سيفيد منها ليس طلاب هذا العلم فحسب ولكن غير هؤلاء من المثقفين وطلبة العلم الذين يتطلعون إلى المعرفة ، فضلاً على أنه كتاب يبحث في علم له خطره في حياة أمتنا من وجوه شتى ، وقد أحاط بكل أطراف الموضوع على نحو يفيد منه العلماء وغير العلماء ، ولم أقصر في عملي فيه جهدي واهتممت أن يكون ميسور النفع لكل من يقتنيه . وإنني لأسأل الله تعالى أن يحتسبه لي عنده فيكفر عني من سيئاتي ويجعل لي به وسيلة إلى مغفرته ، وهو أكرم مسؤول . والحمد لله على جزيل فضله ، والصلاة والسلام الأتمان على نبيه الكريم وعلى آله وأصحابه الأخيار ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

١ - المؤلف

« ابن جماعة »

(أ) اسمه ونسبه :

هو « محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن حازم بن صخر الكنانى الحموى ثم المصرى الشافعى بدر الدين أبو عبد الله شيخ الإسلام وقاضى القضاة بمصر والشام . ولا نكاد نجد خلافاً عند من ترجعوا له فى شىء يتصل به من حيث اسمه ونسبه ، فهو مشهر بكنيته « ابن جماعة » بل هو رأس من اشتهر بهذه الكنية ، وقد ولد بحماة سنة ٦٣٩هـ^(١) ، غير أن بعض المترجمين يفصل فى تاريخ مولده فيجعله رابع ربيع الآخر من السنة المذكورة ، وبعض يذكر يومه فيسميه ليلة السبت^(٢) .

(ب) علمه ومكانته :

وإذ كان من متزل علم وكان أبوه معدوداً بين الشيوخ الأئمة فقد توافرت له ظروف الطلب والدرس ، وأتيح له أن يسمع شيخ الشيوخ الأنصارى بحماة ومن ابن أبى اليسر والرشيد العطار فى سنة خمسين ، أى بعد اثنتى عشرة سنة من مولده كما أنه رحل للطلب ، يقول فى الشئرات : « وأخذ أكثر علومه بالقاهرة عن القاضى تقي الدين بن رزين »^(٣) . ويقول الحافظ ابن كثير فى ذلك : « وسمع الحديث واشتغل بالعلم وحصل علوماً متعددة وتقدم وساد أقرانه »^(٤) ، وفى قول الذهبى ما يوضح جوانب علمه ومدى تمكنه فيها يقول : « اشتغل وحصل وشارك فى فنون العلم فتبحر فيها وتميز فى التفسير والفقه وعنى بالرواية فجمع وصنف واشتهر وبعد صيته »^(٥) . وهذا ما ذكره غير مترجم منهم الخليل بن أيبك الصقدي يقول :

(١) ذيل تذكرة الحفاظ/١٠٧/ والدور الكامنة ٣/٢٦٧ ، والوفى بالوفيات ٢/١٨-٢٠

(٢) شذرات الذهب ٦/١٠٥ ، والبدایة والنبأية ١٤/١٦٣ ، وذيل تذكرة الحفاظ ١٠٧

(٣) شذرات الذهب ٦/١٠٥ ، والدور الكامنة ٣/٣٦٨ .

(٤) البدایة والنبأية ١٤/١٦٣ .

(٥) ذيل تذكرة الحفاظ ١٠٧ .

« وحدث بالكثير وتفرّد في وقته وكان قوى المشاركة في علوم الحديث والفقه والأصول والتفسير : خطيباً تام الشكل ذا تعبد وأوراد وحج» (١) ، ويؤكد هذا ما ينقله في شذرات الذهب عن الذهبي في معجم شيوخه (٢) ، وكذا ما يذكره ابن حجر (٣) .

وفيما جاء في ذكر الوظائف التي وسدت إليه ما يعرب عن علمه ومبلغ ما حصل منه . فقد كان حاكم الإقليمين كما سماه السبكي والذهبي ، ولي قضاء الشام وقضاء مصر ، ومن قبل كانت له خطابة القدس الشريف وحكها وكذا خطابة المسجد الأموي كما كان له تدريس كبار مدارس الشام ومصر ، كالعادلية والقبرية والكاملية . ومما يوضح مكانته هذه ما ذكره ابن طولون نقلاً عن ابن كثير قوله إذ وسدت إليه وظيفة شيخ الشيوخ : « وفي يوم الأربعاء تاسع عشر ربيع الأول سنة إحدى وسبع مائة جلس قاضي القضاة وخطيب الخطباء بدر الدين ابن جماعة بالخانقاه السميّاطية شيخ الشيوخ بها عن طلب السوقية له في ذلك ورغبهم فيه وذلك بعد وفاة الشيخ يوسف ابن حمويه الحموي ، وفرحت الصوفية به وجلسوا حوله ولم تجتمع هذه المناصب قبله لغيره ولا بلغنا أنها اجتمعت لأحد بعده إلى زماننا هذا : القضاة والخطابة ومشيخة الشيوخ» (٤) .

ثم يذكر بعد ذلك خبر توسيد منصب قاضي القضاة بمصر إليه بعد وفاة ابن دقيق العيد ، يقول : « وفي يوم الخميس سابع عشر صفر سنة اثنتين وسبع مائة وصل البريد إلى دمشق فأخبر بوفاة قاضي القضاة بالديار المصرية تقي الدين ابن دقيق العيد ومعه كتاب من السلطان إلى قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة فيه تعظيم له واحترام وإكرام يستدعيه إلى قربه ليأمره بوظيفته القضاء بمصر على عادته . فتهاً لذلك ولما خرج ، خرج معه نائب السلطنة آقوش الأقرم وأعيان الناس ليوذعوه» (٥) .

(١) الروافى بالوفيات ١٨/٢ .

(٢) شذرات الذهب ١٠٦/٦ .

(٣) الدرر الكامنة ٣٦٨/٣ .

(٤) قضاة دمشق ٨٠ - ٨١ .

(٥) قضاة دمشق ٨١ .

وتبتدى خطورة مكانته في ملاحظة أخيرة نذكرها ، وهى أنه عزل من منصب قاضى القضاة بمصر باين بنت الأعز سنة ونقل إلى قضاء الشام ثم أعيد بعد وفاة ابن دقيق العيد ثم عزل بحال الدين النرعى ثم أعيد وبقى في منصبه فضلاً عن مناصب أخرى كالتدريس بالصالحية والناصرية وجامع ابن طولون وغير ذلك إلى أن أضر بأخرة فاستعفى ولكنه بى في منزله يباشر القضاء مدة^(١).

(ج) سماته :

وكان إلى فضل علمه ذا خلق وسماحة وتصوّن وأوصاف حميدة ، وكانت له جلالة وافرة وعقل تام على ما ذكر ابن العماد عن الذهبي في معجم شيوخه ، وعلى ما ذكر عن السبكي قوله : « ذو عقل لا تقوم أساطين الحكماء بما جمع »^(٢) ويذكر ابن حجر أنه ترك الأخذ على القضاء عفة في ولايته الثانية ، وأن له وقفاً في النفوس وجلالة في الصدور^(٣) . وفي وصفه لسمته جوانب من تلك الحقيقة يقول : « وكان مليح الهيئة أبيض مسمناً مستدير الخية نقى الشبهة جميل البزة رقيق الصوت وقوراً » . ويقول في ذكر عاداته : « وكان متقشفاً مقتصداً في مأكله وملبسه ومركبه ومسكنه حسن التربية من غير عنف ولا تجليل . ومن ورعه أنه لما ولى تدريس الكاملية رأى في كتاب الوقف في شرط الطلبة المبيت فجمع ما كان أخذه وهو طالب وأعادته للوقف لأنه كان لا يبيت . ولما عزل واستقر جلال الدين القزوينى مكانه ركب من منزله من مصر وجاء إلى الصالحية حتى سلم عليه فعذ ذلك من تواضعه »^(٤) .

(د) شيوخه وأنداده وتلاميذه :

وفي ذكر شيوخ المترجم بيان لحاله وتعريف به كثير . فمن شيوخه ابن مالك الإمام النحوى وهو غنى عن التعريف لاشتهاره وبعد صيته^(٥) . ومنهم ابن دقيق العيد ذكر الذهبي أن أئمة تخرجت به ، وينقل عنه

(١) الدور الكاشفة ٣/٣٦٨ .

(٢) شذرات الذهب ٦/١٠٦ .

(٣) الدور الكاشفة ٣/٣٦٨ ، ٣٦٩ .

(٤) ترجمته في طبقات القراء ٢/١٨٠ .

الحافظ قطب الدين الحلبي قوله فيه : كان إمام أهل زمانه وعلم فاق بالعلم والزهد على أقرانه حافظاً متقناً في الحديث وعلومه ، يضرب به المثل في ذلك^(١) .
ومنهم الرشيد العطار يصفه الذهبي بقوله : إنه الإمام الحافظ الثقة المحجود ، وينقل عن الشريف عز الدين قوله فيه : انتهت إليه رئاسة الحديث بالديار المصرية^(٢) .

ومنهم ابن البخاري الذي يذكر ابن الجزري اضطلاعاً بالقراءة ورواية الحروف وأن الأستاذ أبا حيان روى القراءات عنه بالإجازة^(٣) .

ومنهم ابن الأزرقي الذي يذكر ابن الجزري أنه روى الشاطبية عن ناظمها بقوله : وهو آخر من روى عنه في الدنيا ، ولثقة الناس به رواها عنه الكبار من مثل المترجم وحسن الراشدي وبدر الدين التاذلي وغيرهم .

وأما أقرانه ومعاصروه فمنهم ابن بنت الأعز الذي جاء ذكره عند عزل المترجم من منصب القضاء به : ويترجم له ابن حجر ، ويذكر أنه أسمع على ابن البخاري والأبرقوهي ، وأن القطب القسطلاني أجازوه وكذا الحرافي وأشيخه العراقي والقاضي المناوي وغيرهما سمعوا منه كما يذكره في الذيل في وفيات سنة ٧٦٢هـ^(٤) ، وكذلك جمال الدين الدرعي الذي يترجم له ابن حجر فيذكر أنه سمع من ابن أبي اليسر وابن عبد الدائم وأنه كان ذا فضل وصلاح^(٥) . وكذلك جلال الدين القزويني الذي يذكره في الذيل إذ توفي سنة ٧٣٩هـ وأنه وفي مناصب عدة وتخرج به خلف^(٦) وهو الذي خلفه على منصب قاضي القضاة بمصر .

وفي ذكر تلاميذ الشيخ كما في شيوخه ما يوضح منزلته العلمية ، ومن أبرزهم ولده عبد العزيز المترجم في الذيل وقد جاء به أنه أحضر على عمر

(١) تذكرة الحفاظ ١٤٨٢ .

(٢) تذكرة الحفاظ ١٤٤٢ .

(٣) طبقات القراء ٥٢٠/١ .

(٤) الدرر الكامنة ٤٢٢/٣ ، وذيل تذكرة الحفاظ ١٣١ - ١٣٢ .

(٥) الدرر الكامنة ٢١٦/١ .

(٦) ذيل تذكرة الحفاظ ٢١ - ٢٢ .

القواس وأبي الفضل بن عساكر وسمع من الدمياطي والأبرقوهي وأنه أكثر السماع ، وكانت له عناية بالتصنيف ، وأخذ عنه العراقي وأثنى عليه الأسنوي ، وفيما جاء في ترجمة ابن حجر له ما يقطع بأنه لم يكن بأقل من أبيه مقاماً في العلم ومنزلة في الحكم ولدى الحكام^(١) ، وكذلك جمال الدين البليسي الشيخ المقرئ الذي يذكر ابن الجزري أنه قرأ الشاطبية على المترجم كما أنه - ابن الجزري - قرأ عليه العنوان ومعه أولاده ويسميه^(٢) ، وكذلك جمال الدين الأميوطي الذي يترجم له ابن حجر ، ويذكر أنه سمع على المترجم ، ويفصل في ترجمته مما يعرب عن فضله يقول فيه : « وحدث عن الشيخ جمال الدين هذا جماعة كثيرة من أهل مصر والحجاز . وذكر أبو حامد بن ظهيرة أنه قرأ عليه كثيراً من مروياته وأنه أجاز له وأذن له في الإفتاء والتدريس وحدث عنه في معجمه^(٣) » ومنهم أيضاً خليل بن أبيك الصفدي الذي يذكر أن المترجم أجاز له^(٤) ، وحسبي هؤلاء وهؤلاء من شيوخ ابن جماعة وأقرانه وتلاميذه تنويعاً بمنزلته وتعريفاً به .

(هـ) وفاته :

وكذلك ، لا خلاف عند المترجمين للمصنف في ذكر وفاته غير ما أشرت إليه عند ذكر ميلاده من حيث التفصيل ، فبعضهم يذكر سنة الوفاة : وهي سنة ٧٣٣ ، وبعض يضيف إلى ذلك تفصيل التاريخ فيذكر الشهر وهو جمادى الآخرة ، وبعض يذكر اليوم ويعين الوقت كما فعل ابن كثير ، وهو ليلة الإثنين بعد العشاء الآخرة حادى عشرين جمادى الأولى ، والخلاف ظاهر بين شهرى جمادى ، وآخرون يذكرون موضع دفنه ما بين اختصار وتفصيل وهو القرافة قرب الإمام الشافعي^(٥) .

(١) ذيل تذكرة الحفاظ ٣٦٣ ، والدرر الكامنة ٤٨٩/٢ .

(٢) طبقات القراء ٢٤٦/٢ .

(٣) الدرر الكامنة ٦٢/١ - ٦٣ .

(٤) الواقي بالوفيات ١٨/٢ .

(٥) البداية والنهاية ١٦٣/١٤ ، وشذرات الذهب ١٠٦/٦ ، والدرر الكامنة ٣٦٩/٣ ،

والواقي بالوفيات ٢٠/٢ ، وحسن المحاضرة ٢٤٠/١ ، وذيل تذكرة الحفاظ ١٠٨ .

(و) مصنفاته وميزاتها :

ولا بد قبل ذكر مصنفاته من العرض لما قاله المترجمون له . . . تميزه بالتصنيف ، فإن أغلبهم يقول بمشاركته القوية في علوم شتى أهمها الحديث ، ومصطلحه والفقه والتفسير والأصول^(١) ، ويذكر آخرون على الإطلاق تأليفه في فنون كثيرة^(٢) ، ويشير بعض إلى أن له تصانيف ، أو يصفونها بالنفع والفائدة^(٣) . وأما عنوانات تلك المصنفات وأنواعها فيعدها آخرون وهي على ترتيب الهجاء :

- ١ - إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل .
- ٢ - التبيان لمهمات القرآن .
- ٣ - تجنيد الأجناد وجهات الجهاد .
- ٤ - تحرير الأحكام في تدبير جيش الإسلام .
- ٥ - تذكرة السامع والتكلم في آداب العالم والمتعلم^(٤) .
- ٦ - تنقيح المناظرة في آداب المخابرة .
- ٧ - حجة السلوك في مهارة الملوك .
- ٨ - الرد على المشبهة في قوله تعالى : (الرحمن على العرش استوى) .
- ٩ - النضياء الكامل في شرح الشامل .
- ١٠ - الطاعة في فضيلة الجماعة .
- ١١ - غرر التبيان في تفسير القرآن .
- ١٢ - القوائد الغزيرة والمستنبطة من أحاديث بريرة .
- ١٣ - القوائد اللائحة من سورة الفاتحة .
- ١٤ - كشف الغمة في أحكام أهل الغمة .
- ١٥ - كشف المعاني عن متشابه المتأني .
- ١٦ - المسالك في علم المناسك .
- ١٧ - المقتصص في فوائد تكرير القصص .

(١) نكت المبيان ٢٣٥ ، والذوق الكاسية ٣٦٨/٣ ، وذيل تذكرة الحفاظ ١٠٧ .

(٢) تاريخ ابن الوردي ٣٠٢/٢ ، وحن المخاضرة ٢٤٠/١ .

(٣) الأئس الجليل ٤٨١/٢ ، والبداية والنهاية ١٦٣/١٤ .

(٤) ومنه نسختان مخطوطتان بالظاهرية بدمشق ، وهو مطبوع أيضاً .

١٨ - المنهل الروى^(١) .

ويذكر الصفدى فى ترجمته نادره وقعت له تكشف عن مشاركته فى علم الآلات ويذكر أن له فيه رسالة فى الاصطلاح^(٢) .

ويلاحظ من ثبت كتبه هذا مدى اتساع ثقافته ومشاركته العلمية ، وصلة ذلك بجيادته وسمات شخصه : وكأن مصنفاته جوانب لتلك الحياة بكل مظاهرها المادية والأدبية . فهى جانب من زهده وجانب من اشتغاله فى القضاء وجانب من روايته وتحديثه وجانب من فقهه ، فسماتها هى سمات شخصه تعلن عنها وتدل عليها وتوشك ألا تغفل جانباً منها .

٢ - الكتاب

(أ) علوم الحديث واصطلاحه :

إن لكل أمة سمات تفردها بين الأمم وتجعلها ممتازة من غيرها ، ومن أبرز سمات أمتنا الإسلامية عنايتها بالعلم الشريف دراية ورواية بعد عنايتها بكتاب الله عز وجل أداء وتديراً ، وقد جاءت الآثار تؤيد هذه السمة البيّنة . تحت على الحفاظ عليها والتزامها من مثل الأمر بالحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم . والاحتياط من الكذب عليه والتحذير من ذلك والثناء على رجاله من العلماء وطلاب ، ولا غرو فى ذلك والحديث المصدر الثانى للتشريع فى الدولة الإسلامية . أما وقد أتى على هذه الأمة أحقاب طوال من الغفلة والنوم وترددت بها السبيل إلى ههنا وإلى ههنا فأُمسّت أغلب سماتها قد غشاها ما غشاها من التلاشى والانحسار ، وإذ كانت الأمم بطبيعة حياتها لا تقوم من عثرتها إلا بإحياء سماتها والحفاظ عليها فلا بد من الالتفات إلى مثل هذا القن من العلم الشريف إذ أن به قوام الرواية ونهج الدراية ، ولطالما رُدت به غائلة الكذب وأهله ، وما أكثر الشواهد على ذلك من أئمة نذروا أنفسهم

(١) هدية المارفين ١٤٨/٢ ، وكشف الظنون ٣٨٦ ، ٨٣٩ ، ١١٦٢ ، ١٦٣٠ ،
١٦٦٣ ، ١٧٩٣ ، ١٨٨٤ ، وإيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ١٥٥/١ ،
٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ٧٦/٢ ، ٢٩٣ ، ٢٧٤ ، ٢٣١ ، ٣٢٩ .
(٢) الرافى بالوفيات ٢٠/٢ .

يعرفون الرجال ويتدبرون أحوالهم جرحاً وتعديلاً ، وآخرين اهتموا بصنف منهم كالتقاة ، ونفر عنوا بالتصنيف في الضعيف وآخر انصرفوا إلى جمع الصحيح وتلك هي ذخائر أعمالهم ما بين مطبوع - وهو قليل - يتردد بين أيدي المقرئين من علماء وطلاب . وبين مخطوط - وهو كثير - قد توزعت خزائن في الغرب والشرق ينتظر يقطة الهمم وانتباه الأمة .

(ب) مقدمة ابن الصلاح :

ولما كان الكتاب الذي تقدم له ملخصاً لكتاب ابن الصلاح الذي يعرف بعلوم الحديث أو بمقدمة ابن الصلاح ، فلا بد من الكلام على هذا الكتاب تنوياً به ليتعرف القارئ أهمية كتابنا هذا .

فقد تقدم ابن الصلاح أئمة في التصنيف في هذا الفن ما أنذا أسرد أسماءهم على الترتيب فأولهم عناية به القاضي الرامهرمزي ثم الحاكم أبو عبد الله فأبو نعيم الأصبهاني ثم وليه الخطيب البغدادي ووليه آخرون كانوا عيالاً على الخطيب كما قال السيوطي (١) حتى جمع ابن الصلاح كتابه المشهور وقد جعل مصنفات الخطيب محور كتابه وانتفع من غير ما مما هو في الفن ذاته فضم فوائدها إليه ، فأضحى كتابه جامعاً لكل ما جاء في هذا الفن محيطاً به مستقماً أغلب اصطلاحه وتبدو أهميته التي نحاول أن ندلل عليها في عناية الناس به قراءة وفهماً . وكذلك نقداً ومعارضة ما بين شارح وملخص وناظم أذكر منهم الإمام النووي وأبا زكريا الذي اختصره مرتين وابن كثير وأبا الفداء وعلاء الدين المارديني وأبا الفضل العراقي وشهاب الدين القاضى وابن جماعة الذي تقدم لكتابه ، وحفيده عز الدين محمد وغير هؤلاء .

(ج) المنهل الروى وأهميته :

ولكن ما هي صلة المنهل الروى بكتاب ابن الصلاح ، أمي مختصر كذلك المختصرات التي ذكرنا أصحابها وصورة له أم كتاب له مميزات التي تفرده عنه وتنحاز به وما هي أهميته بين المختصرات الأخرى وكتب المصطلح ؟

والجواب عن طرف السؤال الأول يتبين فيما ذكره السيوطي عن كتاب ابن الصلاح قوله : « لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب بأن يذكر ما يتعلق

(١) تدريب الراوى ٩ .

بالمثل وحده وما يتعلق بالسند وحده وما يشتركان معاً ، وما يختص بكيفية التحمل والأداء وحده وما يختص بصفات الرواة وحده»^(١) وقد علل ذلك باهتمام ابن الصلاح بفائدة الطلاب مؤثراً نفعهم على تأخيرهم عنهم ليم ترتيبه ويعنى بتنسيقه، وإذ نلخصه ابن جماعة على النحو المبين في مقدمة كتابه والفهرس الذي عملته بآخره فقد اهتم بأن يكون منسقاً على نحو ارتضاه هو لنفسه يقول في المقدمة : « ومنذ تكرر سماعي له وبخى وعكوفى على فوائده وحتى لم أزل حريصاً على تلخيص ألفاظه لنفسى وتلخيص خلاصة محصولة لتقريب مراجعتى له ودرسى وترتيبه على ما هو أسهل عندي وأولى»^(٢) وفي هذا مفارقة وامتياز للملخص ابن جماعة عن مقدمة ابن الصلاح فضلاً على زيادة مفيدة استدركها أو أضافها كما أنه نى عنه أشياء لا يحتاج إليها ، وذكر أقوالاً بنامها أو اختصرها أو حذفها. يقول في مقدمة الكتاب : « جمعت فيه خلاصة محصولة وأخليته من حشو الكلام وطوله وزدته من فرائد القوائد وزائد القواعد وقد أنقل كلام بعض بنصه وأحذف من فى بعض حشوه فسه ، وذكرت مسأله حيث ظننت أنه أجدر بها وأولى المواضع بطلبها»^(٣) .

وبهذه الميزات التى يحسن بكل ملخص أن يتحراها حتى يجعل لعمله فائدة ويجنب التقليد المخل ويحذر الإمعية ، فقد كان كتاب المنهل الروى تلخيصاً قيمياً لمقدمة ابن الصلاح لفحواه القوائد المستدركة ونساقته وترتيبه للذين حرص ابن جماعة على أن يحققهما فضلاً على أنه صنعة عالم شهد له الأعلام بطول باعه وقوة مشاركته فى هذا الباب من العلم الشريف^(٤) .

وهناك ملاحظة أخيرة على أهمية المنهل وهى أن السيوطى الذى اشتهر بابنه والتلخيص بله التلخيص وإجاده تراه فى كتابه « تدريب الراوى » وهو شىء كتاب أبى زكريا النووى المسمى بالتقريب والتيسير يستعير

(١) تدريب الراوى ٩

(٢) المنهل الروى ٢/ب .

(٣) المنهل الروى ٣/أ .

(٤) الدرر الكامنة ٣/٣٦٨ ، وحسن المحاضرة ١/٢٤٠ ، وذيل تذكرة الحفاظ ١٠٧ ونكت الهميان ٢٣٥ ، والبداية والنهاية ٤/١٦٣ ، وشذرات الذهب ٦/١٠٥ ، والوافى بالوفيات ٢/١٨ .

عبارة ابن جماعة ذاتها في أغلب كتابه دون مباينة ظاهرة على أنه يقول في مقدمة كتابه : « وجعلته شرحاً لهذا الكتاب خصوصاً لمختصر ابن الصلاح ولسائر كتب الفن عموماً »^(١). ولكن الحقيقة غير ذلك وإلى القارىء بعض أرقام صفحات من كتاب السيوطى وإلى جانبها أرقام من كتاب ابن جماعة لا على التعيين لبتفضل القارىء بالعودة والمقابلة بين العبارتين ليجد صدق ما زعمناه من اعتماد السيوطى على كتاب ابن جماعة كل الاعتماد وها هي ذى الأرقام : « ٧٥ - ١٨ - ٧٦ - ١٩ : ٨١ - ١٩ : ٢٠ - ٨٨ ، ٢١ ، ٩٩ - ٢٣ ، ١٩٧ - ٢٨ ، ١٩٥ - ٢٨ ، ١٠٩ - ٢٩ ، ١٠٠ - ٣٠ ، ٢٠١ - ٣٧ - ٢٢١ - ٤٠ »

وإذا كان المهمل بهذه الصفة من الامتياز فإنه كان موضع اهتمام فئة من جملة علماء عصر المؤلف ومن وليه ، فأما المعاصرون لابن جماعة فسوف أذكر بعضهم ممن سمعوه عليه عند الكلام على نسخة الكتاب وأما الذين ولوه فقد غنى منهم به حفيده محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز المتوفى ٨١٩ ، وهو شيخ لمافظ ابن حجر وعلم الدين البلقينى وغيرهما من الكبار ، فشرح الكتاب^(٢).

٣ - عملى فى التحقيق

(أ) نسخ الكتاب الخطية :

لم يقع إلى من نسخ الكتاب سوى هذه النسخة التى اعتمداها أصلاً . وقد سوغ لى هذا أن النسخة بخط المؤلف نفسه كما هو بين فى نهاية الكتاب وقد سمع عليه غير مرة ، فعلى صفحة العنوان سماع بحشى جوانبها كلها غير أن تاريخه قد طمس لقدم النسخة وإنما أذكر بعضاً ممن سمعوا وأترجم لبعضهم وأذكر الذين كتبوا هذه الساعات وشيئاً عن أبرزهم ، فمن جاء ذكره على صفحة العنوان :

(ب) توثيقها :

جمال الدين محمد بن جمال الدين بن سالم بن محمد البليسى وقد تقدم ذكره عند الكلام على تلاميذ المصنف .

(١) تدريس الراوى ٣ .

(٢) بنية الوعاة ١/٦٦ .

ومحمد بن عبد الرحمن بن سعيد الصنهاجي وترجم له ابن حجر . وذكر أنه كان مشارف الأوقاف بجلب ، وأنه سمع من زينب بنت شكر الثقفيات والحجار ومن ابن الصواف (١) .

وتكررت بعض أسماء من ذكروا في السماع الأول على الصفحة المذكورة في سماع آخر في الصفحة نفسها ، ومن ذكر أيضاً :

أحمد بن الصدر علاء الدين علي بن يحيى بن عثمان بن نخلة الدمشقي وترجم له ابن حجر فذكر أنه أحضر على حسن بن عبد الكردى والعماد علي بن العسكري وسمع من غير واحد ، وكان من الشهود بدمشق (٢) .
وفي الورقة ذاتها وفي السماع نفسه :

محيي الدين عبد القادر بن محمد بن محمد القرشي ، وترجم له ابن حجر فذكر سماعه وبعض من سمع منهم ، وأنه غنى بالطلب ، وكتب الكثير ، وخرّج أحاديث الهداية ، وخطه حسن جداً ، وأن شيخه الحافظ أبا الفضل حدث عنه (٣) .

وتاريخ هذا السماع هو رابع عشرين ذى القعدة سنة اثنتي عشرة وسبعمائة وكتبه عثمان بن عبد الله .

وبوجه الورقة الثالثة « فوق » سماع تاريخه عاشر رجب سنة ثلاث عشرة وسبعمائة ، وكتبه محمد بن المجيد البعلبعل الدمشقي ، وترجم له ابن حجر فذكر سماعه من التاج عبد الخالق بعلبك وابن مشرف بدمشق ، وتولى قضاء بعلبك وطرابلس ، وذكر أن الذهبي قال فيه : كان علامة مناظراً (٤) .

ويظهر الورقة « ٥٣ » سماع ذكر فيه ولد ابن جماعة عبد العزيز أبو الفضل الذي تقدم ذكره في الحديث عن تلاميذه ، وتاريخ هذا السماع هو سادس عشر ذى الحجة سنة ثلاث عشرة وسبعمائة بقراءة عمر بن محمد الدمنهوري

(١) الدرر الكامنة ١١٨/٤ .

(٢) الدرر الكامنة ٢٣٦/١ .

(٣) الدرر الكامنة ٦/٣ .

(٤) الدرر الكامنة ٢٤٨/٤ .

المصري، الذي ترجم له ابن الجزرى فذكر أنه العلامة الأوحى المقرئ الفقيه
المفتى شيخ القراء، ثم ذكر سماعه وقراءته وبعض من قرأ عليهم وماله
من مشاركة في العلم^(١).

وأما كاتب السماع فهو عتيق بن عبد الرحمن بن أبى الفتح، وترجم له
ابن حجر فذكر سماعه وبعض من سمع منهم كابن علاق والمعين الدمشقى،
وما كان له من الولاية والمقام^(٢).

وبوجه الورقة «٥٤» سماع كاتبه على بن سبيع بن على البعلبكي، ويظهرها
سماع ينتهى بوجه الورقة «٥٥» تاريخه الثانى عشر من شهر جمادى الآخرة من
العام الموفى عشرين وسبعائة، وكاتبه القارىء أحمد بن أبى الفرج بن عبد الله.

وبوجه الورقة «٥٦» سماع كاتبه على ابن أبى محمد عبد الله بن الحسن
التبريزى تاج الدين، ترجم له ابن حجر فذكر ترجمة مطولة جاء فيها :
« وقال أبو الحسين بن آييك قدم علينا القاهرة سنة ٢٠ أو فى حدودها
فسمع من شيوخنا واعتنى بهذا الشأن اعتناء كبيراً وحصل غالب مسموعاته
وكان أحد الأئمة العلماء الجامعين لأنواع العلوم »^(٣).

ويظهر الورقة ذاتها سماع، تاريخه تسع وعشرون وسبعائة، وكاتبه
هو محمد بن محمد بن أبى بكر الشافعى، وكذا بوجه الورقة «٥٧» سماع،
كاتبه أحمد بن يعقوب بن أحمد بن يعقوب، الذى ترجم له ابن حجر^(٤)،
وتاريخه هو يوم الثلاثاء تاسع شعبان عام اثنين وعشرين وسبعائة، ويظهر
الورقة ذاتها سماع تاريخه يوم الأحد شهر ربيع الأول سنة ثلاثين وسبعائة
بمئز المسمع، وكاتبه إسماعيل بن أحمد بن محمد بن الحسن بن المقرئ.

ولا شك أن هذه السماعات المتوالية زمناً تعرب عن أهمية النسخة ومدى
مالها من ثقة، وتبين كلف الشيوخ الذين سمعوا، ومدى اعتبارهم للمؤلف
وفى هذا غنية عن نسخة أخرى فضلاً على أننى بحثت وفقتت واجتهدت
فى ذلك.

(١) طبقات القراء ٥٩٧/١.

(٢) الدرر الكامنة ٤٨/٣.

(٣) الدرر الكامنة ١٤٣/٣ - ١٤٦.

(٤) الدرر الكامنة ٣٥٧/١.

(ج) وصفها :

وهذه النسخة التي اعتمدها ذات حجم كبير ، وتقع في سبع وخمسين ورقة ، وفي كل صفحة ما بين ١٨ و ١٩ سطراً في كل سطر ما بين عشر كلمات إلى ثلاث عشرة . وهي موجودة بدير الإسكوريال بإسبانيا برقم (١٥٩٨ / ١) ومنها ميكروفيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية وأما خطها فقروء سوى بعض الحواشي التي انطلمست وتداخلت أو ذهبت بتأثير القدم والإهمال . وانفرطت أوراقها وإذ ضمت بعد أخذ أرقاماً سلسلة فتقدمت بعض الأوراق على بعض مما ألبس بعض اللبس عند النسخ .

(د) أبرز خطوات التحقيق :

وإذ نسخت الكتاب فقد صادفتي بعض الصعوبات من مثل لفظة قد انهمت أو عبارة قد استدركت في الحاشية ثم غابت أو ذهب أغلبها . فهذا كله ايجتهدت في تلافيه والتغلب عليه في حدود قواعد التحقيق دون الاقتئات على النص . فأما اللفظ المبهم فكنت أتخراه في مقدمة ابن الصلاح إن أمكن أو في كتاب ابن كثير الذي هو ملخص المقدمة أيضاً أو في كتاب تدريب الراوى ، الذي استفاد مؤلفه السيوطى كثيراً من كتاب ابن جماعة على ما ذكرت آنفاً ، فإن تعذر تركت مكان اللفظ فارغاً وأشرت في الحاشية إلى ذلك أو رجحت وجهاً تقتضيه العبارة ، وإن كان السقط جملة أو أكثر وذهب أحلت في الحاشية على ما يقابله في الكتاب الملخص « مقدمة ابن الصلاح » وفي غيره من الكتب المذكورة قبل إذا ناسب ذلك .

وأما شكل اللفظ فاقتصرت على ما يمكن أن يلبس ، كما شرحت ما نمض من الاصطلاح . وقابلت بين الكتاب وأصله مستفيداً من الكتب الأخرى التي تلخصت مقدمة ابن الصلاح كالباعث الخبيث لابن كثير أو التي استفادت من كتاب المنهل الروى ونقلت عبارة مؤلفه كتدريب الراوى وقد جعلتها على هذا الترتيب ثم استفدت من أصول هذه الكتب خصوصاً الكتب التي استفادها ابن الصلاح في مقدمته كالكناية للخطيب البغدادي وعلوم الحديث للحاكم النيسابورى ، وخرجت الأحاديث في أصولها وأحلت عليها .

وأما الفهارس فقد أعددت فهرساً حديثاً أتبعته بفهرس للمصطلحات الفنية مقتصرأ فيه على أصل كل مادة خشية أن يتضخم الكتاب دون فائدة ثم فهرساً للأعلام استثنت فيه أعلام المقدمة ، وحاولت فيه نسب كل علم إن لم يكن منسوباً أو مذكوراً بكنية أو باسم غير بين ، ثم فهرساً للجماعات والأقوام وآخر للبلدان والأماكن وفهرساً لمراجع المصنف وآخر لمصادر التحقيق ثم فهرساً للموضوعات حاولت الاختصار على عبارة المؤلف إلا إذا اقتضى الحال الاختصار أو الوضع أو غير ذلك وقد جعلت ما وضعته أو اختصرته بين قوسين معقوفين دون عبارة المؤلف ، واهتمت بتنظيم هذه الفهارس على نحو مبسر . وأظنني بعد هذا قد بذلت وسعى لتحقيق هذا الكتاب على نحو ينتفع به القارئ ، والله أعلم ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

دمشق - الإثنين ٢٧ شعبان ١٣٩٣

١٩٧٣ / ٩ / ٢٤

المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أوضح للعالم السنة سيلا ، وجعلها على أحكام الشريعة .
دليلا ، ومهد بها لمشارع الهداية وصولا ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذى بعثه إلى العالمين رسولا ، وآتاه الكتاب ومثله من السنة معه هدى
وموعظة وتفصيلا ، فشقى بهما من ظمأ القلوب غليلا ، وأعاد سيف الحق
بيرهانهما صقيلا . صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه كثيرا بكرة
وأصيلا . وبعد فقد ظهر بالبرهان العقلى ، وصح بالدليل النقلى أن السعد
الأكبر الأبدى بمتابعة هذا النبي الأسمى ، وإنما يتحقق أتباعه باتباع سنته ،
وأخذ النفوس بالوقوف عند أحكام شريعته . وإنما يعرف ذلك بالعلم
بأفعاله ومعاني لفظه ، ولا يصل ذلك إلى من بعده إلا بسماعه وحفظه . وقد
قيض الله ، وله الحمد ، من « ٢/ب » سلف الأمة من تصدوا لذلك وأوضحوا
لطالبه سبل المسالك . وتناقلوه كابرا عن كابر ، وأداه كما سمعه أول إلى آخر
فشرعوا لمن بعدهم طرق السند والرواية ، وفتحوا أبواب المعرفة والدراية ،
فجزاهم الله تعالى بحسن صنيعهم الجنة كما أحياهم هذه السنة .

ولما كانت علوم الحديث النبوى من أنفس ما يقتضى ، وأهم ما يشتغل
بتحصيله ويعتنى ، صنف فيه الحفاظ المبرزون مصنفات جليلة ، وجمعوا
فنونهم الجامعة فروعه وأصوله كـ « جامع الترمذى » و « عله » و « أصول
الحديث » للحاكم و « مدخله » و « كفاية » الخطيب و « جامع » وغير ذلك
من جوامعه . وافق آثارهم الشيخ الإمام الحافظ تقي الدين أبو عمرو بن
الصلاح بكتابه الذى أوعى فيه القوائد ، وجمع ، وأتقن فى حسن تأليفه
ما صنع . ومنذ تكرر سماعى له وبجئى ، وعكوفى على فوائده وحشئ ، لم أزل
حريصاً على تلخيص ألفاظه لنفسى ، وتخليص خلاصة محصوله ، لتقريب
مراجعتى له ودرسى ، وترتيبه على ما هو أسهل عندى وأولى ، وأخلى من
الاعتراض عليه « ٣/أ » حتى قدر الله وجود هذا المختصر ، فجمعت فيه

خلاصة محموله ، وأخيلته من حشو الكلام وطوله ، وزدته من فرائد الفوائد ، وزوائد القواعد ، وقد أنقل كلام بعض بنصه ، وأحذف من في بعض حشو فصح ، وذكرت مسائله حيث ظننت أنه أجدر بها وأولى المواضع بطلبها^(١) ورتبته على مقدمة وأربعة أطراف ، والمقدمة في بيان مصطلحات يحتاج إلى معرفتها طالب الحديث .

والطرف الأول في الكلام على المتن وأقسامه وأنواعه :

فأقسامه ثلاثة : الصحيح ، والحسن ، والضعيف . وأنواعه ثلاثون :
« أ » المسند . « ب » المتصل ، « ج » المرفوع . « د » الموقوف ، « هـ » المقطوع ، « و » المرسل ، « ز » المنقطع ، « ح » المعضل ، « ط » المعنعن ، « ي » المعلق ، « با » الشاذ ، « بب » المنكر . « بيج » الفرد ، « بد » المعلق ، « به » المضطرب ، « بو » المدرج ، « يز » المقلوب . « بيج » الموضوع ، « بط » المشهور ، « ك » الغريب ، « كا » العزيز . « كب » المصحف . كج » المسلسل ، « كد » زيادات الثقات ، « كه » الاعتبار ، « كو » والشواهد ، « كز » والمتابعات ، « كح » مختلف الحديث ، « كط » الناسخ والمنسوخ ، « كي » غريب الحديث .

« والطرف الثاني في الكلام في السند وما يتعلق به وهو أحد عشر نوعاً :
« أ » ممن تقبل روايته أو لا تقبل ، وفي الجرح والتعديل ، « ب » العالي و النازل ، « ٣-ب » « ج » المزيد في الأسانيد . « د » التدليس . « هـ » تباعد وفاة

(١) فن ذلك تقديم الكلام على « المنقطع » وتأخير المرسل منه ، ولعل مراده أن يجعل الكلام على « المقطوع » و « المنقطع » متصلاً لبيان المفارقة بين الاصطلاحين ، قلت : أحسن ، وكذلك تأخير الكلام على « المدلس » و « التدليس » إلى حيث الكلام على « السند وما يتعلق به » قلت : وفي ذلك شيء من جعل الشيء إلى جانب شبيهه ، وكذلك تقديم الكلام على « الفرد والمعلق والمضطرب والمدرج والمقلوب والموضوع والمشهور والغريب والعزيز » والثلاثة الأخيرة منها هي عند ابن الصلاح تلي الكلام على « الإسناد العالي والنازل » قلت : ونل مراده أن يحصر الكلام على المصطلحات متوالية ، وفي ذلك ترتيب ، وتأخير الكلام على « الاعتبار والشواهد والمتابعات » قلت : والبيان من ذلك أنه قدم الكلام على مصطلحات كل بيان الآخر ، وآخر هذه لا يربط بينها من معان لطيفة ، كما أن في تأخيرها شيئاً من الترتيب المناسب وغيره من التقديم والتأخير بين موضوعات الكتاب .

الراوي عن شيخ واحد، «و» رواية الأقران^(١)، «ز» الآباء عن الأبناء، «ح» الأبناء عن الآباء، «ط» من لم يرو عنه إلا واحد، «ى» الأكابر عن الأصاغر، «يا» العنينة .

«الطرف الثالث في كيفية تحمل الحديث وطرقه وكتابته وضبطه وروايته وآداب طالبيه وراوييه، وهو ستة أنواع» :

«أ» أهلية التحمل، «ب» طرق التحمل من السماع والإجازة والمناولة وغيرها، «ج» كتابة الحديث، «د» رواية الحديث، «هـ» أدب الراوى، «و» أدب الطالب .

«الطرف الرابع في أسماء الرجال وما يتصل به وهو أحد وعشرون نوعاً» :

«أ» معرفة الصحابة، «ب» معرفة التابعين، «ج» طبقات الرواة، «د» الأسماء والكنى، «هـ» من عرف باسمه، «و» الألقاب، «ز» المختلف والمتلف، «ح» المتفق والمفترق، «ط» ما تركب منهما، «ى» من تشابهوا في الاسم واسم الأب، «با» من نسب إلى غير أبيه، «بب» النسب المخالفة ظاهرها، «بج» الأسماء المفردة، «بد» من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة، «به» معرفة الموالي، «بو» الأسماء المبهمة، «بز» الثقات والضعفاء، «بع» من خلط من الثقات، «بط» أوطان الرواة، «ك» الأخوة، «كا» التواريخ والوفيات .

فهذه تراجم أبواب الكتاب، والله الموفق للصواب، لا إله إلا هو، عليه توكلت وإليه متاب : ٤ / أ .

(١) بد لفظ «الأقران» إحالة على الحاشية غير أن الحال عليه غير بين وأرجح أن صورته هكذا : «وفيه شرح وأنا في مقدمة ابن الصلاح فهو : يفهم عن بعض» .

المقدمة

العلم بمحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروايته من أشرف العلوم وأفضلها . وأحقها بالاعتناء لمحصلها ، لأنه ثانی أدلة علوم الإسلام ، ومادة علوم الأصول والأحكام ، ولذلك لم يزل قدر حفظه عظيماً ، وخطره عند علماء الأمة جسيماً . ولهذا العلم أصول وأحكام واصطلاحات ، وأقسام وأوضاع . يحتاج طالبه إلى معرفتها ، وتحقيق معنى حقيقتها ، وبقدر ما يحصل منها تعلو درجته . وبقدر ما يفوته تنحط عن غايته رتبته ، ومدار هذه الأمور على المتن والأسانيد ، وكنية التحمل والرواية ، وأسماء الرجال ، وما يتصل بجميع ذلك على ما تقدمت ترجمته ، ويأتي بسط الكلام فيه ، ولا بد من تقديم معرفة معنى المتن والسند والإسناد والحديث والخبر ، أما المتن فهو في اصطلاح المحدثين ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام ، وهو مأخوذ إما من المأتمنة وهي المبالغة في الغاية ، لأن المتن غاية السند ، أو من متن الكيش إذا شقت جلدة يفضته واستخرجتها ، وكأن المسند استخرج المتن بسنده ، أو من المتن وهو ما « ٤ / ب » صلب وارتفع من الأرض ، لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله ، أو من تمتين القوس بالعصب ، وهو شدها به وإصلاحها....^(١) .

وأما السند فهو الإخبار عن طريق المتن ، وهو مأخوذ إما من السند وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل ، لأن المسند يرفعه إلى قائله ، أو من قولهم : فلان سند أى معتمد ، فسمى الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه^(٢) .

وأما الإسناد فهو رفع الحديث إلى قائله . والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد .

(١) بعد لفظ اصلاحها « إحالة على الحاشية لكن العبارة المستدركة فيها طست ولم أتبين فحواها وهي لا تتجاوز أربع كلمات ، وما يتفق وهذا المعنى ما جاء في القاموس المحيط وهو الرجل الصلب ، ومتنا الظاهر مكتناً الصلب ، والتمتين خيوط الحياض وكذا التمتان ، وجمل المتن من تمر بين طرائق البيت اتقاء تمزيق الأعمدة له ، أنظر مادة « متن » .

(٢) وبه سند الـ جل لفصين قارب لما ، وكذا السند الثالثة القوية ، وكذا ساند عاضد وكانت ، والسندان العظيم الشديد من الرجال ، وناقعة مساندة مشرقة الصدر والمقدم أو يساند بعضها بعضاً . انظر القاموس المحيط مادة « سند » .

وأما الحديث فأصله ضد القديم، وقد استعمل في قليل الخبر وكثيره لأنه يحدث شيئاً فشيئاً^(١). وجمع حديث أحاديث على غير قياس^(٢)، قال القراء : واحد الأحاديث أحدثه ثم جعل جمعاً للحديث^(٣).

وأما الخبر فهو قسم من أقسام الكلام كالأمر والنهي ، وهو قول مخصوص للضيعة الدالة والمعنى القائم بالنفس ، واختلف في تحديده ، فتنه قوم وقالوا : هو ضروري . وحده آخرون . فقال بعضهم : هو ما يدخله الصدق والكذب . وهذا الحد متقوض ، بخبر الله تعالى فإن الكذب لا يدخله وبالخبر عن الخيال فإن الصدق لا يدخله ، ولأن الصدق هو موافقة «ه/ه» الخبر فلا يصح تعريف الخبر بأن صدق المتوقف عليه . لأنه دور^(٤)، وقيل : هو ما يدخله التصديق أو التكذيب وفيه الدور المتقدم . وقيل : هو كلام يفيد بنفسه نسبة شيء إلى شيء في الخارج ، وهو أقرب ما قيل ، وأئمة الحديث يطلقون الخبر على المتن وإن كان أمراً أو نهياً^(٥).

فروع :

الأول : الخبر إما صدق أو كذب ، ولا ثالث لهما على المختار ، لأن الخبر إن طابق الخبر فهو صدق ، وإن لم يطابق فهو كذب سواء اعتقده الخبر أم لا ، وقيل : إن اعتقده الخبر فصدق ، وإن لم يعتقده فكذب ، طابق فيهما أو لم يطابق .

الثاني : الخبر قد يعلم صدقه قطعاً كخبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم . وقد يعلم كذبه قطعاً كالخبر المخالف لخبر الله تعالى ، وقد يظن صدقه كخبر العدل ، وقد يظن كذبه كخبر الفاسق ، وقد يشك فيه كخبر المجهول .

(١) تدريب الراوى ٤ .

(٢) وكذا : حدثان الأمر أوله وابتدائه ، ورجل حدث السن وحديثا بين الحادثة والحديثة فتي ، انظر القاموس المحيط مادة « حدث » .

(٣) اللسان مادة « حدث » .

(٤) أى أن الصدق متنفذ إذا اتفق الخبر ، انظر كتاب التعريفات ٧٢ .

(٥) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١/١٢٠ ، ١٥٦-١٥٧ .

الثالث : الخبر ينقسم إلى متواتر وآحاد ، فالمتواتر هو خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه لاستحالة توافقه على الكذب ، كالخبرين عن وجود مكة وغزوة بدر . وشروط المتواتر ثلاثة : تعدد المخبرين تعدداً يستحيل معه التواطؤ على الكذب ، واستنادهم إلى الحس ، واستواء الطرفين والوسط إلى أصله . وشرط قوم فيه « هـ/ب » شروطاً أخر كلها ضعيفة (١) .

والصحيح أنه لا يشترط في المتواتر سوى الثلاثة المذكورة (٢) ، والمتواتر في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، المدونة في الكتب قليل جداً كحديث « من كذب على متعمداً (٣) وسيأتي ، ولذلك لا يستعمله المحدثون في عباراتهم إلا نادراً .

وأما أخبار الآحاد فخبر الواحد كل ما لم ينته إلى التواتر ، وقيل ما يفيد الظن ، ثم هو قسمان : مستفيض وغيره . فالمستفيض ما زاد نقلته على ثلاثة ، وقيل غير ذلك ، وغير المستفيض : هو خبر الواحد أو الإثنين أو الثلاثة على الخلاف فيه ، وأكثر الأحاديث المدونة والمسموعة من هذا القسم ، والتعبد بها جائز عند جمهور علماء المسلمين ، والعمل بها واجب عند أكثرهم . ورد بعض الحنفية خبر الواحد فيما تعم به البلوى كالوضوء من مس الذكر (٤) وإفرد الإقامة (٥) . ورد بعضهم خبر الواحد في الحدود (٦) ورجح بعض المالكية القياس على خبر الواحد المعارض للقياس ، والصحيح

(١) وزاد ابن الأثير الجزري شرطاً رابعاً هو الإخبار عن علم لا عن ظن ، انظر جامع الأصول في أحاديث الرسول ١٢١/١ .

(٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١٢١/١ ، وكذلك كلامه على حد العدد في التواتر ١٢٢/١ وما بعد .

(٣) الحديث في مسلم الجزء الأول « باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين » وفي الباب أحاديث عدة بمعناه وبنلفظ مقارب .

(٤) الموطأ « كتاب الطهارة - باب الوضوء من » مس الفرج « وسنن الترمذي الجزء الأول » باب ما جاء في الوضوء من » مس الذكر .

(٥) مسلم الجزء الثاني « كتاب الصلاة باب الأمر بشفع الأذان وإيتاء الإقامة » وسنن الترمذي الجزء الأول باب ما جاء في إفراء الإقامة « و » باب ما جاء أن الإقامة مثنى مثنى « والموطأ « كتاب الصلاة » باب ما جاء في النداء للصلاة .

(٦) وهو موافق لما يرويه مالك من طريق أبي صالح عن أبي هريرة : أن سعد بن عبادة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أرايت لو أتى وجدت مع امرأتى وجلا أأهيه حتى أتى بأربعة شهداء؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم . انظر الموطأ « كتاب الحدود » الحديث السابع ، ومسلم الجزء الرابع « كتاب العنان » .

الذى عليه أئمة الحديث أو جمهورهم أن خبر الواحد العدل المتصل في جميع ذلك مقبول وراجع على القياس المعارض له « أ/٦ » وبه قال الشافعى وأحمد بن حنبل وغيرهما من أئمة الحديث والفقه والأصول رضى الله عنهم ، والله أعلم^(١) .

الطرف الأول في الكلام على المتن والنظر في أقسامه وأنواعه :

أما أقسامه فثلاثة : الصحيح والحسن والضعيف .

القسم الأول : الصحيح :

اعلم أن الحديث الصحيح هو ما اتصل سنده برواية العدل الضابط عن مثله ، وسلم عن شذوذ وعلة^(٢) وسيأتى تفصيل ذلك . فكل حديث جمع هذه الشروط فتنفق عليه ، وكل ما اختلف فيه فيما لا تتقاء بعضها يقيناً أو شكاً ، أو لعدم اشتراطه عند محرجه^(٣) ، ولذلك خرج البخارى عن عكرمة وعمرو بن مرزوق وغيرهما دون مسلم ، وخرج مسلم عن حماد بن سلمة وأبى الزبير محمد بن مسلم دون البخارى ، وسببه اختلافهما في وجود الشروط المعبرة فيه ، فقولهم : حديث صحيح ، لما هو كما ذكرنا لا أنه مقطوع بنفيه باطناً ، وقولهم : غير صحيح ، لما ليس كذلك ، لا أنه مقطوع بنفيه باطناً ، قال الشافعى رضى الله عنه : إذا روى الثقة عن الثقة حتى ينتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو ثابت . وقال الخطائى : الصحيح ما اتصل سنده وعدلت^(٤)... « ب/٦ » أهلية ذلك والتمكن من معرفته احتتمل استقلاله .

(١) مقدمة ابن الصلاح ٨/ واجام الأصول في أحاديث الرسول ١٢٤/١ ، والكفاية ٤٣٢ ، ٣١ - ٢٦ .

(٢) الباحث الحديث ٦ ، ومعرفة علوم الحديث ٦٢ ، وتذكرة الموضوعات ٥

(٣) انظر تفصيل الاتفاق والاختلاف في جامع الأصول في أحاديث الرسول ١٦٠-١٧٤

(٤) في أقصى حاشية وجه هذه الورقة بأصلها ما يلى : « ... منه مقدار ورقة » والبيان أن السقط هو عدد من الفوائد يمكن استدراكها من مقدمة ابن الصلاح ٨ - ١٥ ولم يعتد ابن جماعة بذكر ابن الصلاح لما على التسق نفسه ، وانظر أيضاً ترتيب الراوى ١٣ - ١٤ .

السادس : ما حذف سنده أو بعضه فيما وهو كثير في تراجم البخاري قليل جداً في صحيح مسلم ، كقوله في التيمم : « روى الليث بن سعد »^(١) قال ابن الصلاح : « ما كان منه بصيغة الجزم مثل : قال فلان ، وصبر ، وأمر ، وروى ، وذكر ، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه ، وما ليس بصيغة الجزم مثل : روى عن فلان ، ويُذكر ، ويحكي . ويقال عنه ، أو روى ، وذكر ، وحكى ، فليس يحكم بصحته عنه . ولكن إرادته في كتاب الصحيح مشعر بصحة أصله »^(٢) .

السابع : لا يحتج بحديث من نسخة كتاب لم يقابل بأصل صحيح موثوق به بمقابلة من يوثق به . وقال ابن الصلاح : بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة . قلت : وهذا منه ينبغي أن يحمل على الاستحباب لا على الاشتراط لتعسر ذلك غالباً أو تعذره ، ولأن الأصل الصحيح تحصل به الثقة »^(٣) .

الثامن : ليس المقصود بالسند في عصرنا إثبات الحديث المروى وتصحيحه إذ ليس يخلو فيه سند عن لا يضبط حفظه أو كتابه ضبطاً لا يعتمد عليه فيه ، بل المقصود بقاء سلسلة الإسناد المخصوص بهذه الأمة فيما نعلم^(٤) . وقد كفانا السلف مؤونة ذلك ، فاتصال أصل صحيح بسند صحيح إلى مصنفه كاف ، وإن فقد الإتيان في كلهم أو « ٧/أ » بعضهم^(٥) .

التاسع : ذكر الحاكم النيسابوري في « مدخله » أن جملة من خرج له البخاري في صحيحه دون مسلم أربعة وثلاثون شيخاً ، وجملة من خرج له مسلم في صحيحه دون البخاري ستائة وخمسة وعشرون شيخاً .

(١) سلم الجزء الأول « باب التيمم » .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٣ ، والباعث الخيث ١٥ .

(٣) الباعث الخيث ٧٤ - ٧٥ والكفاية ٣٧ - ٣٩ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٩ ، والباعث الخيث ٨٧ .

(٥) وذكر الحاكم النيسابوري من طريق عبدان عن عبد الله بن المبارك قوله . الإسناد من الدين ولو لا الإسناد لقال من شاء ما شاء ، انتظر معرفة علوم الحديث ٦ .

العاشر : ذكر مسلم في أول صحيحه أنه يقسم الحديث ثلاث أقسام^(١). واختلف الحفاظ فيه ، فقال الحاكم والبيهقي : لم يذكر غير الأول واختارته المنية قبل الثاني^(٢) ، وقال القاضي عياض : بل ذكر الثلاثة في كتابه ، فقسم الحديث على ثلاث طبقات من الرواة فالأول : حديث الحفاظ فيبدأ به ، ثم يأتي بالثاني بطريق الاستشهاد والاتباع حتى يستوفي الثلاثة ، وكذلك العلل التي وعد بإتيانها بها أتى بها في مواضعها من الكتاب من إرسال ونقص وزيادة وتصحيح ، قلت : ولو قيل أتى بالقسمين الأولين دون الثالث...^(٣).

القسم الثاني : الحديث الحسن :

ذكر الترمذى أنه يريد بالحسن أن لا يكون في إسناده متهم ولا يكون شاذاً ، وروى من غير وجه نحوه^(٤) . وقال الخطابي : هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله . قال : وعليه مدار أكثر الحديث^(٥) ، فالمدلس إذا لم يبين . والمقطوع ونحوه مما لم تعرف مخرجه وقال بعض المتأخرين هو الذي فيه ضعف قريب محتمل ويصلح العمل به^(٦) ، وقال ابن الصلاح : هو قسبان . وأطال في تعريفهما مما حاصله أن أحدهما : ما لم يخل رجال إسناده عن مستور غير مغفل في روايته ورؤى مثله أو نحوه من وجه آخر . والثاني : ما يتردد رواه بالصدق والأمانة وقصر عن درجة رجال الصحيح حفظاً وإتقاناً . لا يعد ما انفرد به منكرأ قال : ولا بد في القسمين من سلامتهما من الشذوذ والتعسير ، قلت : وفي كل هذه التعريفات نظر ، أما الأول والثاني فلا أن الصحيح أو أثره كذلك أيضاً ، فيدخل الصحيح في حد الحسن

(١) مسلم الجزء الأول ٣ .

(٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١/١٦١ ، وتدريب الراوى ٥٥ .

(٣) بعد لفظ « الثالث » لفظتان طستتا في الحاشية ، قلت : ولعله تمتع استدراك للمصنف على القاضي عياض أن مسلماً لم يأت بالطبقة الثالثة ويؤكد هذا القول مسلم في مقدمة صحيحه : فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلما تشاغل بتخريج حديثهم وقوله في موضع آخر : « فلما نرج على حديثهم ولا تتشاغل به » ، انظر مسلم الجزء الأول ٥ .

(٤) سنن الترمذى ٢/٣٤٠ .

(٥) مقدمة ابن الصلاح ١٥ والباعث الحديث ٢٠ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول

١٧٨/١ .

(٦) الكفاية ٢١ - ٢٢ .

ويرد على الأول الفرد من الحسن فإنه لم يرو من وجه آخر ، ويرد على الثاني ضعيف عرف مخترجه واشتهر رجاله بالضعف . وأما الثالث فيتوقف على معرفة الضعف القريب المحتمل ، وهو أمر مجهول . وأيضاً فيه دور لأنه عرفه بصلاحيته للعمل نه ، وذلك يتوقف على معرفة كونه حسناً . وأما الأول من القسمين فيرد عليه الضعيف والمنقطع ، والمرسل الذي في رجاله مستور ورؤى مثله أو نحوه من وجه آخر ، ويرد على الثاني وهو أقربها المتصل الذي اشتهر راويه بما ذكر ، فإنه كذلك وليس يحسن في الاصطلاح قلت : ولو قيل : الحسن كل حديث خال عن العلل . وفي سنده المتصل مستور له به شاهد . أو مشهور قاصر عن درجة الإقتان ، لكان أجمع لما حددوه وقريباً بما حاولوه..^(١) وأحصر منه ما اتصل سنده وانفت عمله..^(٢) في سنده مستور وله شاهد أو مشهور غير متقن ..^(٣) «ب/٧» .

فروع :

الأول : الحسن حجة كالصحيح ، وإن كان دونه ، ولذلك أدرجه بعض أهل الحديث فيه ، ولم يفردوه عنه ، وهو ظاهر كلام الحاكم في تصرفاته وتسميته « جامع الترمذى » بالجامع الصحيح ، وأطلق الخطيب اسم الصحيح على كتابي الترمذى والنسائى . وقال الحافظ السلفى بعد ما ذكر الكتب الخمسة . اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب ، ولعل مراده معظم مأسوى الصحيحين . لأن فيه ما قد صرحوا بأنه ضعيف أو منكر ، وصرح أبو داود والترمذى بانقسام كتابيهما إلى صحيح وحسن وضعيف^(٤) .

الثاني : قولهم حسن الإسناد أو صحيح الإسناد دون قولهم : حديث صحيح أو حسن ، إذ قد يصح إسناده ، أو يحسن دون متنه لشذوذ أو علة فإن قاله حافظ معتمد ولم يقدر فيه فالظاهر منه حكمه بصحة المتن أو حسنة^(٥) وأما تسمية البغوى في « المصابيح » السنن بالحسان فتساهل لأن فيها الصحاح والحسان والضعاف^(٦) . وقول الترمذى وغيره : حديث حسن صحيح ،

(١) حيث التقط ألفاظ أنحت في أصل الكتاب وزالت تماماً .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٩ - ٢٠ ، والباعث الخثيث ٢٠ - ٢١ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ١٩ ، والباعث الخثيث ٢٣ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ١٨ ، والباعث الخثيث ٢٢ .

أى : روى بإسنادين : أحدهما يقتضى الصحة ، والآخر يقتضى الحسن أو المراد الحسن اللغوى وهو ما تميل إليه النفس وتستحسنه .

الثالث : حديث المتأخر عن درجة الإتيان والحفظ ، المشهور بالصدق والستر إذا روى من وجه آخر ، يرقى من الحسن إلى الصحيح لقوته من الجهتين فينجبر أحدهما بالآخر ، قاله ابن الصلاح ، وفيه نظر ، لأن حد الصحة المتقدم لا يشمله ، فكيف يسمى صحيحاً ؟ قال : ولا ينجبر الضعيف بمجيئه من وجوه ضعيفة فيصير حسناً لأن وهن « ٨/أ » الأول كان لضعف إتيان راويه والصدوق . فجيئه من وجه آخر دال على عدم اختلال حفظه فقوى . قال : وكذلك المرسل إذا أسند أو أرسل من وجه آخر : كما سيأتى (١) . وأما الضعيف كذب راويه وفسقه فلا ينجبر بتعدد طرقه (٢) .

الرابع : جامع الترمذى أصل في معرفة الحسن وهو الذى شهره ، وقد يوجد في كثير من بعض طبقة مشايخه كأحمد بن حنبل والبخارى ، وقد تختلف نسخ الترمذى في قول : حسن وحسن صحيح . فينبغى الاعتناء بتصحيح ذلك على أصول معتمدة ، ومن مظان الحسن سنن الدارقطنى فإنه نص على كثير منه ، وسنن أبى داوود إذا أطلق الحديث ولم يبين غيره من الأئمة صحته ولا ضعفه فإنه قال : ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه قال : وما كان فيه وهن شديد فقد بينته ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض (٣) .

الخامس : كتب المسانيد كمسند الطيالسى وأحمد وإسحاق وعبد بن حميد وأبى يعلى الموصلى والبزار لا تلتحق في الاحتجاج والركون إليها بالكتب الخمسة وما جرى مجراها من الكتب المبوبة . كسنن ابن ماجه ، لأن المسانيد يجمع فيها ما رواه مصنفوها عن الصحابة صحيحاً كان أو ضعيفاً بخلاف الكتب المبوبة ، فإن قصدتم بها الاحتجاج (٤) .

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٧ . والباعث الحثيث ٢١ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٧ والباعث الحثيث ٢١ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ١٨ ، والباعث الحثيث ٢١ - ٢٢ .

(٤) الباعث الحثيث ٢٣ - ٢٤ .

القسم الثالث : في معرفة الحديث الضعيف :

وهو كل حديث لم يجتمع فيه شروط «أ/ب» الصحيح ولا شروط الحسن المقدم ذكرها ، وتتفاوت درجاته في الضعف ، بحسب بعده من شروط الصحة ، كما تتفاوت درجات الصحيح بحسب تمكنه منها^(١) . وقسمه أبو حاتم ابن حبان إلى قريب من خمسين قسماً وكلها داخلة في الضابط الذي ذكرناه وسبيل البسط في أقسامه أن يجعل ما عدت فيه صفة معينة قسماً وما عدت فيه هي وأخرى قسماً ثانياً ، وما عدتاه فيه وثالثة قسماً ثالثاً ، ثم كذلك إلى آخرها . ثم تعين صفة من الصفات التي قرنها مع الأولى فيجعل ما عدت فيه وحدها قسماً وما عدت فيه هي وأخرى بعينها غير الأولى قسماً ، ثم كذلك على ما تقدم . مثاله : المنقطع فقط قسم ، المنقطع الشاذ قسم ثان ، المنقطع الشاذ المرسل قسم ثالث . المنقطع الشاذ المرسل المضطرب قسم رابع ، ثم كذلك إلى آخر الصفات . ثم نعود فنقول : الشاذ فقط قسم خامس مثلاً ، الشاذ المرسل قسم سادس . الشاذ المرسل المضطرب قسم سابع ، ثم نقول المرسل فقط قسم ثامن ، المرسل المضطرب قسم تاسع ، المرسل المضطرب المعضل قسم عاشر . وكذلك أبداً إلى آخرها .

ومن أنواع الضعيف ماله لقب كل منقطع والمعضل والشاذ والمعلل والمضطرب والمرسل والمقطوع والموضوع وهو شرها ، وسيأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى^(٢) .

وأما النظر في أنواع المتن ، وهي ثلاثون نوعاً ، ونبدأ^(٣) بالنوع الأول : المسند . قال الخطيب : هو ما اتصل بسنده من «أ/٩» رواية إلى متناه وأكثر ما يستعمل فيما جله عن النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره^(٤) وقال الحاكم : هو ما اتصل بسنده مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم^(٥) ، وقال

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٨ - ١٩ والباعث الخبيث ١٥ . وانظر كل ما جاء في نوع الحسن وما فرغ عليه المصنف تدريب الراوى ٤٩ - ٥٩ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٠ - ٢١ ، والباعث الخبيث ٢٤ ، وتدريب الراوى ٥٩ - ٦٠ .

(٣) هذه اللفظة طست تقريباً وما بقى منها واقتضاء العبارة رجحاً صورة ما أثبتناه .

(٤) الكفاية ٢١ ، وتدريب الراوى ٦٠٠ .

(٥) مفرقة علوم الحديث ١٧ .

ابن عبد البر : هو ما رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم متصلاً كان أو منقطعاً
فهذه ثلاثة أقوال . وعلى قول كل منها ، فالمسند ينقسم إلى صحيح وحسن
وضعيف (١) .

النوع الثاني : المتصل :

ويسمى الموصول ، وهو ما اتصل سنده بسماع كل راو له من فوقه
إلى منتهاه ، ومن يرى الرواية بالإجازة يزيد « أو إجازة » سواء أكان مرفوعاً
إلى النبي صلى الله عليه وسلم أم موقوفاً على غيره (٢) ، ويدخل أيضاً في
الأقسام الثلاثة .

النوع الثالث : المرفوع :

وهو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة من قول أو فعل
أو تقرير سواء أكان متصلاً أو منقطعاً . وقال الخطيب : هو ما أخبر به
الصحابي خاصة عن قول النبي صلى الله عليه وسلم ، أو فعله ؛ فخصه
بالصحابي (٣) ويدخل في الأقسام الثلاثة .

النوع الرابع : الموقوف :

وهو عند الإطلاق ماروى عن الصحابي من قوله أو فعله أو نحو ذلك ،
متصلاً كان أو منقطعاً كالمرفوع ، وقد يستعمل في غير الصحابي مقيداً مثل
وقفه معمر على همام ووقفه مالك على نافع ، وبعض الفقهاء يسمي الموقوف
بالأثر ، والمرفوع بالخبر وأما أهل الحديث فيطلقون الأثر عليهما (٤) .

فروع :

الأول : قول الصحابي : « كنا نفعل كذا » إن أضافه إلى زمن النبي
صلى الله عليه وسلم فالصحيح أنه « ٩/ب » مرفوع ، وبه قطع الحاكم والجمهور

(١) مقدمة ابن الصلاح ، ٢١ والباعث الحديث ٢٤ .

(٢) الباعث الحديث ٢٤ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ٢٢ ، والباعث الحديث ٢٥ ، وتدريب الراوي ٦٠ - ٦١ ،

ومعرفة علوم الحديث ١٩ - ٢١ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١١٩/١ .

وقال الإمام أبو بكر الإسماعيلي : موقوف وهو بعيد ، لأن الظاهر أنه اضطلع عليه وقرره ، وكذا قول الصحابي : « كنا لا نرى بأساً بكذا » .
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم ، فينا ، ونحو ذلك^(١) وإن لم يصفه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، فهو موقوف ، وقول الحاكم والخطيب في حديث المغيرة : « كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقرعون بابَه بالأظافر^(٢) »
 إنه موقوف ليس كذلك بل هو مرفوع في المعنى ، ولعل مرادها أنه ليس مرفوعاً لفظاً .

الثاني : قول الصحابي : « أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو أمر بلال بكذا ، أو من السنة كذا » مرفوع عند أهل الحديث وأكثر أهل العلم :
 لظهور أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الأمر ، وأنها سنته ، وقال الإسماعيلي وقوم : ليس بمرفوع . والأول الصحيح ، وسواء أقال الصحابي ذلك في حياة النبي صلى الله عليه وسلم أم بعده^(٣) .

الثالث : إذا قيل : « عن الصحابي » رفعه أو رواية أو ينميه أو يبلغ به فهو كناية عن رفعه وحكمه حكم المرفوع ، صريحاً كحديث الأعرج عن أبي هريرة رواية « تقاتلون قوماً صغار الأعين^(٤) » . وكحديثه عن أبي هريرة يبلغ به : « الناس تبع لقريش^(٥) » . وإن قيل عن التابعي يرفعه ونحوه ، فهو مرفوع ولكنه مرسل .

الرابع : تفسير الصحابي موقوف ، ومن قال : مرفوع ، فهو في تفسير

(١) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١٠٧/١ .

(٢) فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد ١٥/٢ . وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١١٩/١ . ومعرفة علوم الحديث ١٩ : ويذكر السيوطي أن النبي أخرجه في « المختل » انظر تدريب الراوي ٦٢ .

(٣) الكفاية ٤٢٢ - ٤٢٤ .

(٤) البيهقي الجزء الثالث « كتاب الجهاد والسير » : باب قتال الذين ينتحلون الشمر « وسلم الجزء ثامن « كتاب الفتن وأشرار الساعة = باب لا تقوم الساعة حتى يمر » .

(٥) مسلم الجزء السادس « باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش » .

يتعلق بسبب نزول آية ، كقول جابر : « كانت اليهود تقول كذا » فأنزل الله كذا^(١) ونحو ذلك لا في غيره من تفسيرهم^(٢).

الخامس : الموقف ، وإن اتصل سنده ليس بحجة عند الشافعي رضي الله عنه ، وطائفة من العلماء ، وهو حجة عند طائفة « ١٠ / أ »^(٣).

النوع الخامس : المقطوع :

وهو ما جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفاً عليهم ، واستعمله الشافعي وأبو القاسم الطبراني في المنقطع ، وسيأتي بيانه ، وكلاهما ضعيف ليس بحجة^(٤).

النوع السادس : المرسل :

هو قول التابعي الكبير : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا : أو فعل كذا » . فهذا مرسل باتفاق وأما قول من دون التابعي : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » . فقد قال أهل الفقه والأصول : يسمى مرسل^(٥) . سواء أكان منقطعاً أم معضلاً وبهذا قطع الخطيب ثم قال : إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال رواية التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٦) . وقال الحاكم وغيره من أهل الحديث : لا يسمى مرسل ، وخصوصاً المرسل بالتابعي . فروع الأول لو قال التابعي الصغير كالثوري وأبي حازم ويحيى بن سعيد :

(١) والحديث المعنى هو : « كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها في قلبها جاء الولد أسول فأنزل الله عز وجل : (نساؤكم حرث لكم) انظر مسلم الجزء الرابع « كتاب النكاح » باب جواز جماعه » والحاكم النيسابوري يحمله مستنداً بحجة أن الصحابي شهد الوحي والتزيل ، انظر معرفة علوم الحديث ٢٠ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٣ - ٢٥ ، الباعث الحديث ٢٥ - ٢٦ ، والكفاية ٤٢٣ - ٤٢٤ وجامع الأصول في أحاديث الرسول ٩٠ - ٩٧ ، ومعرفة علوم الحديث ١٩ - ٢٠ .

(٣) تدريب الراوي ٦١ - ٦٥ ، والكفاية ٤٢٣ - ٤٢٤ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٢٣ . والباعث الحديث ٢٥ ، وتدريب الراوي ٦٥ ، ومعرفة علوم الحديث ٢٧ - ٢٩ . وهو يصطلح له « المنقطع » .

(٥) ههنا لفظة انحمت فلم تظهر .

(٦) الكفاية ٢١ .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقلنا : يقول الحاكم فالمشهور أنه مرسل
كالتابعي الكبير^(١) وحكى ابن عبد البر أن قوماً يسمونه منقطعاً لا مرسلاً
لأن أكثر روايتهم عن التابعين .

الثاني : حكم المرسل حكم الضعيف إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه
آخر ، إما مستنداً أو مرسلاً عن غير رجال الأول . فيكون حجة محتجاً به
وقال مالك وأبو حنيفة : يحتج بالمرسل مطلقاً ورده قوم مطلقاً^(٢) والأول
أصح وعليه جماهير العلماء والمحدثين^(٣) ولذلك احتج الشافعي مراسيل سعيد
ابن المسيب لما وجدت مسانيد من وجوه آخر ولا يختص ذلك عنده بمرسل
سعيد كما يتوهمه بعض الفقهاء من أصحابنا . فإن قيل : فيكون العمل بالمسند
فالمرسل قلنا : فيكون العمل بالمسند فالمرسل . قلنا : بالمسند تبين صحة المرسل
ويكون في الحكم حديثان صحيحان بحيث لو عارضهما...^(٤) من طريق واحدة
رجحاً عليه وعملنا بهما ، وأما قوله في مختصر المزني : وإرسال سعيد بن
المسيب عندنا حسن^(٥) ففي معناه قولان لأصحابه « ١٠ / ب » أحدهما : أن
مراسيله حجة لأنها فتشت فوجدت مستدة ، والثاني : أنه يرجح بها لكونه
من أكبر علماء التابعين لا أنه يحتج بها ، والترجيح بالمرسل صحيح . قال
الخطيب الصحيح من القولين عندنا الثاني لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد
مستنداً بحال من وجه يصح . وقد جعل الشافعي لمراسيل كبار التابعين
مزية ، كما استحسّن مرسل سعيد ، ثم المنقول عن الشافعي على ما نقله البيهقي
وغيره : أن المرسل إن أسنده حافظ غير مرسله أو أرسله عن غير شيوخ
الأول فيه ، أو عضده قول صحابي ، أو فتوى أكثر العلماء ، أو عرف أنه
لا يرسل إلا عن عدل قيل^(٦) . قال البيهقي : فالشافعي يقبل مراسيل
كبار التابعين إذا انضم إليها ما يؤكدها ولا يقبلها إذا لم ينضم إليها ما يؤكدها

(١) معرفة علوم الحديث ٢٥ - ٢٧ .

(٢) معرفة علوم الحديث ٢٦ .

(٣) الكفاية ٣٨٤ .

(٤) لفظة انمحت في أصل الكتاب .

(٥) تدريب الراوي ٦٧ .

(٦) الرسالة ٤٦١ - ٤٦٥ ، وتدريب الراوي ٦٧ .

سواء أكان مرسل ابن المسيب أو غيره . قال : وقد ذكرنا مراسيل لابن المسيب لم يقل بها الشافعي حين لم ينضم إليها ما يؤكد ها ، ومراسيل لغيره قال بها حين انضم إليها ما يؤكد ها . قال : وزيادة ابن المسيب على غيره في هذا لأنه أصبح التابعين إرسالاً فيما زعم الحفاظ ، وأما قول القفال المروزي في « شرح التلخيص » : قال الشافعي في « الرهن الصغير » : مرسل ابن المسيب عندنا حجة . فمحمول على ما قاله البيهقي .. (١)

الثالث : إذا روى ثقة حديثاً مرسلًا ورواه ثقة غيره متصلًا كحديث : « لانكاح إلا بولي » (٢) رواه إسرائيل وجماعة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم . ورواه الثوري وشعبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم . فقد حكى الخطيب عن أكثرهم أن الحكم للمرسل . وعن بعضهم أن الحكم للأكثر ، وعن بعضهم للأخف . فإن كان هو المرسل لم يقدح ذلك في عدالة الواصل .. (٣) وقال :

(١) بعد لفظ البيهقي سقط استدراك في حاشية الأصل لكنه انمحي منه مقدار أربعة أسطر ، وأرجح أن ما جاء في تدريب الراوى ٦٨ يقوم مقامه بمضمونه إذ أن السيوطي دقيق التلخيص حصيف الأخذ والجمع .

(٢) سنن الترمذي الجزء الأول « كتاب النكاح - باب ما جاء لانكاح إلا بولي » وسنن أبي داود الجزء الثاني « باب في الولي » ، والمستدرک الجزء الثاني « السلطان ولي من لا ولي له » وسنن ابن ماجه الجزء الأول « كتاب النكاح - باب لانكاح إلا بولي » .

(٣) ههنا انطس الكلام في الأصل نفسه غير أن ما يلي نقلا عن مقدمة ابن الصلاح يوضح السقوط المشار إليه قوله : « ومنهم من قال : من أسند حديثاً قد أرسله الحفاظ فإرسالهم له يقدح في مسنده وفي عدلته وأهليته ، ومنهم من قال : الحكم لمن أسنده إذا كان عدلاً ضابطاً فيقبل خبره وإن خالفه غيره سواء كان المخالف له واحداً أو جماعة ، قال الخطيب : هذا القول هو الصحيح قلت : وما صححه هو الصحيح في الفقه وأصوله ، ومثل البخاري عن حديث « لانكاح إلا بولي » المذكور فحكم لمن وصله وقاله الزيادة .. » وكذا قول السيوطي في تدريب الراوى قوله : وعلى هذا القول لو أرسله أو وثقه الأخف لا يقدح الوصل والرفع في عدالة رايه وسنده من الحديث غير الذي أرسله (وقيل يقدح فيه وصلة ما أرسله) أو رقبه ما وثقه (الحفاظ) وصح الأصوليون في تعارض ذلك من واحد في أوقات أن الحكم لما وقع منه أكثر فإن كان الوصل أو الرفع أكثر قدم أو خدما فكذلك هل بق عليهم ما إذا استويا بأن وقع كل منهما في وقت فقط أو وقتين فقط . انظر صفحة ٧٧ » .

الزيادة من الثقة مقبولة : هذا مع أن المرسل شعبة وسفيان ، ودرجتهم من الحفظ والإتقان معلومة ، فهذه خمسة أقوال : الصحيح منها ما صححه الخطيب .
فرع : لو أرسل ثقة حديثاً تارة وأسندته أخرى أو رفعه ثقات ووقفه ثقات أو وصله ثقات وقطعه ثقات فالحكم في الجميع لزيادة الثقة من الإسناد والرفع والوصل ، والله أعلم .

الرابع : مرسل الصحابي كالم متصل في الحكم ؛ وهو ما رواه الحسن بن علي وابن عباس وابن الزبير وأنس ونحوهم : مما لم يره أو يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن الظاهر أن روايتهم ذلك عن الصحابة وكلهم عدول ، وحكى الخطيب عن بعض العلماء أن مرسل الصحابي كمرسل غيره ، إلا أن يقول : لا أروى ١٥ / ٩ ، إلا ما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي ، لأنه قد يروى عن غير صحابي ، وبهذا قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني المتكلم ، والأول أصح لأن رواية الصحابي عن غير صحابي نادر وإذا روى ذلك بيّنه (١) .

النوع السابع : المنقطع :

وهو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان ، وبه قال طوائف من الفقهاء والمحدثين ، منهم الخطيب وابن عبد البر . إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع رواية من دون التابعي عن الصحابي ، مثل مالك عن ابن عمر ، وقال الحاكم وغيره : المنقطع ما أحيل فيه قبل الوصول إلى التابعي رجل سواء أكان محنوقاً كالشافعي عن الزهري أم مذكوراً مبهماً كمالك عن رجل عن الزهري ، وحكى الخطيب عن بعض العلماء : أن المنقطع هو الموقوف على التابعي أو من دونه قولاً أو فعلاً وهو غريب (٢) ، فهذه ثلاثة أقوال وهو ضعيف على الجميع .

(١) انظر الباب كله في مقمعة ابن الصلاح ٣٣ - ٣٤ ، والباعث الخبيث ٢٦ - ٢٩ ، وتدريب الراوي ٦٥ - ٧١ ، والكفاية ٤٠٤ - ٤١٣ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١١٥ / ١ - ١١٩ .

(٢) مقمعة ابن الصلاح ٢٩ - ٢٧ ، والباعث الخبيث ٢٩ - ٣٠ ، وتدريب الراوي ٧١ ، والكفاية ٢١ ، ومعرفة علوم الحديث ٢٧ - ٢٩ .

فرع : قد ينجى الانقطاع فلا يدركه إلا أهل المعرفة التامة^(١) كحديث العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال بلال قد قامت الصلاة نهض وكبر »^(٢). قال أحمد بن حنبل : العوام لم يدرك ابن أبي أوفى^(٣) ومثل هذا كثير ولا سيما في الآحاد ، وقد يعرف الانقطاع بجميعه من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر وهذا الفرع مع ما يأتي في نوع المزيد في الأسانيد يعرف بكل واحد منها على الآخر^(٤)

النوع الثامن : المعضل :

وهو ما سقط من سنده اثنان فصاعداً ، كقول مالك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكقول الشافعي : قال ابن عمر كذا ، ويسمى منقطعاً عند بعضهم ، ومرسلاً عند بعض . كما تقدم^(٥)، وعن الحافظ أبي نصر السجزي أن قول الراوى « بلغنى » يسمى معضلاً كقول مالك : بلغنى عن أبي هريرة^(٦) ، والمعضل من قسم الضعيف .

فرع : إذا وقف تابع التابعى على التابعى حديثاً ، هو مرفوع متصل عند ذلك التابعى ، فقد جعله الحاكم نوعاً من المعضل ، وفيه نظر ، إلا أن يكون نحو قول الأعمش عن الشعبي يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا « الحديث^(٧)

(١) تدريب الراوى ٧١ .

(٢) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن عبد الله بن أبي أوفى بإسناد واه .

(٣) يؤيد هذا قول ابن حبان في ترجمة العوام : « ممن لا يصغر عن لقى الصحابة ولا يصح ذلك له » انظر مشاهير علماء الأمصار ١٧٦ .

(٤) وهنا كلمة أو كلمتان طستتا في أصل المخطوط .

(٥) الكفاية ٢١ .

(٦) وهو قوله : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « للملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق ، انظر الموطأ » كتاب الاستئذان - باب الأمر بالرفق بالملوك » ومسلم الجزء الخامس : « كتاب الإيعان - باب إطعام الملوك ما يأكل ... »

(٧) وثمة الحديث هـ : « فيقول : ما عملت ، فيختم على فيه فتنتق جوارحه أو قال ينطق لسانه فيقول لجوارحه : أريدكن الله ما خاصمت إلا فيكن » كما في معرفة علوم الحديث ٣٨ ، وفي مسلم بمناه وبطريق آخر الجزء الثامن « كتاب الزهد والرقائق » .

فقد رواه الشعبي عن أنس .. (١) . لأن التابع أسقط اسمي الصحابي
والرسول صلى الله عليه وسلم (٢) .

النوع التاسع : المعنعن :

وهو الذى قال فى سنده فلان عن فلان ، قال بعض العلماء : هو مرسل
والصحيح الذى عليه جماهير العلماء والمحدثين والفقهاء والأصوليين أنه متصل
إذا أمكن لقاؤهما مع براءتهما من التدليس ، وقد أودعه البخارى « ١١/ب »
ومسلم صحيحهما وكذلك غيرهما من مشرطى الصحيح ، الذين لا يقولون
بالمرسى وادعى أبو عمرو الدانى إجماع أهل النقل عليه . وكاد ابن عبد البر
أن يدعى إجماع أهل الحديث عليه . وشرط أبو بكر الصيرفى وغيره ثبوت
اللقاء ، وقيل : أن عليه أئمة الحديث ابن المدينى والبخارى وغيرهما ،
وشرط أبو المظفر السمعانى طول النصيحة وأبو عمرو الدانى أن يكون معروفاً
بالرواية عنه . وقال أبو الحسن القاسمى : إذا أدركه إدراكاً بيناً ، وأنكر
مسلم على من اشترط ثبوت اللقاء فى العننة . وأنه قول مخترع وأن المتفق
عليه إمكان لقاءهما لكونهما فى عصر واحد ، وإن لم يأت فى خبر قط أنهما
اجتمعوا (٣) . ورد قوم هذا القول على مسلم ، قال ابن الصلاح : « وكثر فى
عصرنا وما قاربه استعمال « عن » فى الإجازة » .

فرعان : الأول : إذا قال الراوى : « إن فلاناً قال كذا » مثل مالك
عن الزهرى أن سعيد بن المسيب قال كذا ، أو مالك عن نافع : قال ابن
عمر كذا أو حدثت أو ذكر ، ونحو ذلك . فقد قال أحمد ويعقوب بن شعبة
وأبو بكر البرديجى أن مطلقه محمول على الانقطاع ولا يلحق به « عن » . وقال
مالك « عن » و « أن » سواء . وحكاه ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم وأنه

(١) بعد لفظ « أنس » كلمات انطلمست فى الأصل ، وجاء فى مقدمة ابن الصلاح ما يوضح
ذلك قوله : « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متصل مسند قات : هذا جيد حسن لأن هذا
الانقطاع بواحد مضموماً إلى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين : الصحابي ورسول الله صلى الله
عليه وسه فذلك باستحقاق اسم الإحصاء أولى ، والله أعلم » وكذا فى تدریب الراوى ٧٣ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٨ - ٢٩ ، والباحث الحديث ٣٠ ، وتدريب الراوى ٧٢ - ٧٣
وجامع الأصول فى أحاديث الرسول ١١٦/١ ، ومعرفة علوم الحديث ٣٦ ، ٣٩ .

(٣) سلم الجزء الأول ٢٢ - ٢٨ ، وفى معرفة علوم الحديث بيان كاف انظره ٣٢ - ٣٥

لا اعتبار بالحروف والألفاظ بل باللقاء والمجالسة والسماع والملاحظة ؛ فإذا صح سماع بعضهم من بعض حمل على الاتصال بأى لفظ ورد حتى يبين الانقطاع ، قال الصيرفى : كل من علم له سماع من إنسان أو لقاؤه له « ١٢/أ » فحدث عنه فهو على السماع ، حتى يعلم أنه لم يسمع منه .

الثانى : إذا قيل : فلان عن رجل عن فلان ؛ ونحوه فقد سماه بعض المعتبرين فى الأصول مرسلا ، وقال الحاكم : لا يسمى مرسلا بل منقطعاً ، وهذا أقرب ؛ وقد تقدم فى المنقطع (١).

النوع العاشر : المعلق :

وهو ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر ، كقول الشافعى : قال نافع ، أو قال ابن عمر ، أو قال النبى صلى الله عليه وسلم ، وكأنه مأخوذ من تعليق الجدار أو الطلاق لاشتراكهما فى قطع الاتصال . ولم يستعملوه فى ما سقط وسط إسناده أو آخره لتسميتهما بالمنقطع والمرسل ، ولا فى غير صيغة الجزم مثل : « يروى عن فلان » و « يذكر عنه » وشبه ذلك وأورده البخارى كثيراً فى صحيحه كما تقدم ، وليس بخارج من قبيل الصحيح ؛ وإن كان على صورة المنقطع ، فقد يفعل البخارى ذلك لكون الحديث معروفاً من جهة الثقات عن علقه عنه ، أو لكونه ذكره متصلاً فى موضع آخر من كتابه ، أو لسبب آخر لا يصحبه خلل الانقطاع ، وهذا فيما يورده أصلاً أو مقصوداً لا فى معرض الاستشهاد ؛ لأن الشواهد يحتمل فيها ما ليس من شرط الصحيح معلقاً كان الشاهد أو موصولاً ، وقد خطئ ابن حزم الظاهرى فى رده حديث أبى مالك الأشعرى فى المازف لقول البخارى فيه : قال هشام بن عمار (٢) ، وساق السند ، وزعمه أنه منقطع بين البخارى وهشام ، فإن الحديث معروف الاتصال بشرط الصحيح .

فرع : ما أورده البخارى من ذلك عن شيوخه محمول على السماع .

(١) تدریب الراوى ٧٢ - ٧٥ .

(٢) البخارى الجزء السادس « باب ما جاء فىمن يستحل الخمر ويسيه بغير اسم » وانظر فتح البارى بشرح صحيح البخارى الجزء العاشر ٥ ؛ إشارته إلى قول ابن حزم .

قال أبو جعفر بن حمدان النيسابوري: كلما قال البخاري: « قال لي » أو « قال لنا » فهو عرض ومناولة . وعن بعض متأخري المغاربة^(١) أنه قسم ثلث من التعليق، وجعله من التعليق المتصل لفظاً المنفصل معنى « ١٢/ب » وقال: إذا قال البخاري: « قال لي » أو « قال لنا » فاعلم أنه ذكره للاستشهاد لا للاحتجاج . والمحدثون يعبرون بذلك عما جرى بينهم في المناظرات والمذكرات ، وأحاديثهما قلما يحتاج بها ، وأبو جعفر النيسابوري أقدم من هذا المغربي وأعرف بالبخاري منه : قاله ابن الصلاح^(٢).

النوع الحادي عشر : الشاذ :

قال الشافعي : هو ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الناس ، قاله ابن الصلاح أو انفرد به من ليس له من الضبط والثقة ما يجبر تفرده ، وعلى هذا فالمتكرر والشاذ واحد . وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي : الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به شيخ ثقة كان أو غير ثقة ، فما كان غير ثقة فتركه . وما كان عند ثقة توقف فيه ولا يحتاج به . وقال الحاكم : الشاذ ما انفرد به ثقة وليس له أصل بمتابع^(٣).

فما قاله الشافعي فلا إشكال فيه ، وما قاله الخليلي والحاكم بشكل بما انفرد به العدل الضابط كحديث « الأعمال بالنيات » تفرد به يحيى عن التيمي والتيمي عن علقمة وعلقمة عن عمرو وعمر عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٤) وكحديث « انتهى عن بيع الولاء »^(٥) تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر وهذان وغيرهما أيضاً مخرجة في الصحيحين وليس لهما إلا إسناد واحد، فليس كما أطلقه الخليلي والحاكم . قال ابن الصلاح ما حاصله : « إن الصحيح التفصيل فما خالف مفرده أحفظ منه واضبط فشاذ مردود ، وإن لم يخالف

(١) تدريب الراوي ٧٦ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٨ - ٣٦ ، والباعث الحديث ٣٠ - ٣٥ ، وتدريب الراوي

٧٧ - ٧٨ ..

(٣) مرقاة علوم الحديث ١١٩ .

(٤) مسلم الجزء السادس « باب إنما الأعمال بالنية » .

(٥) مسلم الجزء الرابع « كتاب النكاح - باب النكاح عن بيع الولاء » والموطأ ، « كتاب

النكاح - الحديث العشرون » وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١١/١٦١ .

هو عدل ضابط ، فصحيح أو غير « ١٣ / أ » ضابط ولا بعد عن درجة والضابط ، فحسن ، وإن بعد فشاذا منكر ، وهذا التفصيل الحسن ولكنه محل لخالفه الثقة من هو مثله في الضبط وبيان حكمه (١).

النوع الثاني عشر : المنكر :

قيل : هو ما تفرد به من ليس ثقة ولا ضابطاً ، فهو الشاذ على هذا ، كما تقدم ، وقال البرديجي : هو الفرد الذي لا يعرف منته عن غير راويه والصواب ما تقدم (٢).

النوع الثالث عشر : الإفراد :

وهو قسيان : أحدهما : فرد عن جميع الرواة ، وقد تقدم تفصيله . والثاني : مفرد بالنسبة إلى جهة كقولهم : تفرد به أهل مكة ، أو أهل الشام أو تفرد به فلان عن فلان ، أو أهل البصرة عن أهل الكوفة ، ولا يقتضي شيء من ذلك ضعفه إلا أن يزداد بتفرد أهل مكة تفرد واحد منهم ، فيكون كالقسم الأول (٣).

النوع الرابع عشر : المعلل :

وهو ما فيه سبب قادح غامض مع أن ظاهره السلامة منه ، ويمكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الجامع لشروط الصحة ظاهراً ، ويدرك ذلك بتفرد الراوى وبمخالفة غيره ، وبما ينبه على وهم بإرسال أو وقف أو إدراج حديث في حديث أو غير ذلك مما يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحته أو يتردد فيتوقف. وطريق معرفته جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف روايته وضبطهم وإتقانهم ، وقد كثر تعليل الموصول بمرسل يكون راويه أقوى ممن وصل، والعلة إما في الإسناد وهو الأكثر أوفى المتن. والتي في الإسناد قد تقدح فيه وفي المتن أيضاً « ١٣ / ب » كالإرسال والوقف

(١) مقدمة ابن الصلاح ٣٦ - ٣٧ ، والباعث الخفيث ٣٥ - ٣٦ ، وتدريب الراوى ٨١ - ٨٢ ، ومعرفة علوم الحديث ١١٩ - ١٢٢ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٣٧ - ٣٨ ، والباعث الخفيث ٣٧ ، وتدريب الراوى ٨٢ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ٤١ - ٤٢ ، والباعث الخفيث ٣٨ ، ويعملها الحاكم ثلاثة ، انظر معرفة علوم الحديث ٩٦ - ١٠٢ ، وتدريب الراوى ٨٧ - ٨٨ .

أو تقدر في الإسناد وحده ، ويكون المتن معزوفاً صحيحاً كحديث يعلى ابن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار « البيعان بالخيار » (١) إنما هو عبد الله ابن دينار ، وغلط في يعلى . وقد تكون العلة كذب الراوى أو غفلته وسوء حفظه ، وسمى الترمذى النسخ علة ، وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدر كإرسال ما وصله الثقة الضابط حتى قال : من الصحيح صحيح معلل كما قيل : منه صحيح شاذ (٢).

النوع الخامس عشر : المضطرب :

وهو الذى يروى على أوجه مختلفة متفاوتة ، فإن ترجحت إحدى الروايات على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح ، بأن يكون راوياً أحفظ أو أكثر صحة للمروى عنه أو غير ذلك فالحكم للراجح ، ولا يكون حينئذ مضطرباً ، والاضطراب قد يقع في السند أو المتن ، أو من راو أو من رواية ، والمضطرب ضعيف لإشعاره بأنه لم يقضب (٣).

النوع السادس عشر : المدرج :

وهو أقسام أحدها : ما أدرج في الحديث من كلام بعض رواة فيرويه من بعده متصلاً فيتوهم أنه من الحديث : الثاني : أن يكون عنده متنان يستنادين أو طرف من متن بسند غير سنده فيرويهما معاً بسند واحد . الثالث : أن يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في سنده أو متنه فيدرج روايتهم على الاتفاق ولا يذكر الاختلاف ، وتعتمد كل واحد من الثلاثة حرام ، وقد صنف الخطيب فيه كتاباً سماه « الفضل للوصل المدرج في النقل » فثنى وكفى (٤) ١٤٥/أ.

(١) مسلم الجزء الخامس « كتاب البيوع - باب ثبوت خيار المجلس للتبايعين » ، والموطأ « كتاب البيوع - باب بيع الخيار » .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٤٢ - ٤٤ ، والباعث الحديث ٣٩ - ٤١ ، وقد أحسن الحاکم أياً إحصان بتشبيه بعض الملل وجعلها عشرأ ، مثل لكل واحدة مجعيت ، انظر معرفة علوم الحديث ١١٢ - ١١٩ وتدريب الراوى ٨٨ - ٨٩ ، ٩١ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ٤٤ ، والباعث الحديث ٤١ ، وتدريب الراوى ٩٣ ، وفي الكفاية فضل إيضاح ٤٣٣ - ٤٣٦ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٤٥ - ٤٧ ، والباعث الحديث ٤٣ ، وتدريب الراوى ٩٥ - ٩٨ ومعرفة علوم الحديث ٣٩ - ٤١ .

النوع السابع عشر : المقلوب :

وهو أن يكون حديث مشهور عن راو فيجعل عن راو آخر ليرغب فيه لغرابته كحديث مشهور عن سالم فجعل عن نافع فصير غريباً مرغوباً فيه ، ولما قدم البخاري بغداد قلب أهلها عليه أسانيد مائة حديث امتحاناً ، فقال في كل واحد لا أعرفه ، فلما فرغوا ردها على وجوها فأذعنوا بفضله (١) .

النوع الثامن عشر : الموضوع :

وهو المختلق ، وهو شر الضعيف وأردى أقسامه ، ولا تحل روايته مع العلم به في أى معنى كان ، إلا مع بيان حاله ، بخلاف غيره من أقسام الضعيف التي تحتل صدقاً باطناً فإنه يجوز روايتها في الترهيب والترهيب ويعرف الوضع بإقرار واضعه أو معنى إقراره ، قلت : هذا إذا دل دليل على صدقه وبقرينة في الراوى أو في المروى ، فقد وضعت أحاديث يشهد بوضعها ركاكة لفظها ومعانيها وبمخالفتها (٢) . والمعلوم المقطوع به . وصنف الشيخ أبو الفرج بن الجوزي كتابه في الموضوعات ، فذكر كثيراً من الضعيف الذي لا دليل على وضعه . والواضعون أقسام أعظمهم ضرراً قوم ينتسبون إلى الزهد والديانة فوضعوه حسبة بزعمهم الباطل وجهلهم فقلبت موضوعاتهم ثقة بهم كأبي عصمة نوح بن أبي مريم (٣) في وضعه الحديث المروى عن أبي بن كعب في فضائل السور ، والكرامية (٤) المبتدعة جوزوا الوضع في الترهيب والترهيب وهو خلاف إجماع المسلمين الذين يعتد بهم ، والزنادقة وضعوا جملاً من الحديث ليدخلوا في الدين ما ليس منه كمحمد بن سعيد الشامي المصلوب وضعه في حديث لا نبي بعدى إلا أن

(١) مقدمة ابن الصلاح ٤٨ ، والباعث الحديث ٤٥ - ٤٦ ، وتدريب الراوى ١٠٥ - ١٠٧ .

(٢) لفظة انططت في الأصل .

(٣) تذكرة الموضوعات ٨٢ ، ٣٠١ ، وميزان الاعتدال ٢٧٩/٤ - ٢٨٠ ، وتزيه

الشريعة المرفوعة ١٢٢ .

(٤) نسبة إلى محمد بن كرام إمامهم القائل بأن معبوده مستقر على العرش وأنه جوهر ،

انظر القاموس المحيط مادة « كرم » .

يشاء الله^(١) فوضع الاستثناء فتين جهابذة الحديث أمرها^{(١٤)ب/} وقوم وضعوها
تقريباً إلى الملوك كغياث ابن ابراهيم في وضعه حديث المسابقة بالجناح^(٢) ،
وقوم وضعوها تعصباً وهوى كأمون بن أحمد المروزي في وضعه « يكون
في أمي رجل يقال له محمد بن إدريس »^(٣) وقد يسند الواضع كلام نفسه
أو كلام بعض الحكماء ، وقد يغلط إنسان فيقع في شبه الوضع بغير عمد^(٤) .

النوع التاسع عشر : المشهور :

وهو ما اشتهر عند أهل الحديث خاصة ، كحديث بريرة^(٥) أو عندهم
وعند غيرهم كحديث « الأعمال بالنيات »^(٦) ، ثم الثاني ينقسم إلى متواتر وهو
خبر من يحصل العلم بصدقهم كواقعة « بدر » على الجملة ، وإلى غير متواتر^(٧)
كحديث « الأعمال بالنيات » لأن شرط التواتر متف في أوله ، وأهل الحديث
لا يذكرون التواتر ، ولعل ذلك لقلته في رواياتهم كحديث « من كذب
على متعمداً » الحديث^(٨) فإنه رواه نيف وستون من الصحابة منهم العشرة :
رواه مائتان . قال بعض الحفاظ : لا يعرف حديث اجتمع عليه العشرة غيره
ولا حديث رواه أكثر من ستين صحابياً غيره^(٩) .

-
- (١) والحديث هو : « أنا عاتم النبيين لا نبى بعدي » انظر التواتر المجموعة ٣٢١ ، وجامع
الأصول في أحاديث الرسول ١٣٥/١ - ١٣٦ ، وتذكرة الموضوعات ٨ ، ٩ ، ٢٩٠ ،
وميزان الاعتدال ٥٦١/٣ .
- (٢) ولفظ الحديث هو : « لاسبق إلا في غف أو خافر أو نعل أو جناح » ، انظر ميزان
الاعتدال ٣٣٨/٣ ، وتنزيه الشريعة المرفوعة ٩٥ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول
١٣٧/١ - ١٣٨ ، وتذكرة الموضوعات ٢٨٤ ، ٢٨٥ .
- (٣) ميزان الاعتدال ٢٩٩/٣ - ٣٠٠ ، وتنزيه الشريعة المرفوعة ٩٨/١ ، ٣٠/٢ ، وتذكرة
الموضوعات ١١١ ، ٢٨٧ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١٣٨/١ .
- (٤) مقدمة ابن الصلاح ٤٧ - ٤٨ ، والباعث الخثيث ٤٣ ، ٤٥ ، وتدريب الراوى
٩٨ - ١٠٥ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١٣٥/١ - ١٣٨ .
- (٥) سلم الجزء الرابع « باب إمامة الولاء لمن أعتق » .
- (٦) تقدم تخريجه صفحة « ٢٦ » الملاحظة : « ٤ » .
- (٧) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١٥٩/١ .
- (٨) تقدم تخريجه في الصفحة « ٥٠ » الملاحظة « ٣ » .
- (٩) مقدمة ابن الصلاح ١٣٤ - ١٣٦ ، والباعث الخثيث ٨٩ - ٩٠ ، وتدريب الراوى
١٨٨ - ١٩١ ، ومعرفة علوم الحديث ٩٢ - ٩٤ .

النوع الموفى العشرين والحادى والعشرون : الغريب والعزيز :

الحديث الغريب هو ما انفرد واحد بروايته أو برواية زيادة فيه عن يجمع حديثه كالزهرى فى المتن أو السند . وينقسم إلى غريب صحيح كالأفراد المخترجة فى الصحيح وإلى غير صحيح ، وهو الغالب على الغرائب ، ولذلك جاء عن أحمد بن حنبل : لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فلإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء ، وتنقسم أيضاً إلى غريب متناً وإسناداً ، وغريب إسناداً لا متناً ، وفيه يقول الترمذى : غريب من هذا الوجه ولا يوجد غريب متناً لا إسناداً من جهة واحدة « ١٥٠/أ » بل بالنسبة إلى جهتين ، كحديث فرد اشتهر عن بعض رواة مثل حديث « إنما الأعمال بالنيات » فإنه غريب فى أوله مشهور فى آخره (١) .

والعزيز أن يتفرد بروايته اثنان أو ثلاثة دون سائر رواة المروى عنه فإن رواه الجماعة عنه سمي مشهوراً (٢) .

النوع الثانى والعشرون : المصحف :

وهو تغيير لفظ أو معنى ، واللفظ إما تصحيف بصر أو سماع ، وقد يكون فى السند أو المتن ، فن السند العوام بن مراحم بالراء المهملة والجيم صحفه ابن معين بالزاي والحاء (٣) ، ومن المتن « من صام رمضان وأتبعه ستاً (٤) » صحفه الصولى فقال : « شيئاً » (٥) ومن السمعى فى السند حديث عاصم الأحول رواه بعضهم فقال واصل الأحذب (٦) ، وفى المتن حديث زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجر فى المسجد (٧) أى اتخذ حجرة من حصير

(١) جامع الأصول فى أحاديث الرسول ١٧٤/١ - ١٧٦ ، ومعرفة علوم الحديث ٩٤ - ٩٦ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٣٦ - ١٣٧ ، والبايع الحديث ٩٠ - ٩١ ، وتدريب الراوى ١٩٣ - ١٩١ .

(٣) تدريب الراوى ١٩٦ .

(٤) سلم الجزء الثالث « كتاب الصوم - باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعاً لرمضان » .

(٥) تدريب الراوى ١٩٦ .

(٦) تدريب الراوى ١٩٧ .

(٧) سلم الجزء الثانى « باب استحباب صلاة النافلة فى بيته وجوازها فى المسجد » .

أو غيره ، يصل في صَحْفَه ابن لُيعة فقال : « احتجم »^(١) والتصحيح
المعنوي كقول محمد بن المنثى العنزي : نحن قوم لنا شرف ، صلى إلينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يريد حديث « الصلاة إلى العترة »^(٢) وإنما
هي الحربة الصغيرة ، ومنه ما ذكره الخطابي عن بعض شيوخه في الحديث
أنه قال : لما روى حديث التهي عن التحليق يوم الجمعة قبل الصلاة^(٣) قال
ما معناه : منذ أربعين سنة ما حلفت رأسي قبل الصلاة ، فهم منه الخلق
وإنما أريد تحلق الناس^(٤) ، وهذا النوع إنما يحققه الخذاق ، ومنهم
الدارقطني والخطابي ولها فيه تصنيف مفيد^(٥) .

النوع الثالث والعشرون : المسلسل :

وهو ما تتابع رجال إسناده عند روايته على صفة أو حالة ١٥/ب ،
إما في الراوى أو في الرواية وصفه الراوى ، إما قول أو فعل أو غير ذلك
كمسلسل القسم بالله العظيم ، وكسلسل التشييك باليد^(٦) ومسلسل العد فيها^(٧) ،
وكاتفاق أسماء الرواة كجزء المحمدين أو صفتهم كحديث الفقهاء أو نسبتهم
كحديث كل رواته مكيون ، وصفة الرواية كالمسلسل : « سمعت »^(٨) أو
: « أخبرنا » ونحو ذلك ، وأفضله ما دل على اتصال السماع ومن فوائده زيادة
الضبط ، وقلما يسلم عن خلل في التسلسل ، وقد ينقطع تسلسله في أواخره
كمسلسل أول حديث سمعته^(٩) .

(١) تدوين الراوى ١٩٦ .

(٢) وهو الحديث الذى يذكره الترمذى في الجزء الأول من سننه « باب ما جاء في إدخال
الأصبع في الأذن عند الأذان » .

(٣) والحديث في سنن أبي داود في الجزء الأول باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة .

(٤) تليس إبليس ١١٥ .

(٥) مقدمة ابن الصلاح ١٤٠ - ١٤١ . وفي الكفاية ما يحسن العودة إليه انظر ٢٤٥ - ٢٤٩
ومعرفة علوم الحديث ١٤٦ - ١٥٢ ، وتدوين الراوى ١٩٦ - ١٩٧ .

(٦) معرفة علوم الحديث ٣٣ - ٣٤ .

(٧) معرفة علوم الحديث ٣٢ - ٣٣ .

(٨) معرفة علوم الحديث ٣٠ .

(٩) مقدمة ابن الصلاح ١٣٨ - ١٣٩ ، والبايع الحديث ٩١ - ٩٢ : وتدوين الراوى

١٩٤ - ١٩٥ . معرفة علوم الحديث ٢٩ - ٣٤ .

النوع الرابع والعشرون : زيادة الثقة :
وهي أقسام ، أحدها : زيادة تخالف ما رواه الثقات ، وحكم هذه ،
الرد كما سبق في الشاذ .

الثاني : زيادة حديث يخالف فيه غيره بشيء أصلاً ، فهذا مقبول ،
ونقل الخطيب اتفاق العلماء عليه .

الثالث : زيادة لفظ في حديث لم يذكرها سائر من رواه ، ويمثله
زيادة مالك في حديث الفطرة لفظ « من المسلمين »^(١) ، ذكر الترمذي
أن مالكا تفرد بزيادة قوله : « من المسلمين »^(٢) وأخذ بهذه الزيادة غير
واحد من الأئمة واحتجوا بها ، منهم الشافعي وأحمد ، وقال غير الترمذي :
قد وافق مالكا على هذه الزيادة عن نافع عمرو بن نافع والضحاك بن عثمان ،
خرج الأول البخاري^(٣) والثاني مسلم^(٤) .

قال الخطيب : مذهب الجمهور من الفقهاء وأهل الحديث أن الزيادة من
الثقة مقبولة إذا انفرد بها سواء أكانت من شخص واحد ، بأن رواه مرة
ناقصاً ومرة بالزيادة ، أم كانت من غير من رواه ناقصاً خلافاً لمن رد
ذلك مطلقاً من أهل الحديث ، ولين ردها منه وقبلها من غيره .

وقال أهل الأصول : إن اتحد المجلس ولم تحتمل غفلتهم عن تلك الزيادة
غالباً ردت ، وإن احتمل قبلت عند الجمهور ، وإن جهل تعدد المجلس فأولئ
بالقبول من صورته اتحاده ، وإن تعدد يقيناً قبلت باتفاق ، وإذا أسنده
وأرسلوه أو وصله وقطعوه ، أو رفعه ووقفوه ، فهو كالزيادة^(٥) .

(١) مسلم الجزء الثالث ، « باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير » ، والموطأ
« باب مكيكة زكاة الفطر » .

(٢) سنن الترمذي الجزء الأول « كتاب الزكاة - باب ما جاء في صدقة الفطر » .

(٣) البخاري الجزء الثاني « باب فرض صدقة الفطر » .

(٤) مسلم الجزء الثالث « زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير » .

(٥) مقمعة ابن الصلاح ٤٠ - ٤١ ، والباعث الحديث ٣٨ - ٣٩ ، وتدريب الراوي

٨٦ - ٨٧ ، والكفاية ٢٤ - ٢٩ .

النوع الخامس والسادس والسابع والعشرون : الاعتبار والمتابعات والشواهد :

وهي أمور يتعرفون بها حال الحديث ، فلا اعتبار : أن ينظر في حديث رواه حماد بن سلمة ١٦٥/أ مثلاً ولم يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، هل رواه ثقة غير أيوب كذلك ، فإن لم يوجد فتحة غير ابن سيرين كذلك فإن لم يوجد فصحاى غير أبي هريرة ، فأى ذلك وجد علم أن له أصلاً يرجع إليه وإلا فلا .

والمتابعة : أن يرويه غير حماد عن أيوب ، وهو المتابعة التامة ، أو غير أيوب عن ابن سيرين ، أو غير ابن سيرين عن أبي هريرة أو غير أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . فكل هذا يسمى متابعة ولكن تقصر عن الأولى بحسب بعدها منها ، ويسمى الحاكم في « المدخل » المتابعة شاهداً ، فلا اعتبار تطلب المتابعة وقد علمت هي .

والشاهد : أن يروى حديث بمعنى حديث لا بلفظه فيكون شاهداً له ، ولا يسمى ذلك متابعة لأنه ليس بلفظه في مثال المتابعة . والشاهد حديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس في حديث الإهاب لو أخفوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به رواه ابن جريج عن عمرو ولم يذكر الدباغ فذكر البيهقي لحديث ابن عيينة متابعاً وشاهداً للمتابع أسامة بن زيد تابع عمراً عن عطاء عن ابن عباس : « لأنزعتم إهابها فدبغتموه فاستمتعتم به » (١) والشاهد حديث عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما إهاب دبغ فقد طهر » (٢) .

فرع : إذا قالوا تفرد به أبو هريرة مثلاً أو ابن سيرين أو أيوب أو حماد أشعر ذلك بانتفاء للمتابعات ، وإذا عدت المتابعات مع الشاهد تحقق فيه التفرد ، وحكمه ما سبق في الشاذ ١٦٦/ب وقد يدخل في المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتاج بحديثه وفي الصحيحين من ذلك . ولا يصلح لذلك كل ضعيف . ولذلك يقول الدارقطني في « الضعفاء » : فلان يعتبر وفلان لا يعتبر » (٣) .

(١) مسلم الجزء الأول « باب طهارة جلود الميتة بالدباغ » .

(٢) مسلم الجزء الأول « باب طهارة جلود الميتة بالدباغ » ولفظه هو : « إذا دبغ الإهاب فقد طهر » والمنوط « كتاب الصيد - ما جاء في جلود الميتة » ، وسنن ابن ماجة الجزء الثاني « كتاب لباس - باب ليس بجلود الميتة إذا دبغت » .

(٣) مقامة ابن الصلاح ٣٨ - ٣٩ ، والباعث الحثيث ٣٧ ، وتدريب الراوى ٨٥ - ٨٦ .

النوع الثامن والعشرون : مختلف الحديث :

وهو أن يوجد حديثان متضادان في المعنى في الظاهر فيجمع أو يرجح أحدهما . وهو فن مهم تضطر إليه جميع طوائف العلماء ، وإنما يكمل للقيام به الأئمة من أهل الحديث والفقه والأصول النواصون على المعاني . وقد صنف الشافعي فيه كتابه المعروف به ، ولم يقصد استيعابه بل ذكر جملة تنبيه العارف على طريق ذلك . ثم صنف فيه ابن قتيبة وأحسن في بعض ، ومن جمع الأوصاف المذكورة لم يشكل عليه شيء من ذلك ، قال ابن خزيمة : لا أعرف حديثين صحيحين متضادين ، فمن كان عنده فليأتني لأؤلف بينهما . والمختلف قسبان : أحدهما يمكن الجمع بينهما فيتعين ويجب العمل بهما كحديث « لا عدوى »^(١) وحديث « لا يورد ممرض على مصح »^(٢) . والثاني لا يمكن الجمع بينهما ، فإن علمنا أحدهما ناسخاً قدمناه ، وإلا فإن علمنا بالراجح منهما ، ووجه الترجيح خسون جمعها الحازي في كتاب « الناسخ والمنسوخ »^(٣) .

النوع التاسع والعشرون : في الناسخ والمنسوخ : (١٧/١)

الناسخ من الحديث هو كل حديث دل على رفع حكم شرعي سابق له ، ومنسوخه كل حديث رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه ، وهذا فن صعب مهم ، كان للشافعي فيه يد طول وسابقة أولى ، وأدخل بعض أهل الحديث فيه ما ليس منه خلفاء معناه ، وقد تكلم الناس في حد النسخ ومن أجود حد فيه قولهم : هو رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر ، وهذا النوع منه ما يعرف بنص النبي صلى الله عليه وسلم مثل : « كنت تهيتكم عن زيارة القبور فزوروها »^(٤) ومنه ما عرف بقول الصحابي مثل : « كان آخر الأمرين من رسول صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار »^(٥) . ومنه ما عرف بالتاريخ كحديث : « أفطر الحاجم والمحجوم »^(٦) ، وحديث :

(١) مسلم الجزء السابع « باب لا عدوى ولا طيرة ... » .

(٢) مقلة ابن الصلاح ١٤٣ ، والباعث الخثيث ٩٤ - ٩٥ ، وتدريب الراوى ١٩٧ - ١٩٨ .

والكفاية ٤٣٢ - ٤٣٣ .

(٣) مسلم الجزء السادس « كتاب الأصاحي - باب ادخل لحوم الأصاحي » ، وتدريب

الراوى ١٩٥ .

(٤) مسلم الجزء الأول « باب الوضوء مما مست النار ونسخته » ، وسيرة علوم الحديث ٨٥ .

(٥) سنن أبي داود « باب في الصائم يحتم » .

« احتجتم وهو صائم »^(١) بين الشافعي أن الأول كان سنة ثمان ، والثاني سنة عشر ، ولا يثبت التقدم والتأخر بقول الصحابي ثم ينسخ ، وربما قاله عن اجتihad ولا يكون من أحداث الصحابة أو متأخرى الصحبة ، وربما سمعه من صحابي قديم ، ومن ما عرف بالإجماع كحديث « قتل شارب الخمر في الرابعة »^(٢) ، عرف نسخه بالإجماع على خلافه ، والإجماع لا ينسخ ، وإنما يدل على النسخ^(٣) .

النوع الموفى الثلاثين : غريب اللفظ وفقهه :

أما غريبه وهو ما في المتن من لفظ غامض بعيد الفهم لقلة استعماله وهو فن مهم يجب أن يثبت فيه أشد تثبت : وقد أكثر العلماء التصنيف فيه ، قيل : أول من صنفه النضر بن شميل ، وقيل أبو عبيدة معمر ، وبعدهما أبو عبيد القاسم ثم ابن قتيبة ما فاته ، ثم الخطابي ما فاتهما ، فهذه أمهاته ثم تبعهم غيرهم بزوائد وفوائد ، وينبغي « ١٧/ب » أن لا يقلد فيه مصنف إمام جليل . وأجوده ما جاء مفسراً في رواية أخرى . وأما فقهه الكلام فهو ما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه ، وهذه صفة الفقهاء الأعلام كالشافعي ومالك وفي هذا الفن مصنفات كثيرة كعالم السنن للخطابي و « التمهيد » لابن عبد البر^(٤) .

(١) سلم الجزء الرابع « كتاب الحج - باب جواز الحجة للحرم » ، والموطأ : « كتاب انصيام - باب ما جاء في حجة الصائم » .

(٢) سنن أبي داود « باب إذا تتابع في شرب الخمر » .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ١٣٩ - ١٤٠ ، والباعث الخبيث ٩٢ - ٩٣ ، وتدريب الراوي ١٩٥ - ١٩٦ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١٤٥/١ - ١٥٢ ، ومعرفة علوم الحديث ٨٥ - ٨٨ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ١٣٧ - ١٣٨ ، والباعث الخبيث ٩١ ، وتدريب الراوي ١٩٣ - ١٩٤ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ٦٤/١ - ٦٧ ، ومعرفة علوم الحديث ٨٨ - ٩١ ، وفي الكفاية توجيه للبحث جيد ، انظر ٢٢٥ - ٢٥٧ .

الطرف الثاني

في الإسناد وما يتعلق به ، والكلام فيه في أحد عشر نوعاً
النوع الأول : صفة من تقبل روايته ومن لا تقبل وفيه فصول :

الأول : أجمع جماهير أئمة العلم بالحديث والفقه والأصول على أنه يشترط فيمن يحتاج بحديثه العدالة والضبط . فالعدالة : أن يكون مسلماً بالغا عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، والضبط : أن يكون متيقظاً ، حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن حدث منه ، عارفاً بما يحيل المعنى إن روى به ، ولا تشتط الذكورة ولا الحرية ولا العلم بفقه أو عربية ولا البصر ولا العدد أو معنى الحديث .

الثاني : تعرف العدالة بتنصيب عدلين عليها أو بالاستفاضة . فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو غيرهم من العلماء ، وشاع الثناء عليه بها كفى فيها كمالك والسفيانين والأوزاعي والشافعي وأحمد وأشياهم ، وقال ابن عبد البر : كل حامل علم معروف بالعتاية به محمول على العدالة أبداً ، حتى يبين جرحه ، وهذا غير مرضى . ويُقبل تعديل العبد والمرأة إذا كانا عارفين به كما يقبل خبرهما ، قال الخطيب : ويعرف ضبطه بموافقة رواياته روايات الثقات المتقين غالباً ولو في المعنى ، ولا تضر مخالفة نادرة (١) .

الثالث : يقبل التعديل من غير ذكر سبه لأن أسبابه كثيرة ولا سباه ١٨/أه ما يتعلق بالنسب فيشق تعدادها ، ولا يقبل الجرح إلا مفسراً لاختلاف الناس في موجهه ، هذا هو الصحيح المختار فيهما ، وبه قال الشافعي وقد احتج البخاري بعكرمة مولى ابن عباس وإسماعيل بن أبي أويس وعاصم بن علي ، واحتج مسلم بسويد بن سعيد وغيره مع سبق الطعن فيهم ، وكذلك أبو داود ، فدل على اختصارهم ما قلناه . فإن قيل : إنما يعتمد الناس على مصنفات الأئمة في الجرح والتعديل ، وقلما يذكر فيها السبب ، فاشتراط ذكره يعطل ذلك ، فالجواب : أن ذلك منهم يقيد التوقف فيمن جرحوه ، فإذا بحث عن حاله وزالت الريبة فيه قبل أو رد حديثه كالذين احتج بهم في الصحيحين (٢) .

(١) معرفة علوم الحديث ١٤ - ١٧ ، وتدريب الراوى ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) تدريب الراوى ١١١ .

الرابع : يثبت الجرح والتعديل في الرواية بقول واحد على الصحيح ،
وقيل : لا بد من اثنين كالثبوت ، فإن اجتمع في شخص جرح وتعديل
فالجرح مقدم لزيادة العلم^(١) ، وقيل : إن كان عدد المعدلين أكثر رجح
التعديل ، ولو تعارض في ثبوت جارح معين ونفيه فالترجيح لا غير^(٢).

الخامس : لا بد من تعيين المعدل فلو قال : حدثني الثقة لم يكف على
الصحيح ، وبه قطع الخطيب والصيرفي ، وقيل : يكفي ، فإن كان عالماً
كفي في حق من يوافقه في مذهبه على المختار عند المحققين^(٣) ، ولو روى
عنه وسماه لم يكن تعديلاً عند الأكثر وهو الصحيح وقيل : تعديل ، وقيل :
إن كانت عادته أنه لا يروى إلا عن عدل فتعديل واختاره قوم ، قال
ابن الصلاح : وليس عمل العالم أو فتياه على وفق حديث حكماً بصحته
ولا مخالفته له جرحاً فيه ، أو في روايه . قلت : إن علم أن عمله بخبره من غير
مستند آخر ولا كان من باب الاحتياط ، وهو ممن يشترط العدالة ، فقد
قطع أهل الأصول بأنه تعديل له ، وكذلك إذا حكم بشهادته حاكم يشترط
العدالة في الشهادة فهو تعديل له .

السادس : الألفاظ المستعملة في الجرح والتعديل قد رتبها عبد الرحمن
ابن أبي حاتم فأجاد . فألفاظ التعديل مراتب : الأولى : أعلاها ثقة أو متقن
أو ثبت أو حجة ، وفي العدل حافظ أو ضابط فهذا حجة . الثانية : صدوق
أو محله الصدق أو لا بأس به ، فهذا يكتب حديثه ، وينظر فيه لأن هذه
العبارات لا تشعر بالضبط فينظر ليعتبر ضبطه ، وقد تقدم الاعتبار . وعن
ابن مهدي قال حدثنا أبو خلدة فقيل : كان ثقة ؟ قال : كان صدوقاً
وكان مأموناً وكان خيراً ، الثقة شعبة وسفيان . وقال ابن معين : إذا قلت
لا بأس به فتقة ، وهذا خبر عن نفسه ، ونقل ابن أبي حاتم عنهم أرجح .
الثالثة : شيخ ، فهذا يكتب حديثه وينظر فيه كما تقدم ؛ قلت : ومثله
أو قريب منه : روى عنه الناس ، أو : لا أعلم به بأساً . الرابعة : صالح
الحديث ، فهذا يكتب حديثه للاعتبار . قلت ، ومثله « وسط » .

(١) بعد لفظ ، العلم إشارة لإحالة على الحاشية غير أن الكلام بها انطس وانحى .

(٢) تدرييب الراوى ١١٣ .

(٣) في الأصل « عند محققين » ورجحت ما أثبتته .

أما ألفاظ الجرح فتراتب أولها : أدناها **لَيِّن** الحديث ، فهذا يكتب حديثه وينظر اعتباراً . قلت : ومثله «مقارب الحديث مضطرب» أو «لا يحتاج به» أو «مجهول» قال الدارقطني : إذا قلت : «لَيِّن الحديث» لم يكن ساقطاً ، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقطه عن العدالة . الثانية : «ليس بقوى» هو الأول لكنه دون . قلت : ومثله «ليس بذاك» أو «ليس بذلك القوى» الثالثة : «ضعيف الحديث» هو دون الثاني لا يطرح بل يعتبر . قلت : ومثله «فيه ضعف» في حديثه ضعف . الرابعة : «متروك الحديث» أو «ذاهب الحديث» أو «كذاب» فهذا ساقط لا يكتب عنه شيء ، والله أعلم^(١) السابع : لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه كمن ينام حالة السماع أو يشتغل عنه بما يشغل عنه ، أو يحدث أصل مصحح أو من عرف بقبول التلقين في الحديث أو بكثرة السهو في روايته إذا لم يحدث من أصل صحيح أو من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه ، قال ابن المبارك وأحمد بن حنبل والحميدى وغيرهم : من غلط في حديثه فبين له غلظه فلم يرجع وأصر على غلظه سقطت رواياته . وهذا الذى قالوه لعله إذا ظهر فيه ذلك على وجه العناد فإن لم يكن عناداً فقيه نظروا ، والله أعلم . ولا بأس بأدنى نعاس لا يختل معه فهم الكلام ، وكان بعضهم إذا كتب طبقة السماع كتب : «وفلان وهو ينعس ، وفلان وهو يكتب» «١٨/ب» من باب الاحتياط وهو ممن يشترط العدالة ، فقد قطع أهل الأصول بأنه تعديل له ، وكذلك إذا حكم بشهادته حاكم يشترط العدالة في الشهادة فهو تعديل له^(٢) .

الثامن : لا يقبل مجهول الحال ، والمجهول أقسام ثلاثة ، أحدها : مجهول العدالة ظاهراً وباطناً ، فلا يقبل عند الجاهير ، وعن أبى حنيفة قبوله . الثاني : مجهول العدالة باطناً لا ظاهراً وهو المستور والمختار قبوله ، وقطع به سليم الرازى ، وعليه العمل في أكثر كتب الحديث المشهورة فيمن تقادم عهدهم ، وتعذرت معرفتهم . الثالث : مجهول العين وهو كل من لم يعرفه العلماء ولم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد ، قاله الخطيب ، وقال ابن عبد البر :

(١) انظر ميزان الاعتدال ٣/١ - ٤ تعديده لمراتب الجرح والتعديل وفيه زيادة وفي الكثافة بيان لذلك وتمثيل ، انظر ٢٢ - ٢٣ ، ٧٨ - ٨٨ ، ١٠٥ - ١١٠ ، وانظر الرضوخ والتكليف في الجرح والتعديل ففيه بسط لهذا الباب جيداً ، والباحث الحثيث ٤٦ - ٥٨ ، وتدريب الراوى ١٢٥ - ١٢٨ .

(٢) الكفاية ١٤٠ - ١٤٣ ، ١٤٨ - ١٥٣ ، وتدريب الراوى ١٢٤ - ١٢٥ .

كل من لم يرو عنه إلا واحد فهو مجهول عندهم ، إلا أن يكون مشهوراً بغير حمل العلم كمالك بن دينار في الزهد ، وعمر بن معد يكرب في النجدة ، قال الخطيب : أقل ما يرفع الجهالة أن يروى عنه اثنان من المشهورين بالعلم ، قال ابن الصلاح معترضاً على الخطيب وابن عبد البر : قد خرّج البخاري عن مرداس بن مالك الأسلمي ولم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم ، ومسلم عن ربيعة بن كعب الأسلمي ولم يرو عنه غير أبي سلمة فدل على خروجه عن الجهالة برواية واحد ، وأجيب عن اعتراضه بأن مرداساً وربيعاً صحبيان والصحابة كلهم عدول ، فلا تضر الجهالة بأعيانهم ، وبأن الخطيب شرط في الجهالة عدم معرفة العلماء ، وهذان مشهوران عند أهل العلم فظهر أن البخاري ومسلم لم يخالفنا نقل الخطيب رحمهم الله تعالى .

فروع : يقبل من عرفت عينه وعدالته وإن جهل اسمه ونسبه « ١٩/أ » : التاسع : لا يقبل مبتدع ببدعة مكفرة باتفاق ، والمبتدع بغيرها فيه ثلاثة أقوال ، قيل : لا يقبل مطلقاً لفسقه وإن تأول كالكفر . وقيل : إن لم يستحل الكذب لنصرة مذهبه وأهله قبل . وإن استحل كالخطابية (١) لم يقبل ويعزى هذا إلى الشافعي . وقيل : إن كان داعية لمذهبه لم يقبل وإلا قبل ، وهذا الذي عليه الأكثر ، ونقل ابن حبان اتفاقهم عليه (٢) .

العاشر : يقبل الثائب من أسباب الفسق ومن الكذب في حديث الناس وغيره إلا الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، متعمداً فلا يقبل أبداً ، وإن حسنت توبته ، قاله أحمد بن حنبل والحميدي شيخ البخاري ، وقال الصيرفي في « شرح الرسالة » : من أسقطنا خبره من أهل النقل لكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر ، ومن ضَعَفناه لم نجعله قوياً بعد ذلك ، وقال السمعاني : من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه (٣) .

(١) هم قوم من الرافضة نسبة إلى أبي الخطاب كان يأمرهم بشهادة الزور على مخالفهم انتظار القاموس المحيط مادة « خطب » والباعث الحديث ٥١ .

(٢) تدريب الراوي ١١٥ - ١٢٠ .

(٣) كل ما جاء في هذه الفقرات الثلاث أتى عليه الخطيب في الكفاية ٨٨ - ٨٩ ، ١١٧ - ١١٩ ، ١٢٠ - ١٢٥ ، ١٥٦ - ١٥٨ ، وفي معرفة علوم الحديث ٥٢ - ٥٣ مختصر لما جاء في الفقرتين الأخيرتين ، وانتظر تدريب الراوي ١٢١ .

الحادي عشر : إذا كذب أصل فرعه في رواية خبر عنه أو جزم بنفيه سقط ذلك الخبر ، ولا يقدح ذلك في عدالتهما وباقي رواياتهما وإن قال : « لا أدري » أو نحوه مما يدل على شك أو نسيان لم يسقط ، ويجب العمل به عند جماهير أئمة الحديث والفقهاء والأصول ؛ لأن الراوى عنه عدل جازم ، ونسيانه جائز ، فلا يسقط الحديث بالاحتمال . وقال بعض الحنفية : يسقط ، فردوا حديث النص بشاهد وعين لما نسيه سهيل بن أبي صالح^(١) وكان يقول : حدثني ربيعة عن أبي هريرة^(٢) ، وردوا حديث سليمان بن موسى « ١٩ / ب » عن الزهري عن عروة عن عائشة في « النكاح يغير إذن الولي » لما نسيه الزهري حين سأله ابن جريج ، عنه . وقول الجماهير أصح لأن كثيراً من الأكابر نسوا أحاديث رووها فحدثوا بها عن فروعههم كما قدمنا عن سهيل^(٣) . وصنف الخطيب فيه كتاباً ، والإنسان معرض للنسيان ، ولذلك كره الشافعي وغيره الحديث عن الأحياء ، ونهى محمد بن عبد الحكم عنه لما نقل عنه شيئاً كان قد نسيه فذكره به^(٤) .

الثاني عشر : اختلفوا في قبول من أخذ على التحديث أجراً فرده أحمد وإسحاق وأبو حاتم الرازي لأنه يخرج المروعة ويطوق تهمة ، ورخص فيه أبو نعيم الفضل بن دكين ، والأعدل أنه إن تعطل لذلك تكسبه قبل ، وإلا فلا ، فإن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أفتى أبا الحسين بن القور بذلك لما كان أصحاب الحديث يمتنعونه التكسب لعياله^(٥) .

الثالث عشر : أعرض الناس في هذه الأعصار عن مجموع الشروط المذكورة واكتفوا من عدالة الراوى بكونه مستوراً ، ومن ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخط موثق به ، وروايته من أصل موافق لأصل شيخه . واحتج

(١) سلم الجزء الخامس « كتاب الأتقية - باب الغفاه باليمين والشهادة » .

(٢) سلم الجزء الخامس « كتاب الإيمان - باب نذب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها » .

(٣) نصب الراية لأحاديث الهداية ٣ / ١٨٤ - ١٨٥ وفيه عن ابن عدى في الكامل في

ترجمة سليمان بن موسى : « هذا حديث جليل وعليه الاعتماد في إبطال النكاح بغير ولي ، وقد رواه عن ابن جريج كبار الناس .. » .

(٤) تدريب الراوى ١٢١ - ١٢٢ ، ١٢٣ - ١٢٤ .

(٥) وحشد الخطيب ما فيه غنية من الآثار والأخبار في هذه المسألة فانظر الكفاية ١٥٢ - ١٥٦

وتدريب الراوى ١٢٤ .

البيهي لذلك بأن الحديث الصحيح وغيره قد جمع في كتب أئمة فلا يذهب شيء منه على جميعهم ، وإن جاز ذلك في بعض ، والقصد بالسماع بقاء سلسلة الإسناد بخصوص هذه الأمة حرسها الله تعالى (١).

التوع الثاني : الإسناد العالي والتنازل :

الإسناد خصيصة لهذه الأمة وسنة من السنن ، وطلب علوه سنة ، ولذلك استجبت الرحلة فيه ، قال أحمد بن حنبل رحمه الله عليه : طلب «٢٠/أ» الإسناد العالي سنة عن سلف ولأن علوه يبعد من الخلل . والعلو خمس مراتب : الأولى : أجلها : القرب من النبي صلى الله عليه وسلم بعدد أقل في إسناد صحيح . فإن قرب الإسناد قربة إلى الله عز وجل .

الثانية : العلو والقرب من إمام أئمة الحديث وإن كثر العدد منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

الثالثة : العلو بالنسبة إلى رواية مصنف كتاب من الكتب المعتمدة ، وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقات والأبدال والمساواة والمصافحة . فالموافقة : أن يقع لك حديث عن شيخ المصنف من طريق هي أقل عنداً من طريقك من جهته ، مثل أن يجتمع سندك وسند مسلم في قضية عن مالك ، والبديل : أن يقع ذلك في شيخ شيخه بأن يجتمع سندك وسند مسلم في مالك مثلاً ، وقد يسمى موافقة أيضاً بالنسبة إلى شيخ شيخه . والمساواة : أن يكون بينك وبين الصحابي في العدد ما بين مسلم مثلاً وبينه ، وهو نادر في زماننا والمصافحة : أن يقع ذلك لشيخك فتكون كن صافح مسلماً به وأخذه عنه وهو قليل أيضاً ووقع لنا طائفة منها ، فإن وقعت المساواة لشيخ شيخك كان مصافحة لشيخك ، ثم كذلك لشيخ شيخ شيخك وهو كثير في شيوخنا ومثل هذا العلو إنما يكون لتزول رواية ذلك الإمام ، فلولا نزوله لما علا لك .

الرابعة : العلو بتقديم وفاة الراوي ، ذكره أبو يعلى الخليلي ، فن روى عن ثلاثة عن الشافعي عن مالك أعلى ممن روى عن ثلاثة عن قضية عن مالك ، لتقدم وفاة الشافعي على وفاة قضية بست وثلاثين سنة ، أما العلو

(١) مقدمة ابن الصلاح ٤٩ - ٦٠ ، والباحث الحديث ٤٦ - ٥٨ ، وتدريب الراوي

١٢٥ ، ومعرفة علوم الحديث ١٧ - ١٩ .

المستفاد من تقدم وفاة الشيخ من غير نظر إلى قياسه براو آخر فقد حده الحافظ أبو الحسين بن جوصاء بخمسين سنة ، وقال : إسناده خمسين سنة «٢٠/ب» من موت الشيخ إسناده علو ، وحده أبو عبد الله بن منده بثلاثين سنة ، قال : إذا مر على الإسناده ثلاثون سنة فهو عال .

الخامسة : العلو بتقديم السماع إما من شيخين أو من شيخ واحد ، فالأول أعلى وإن تساوى العدد ، واتحد الشيخ ، فمن سمع من ستين سنة ، أعلى ممن سمع من أربعين سنة ، وأما النزول فهو ضد العلو وهو خمس مراتب تعرف من تفصيل ضدها في العلو ، والنزول مفضول مرغوب عنه على الصحيح الذي قاله الجاهير ؛ إذا لم يكن فيه فائدة راجحة على العلو ، قال على بن المديني وغيره : النزول شؤم . وقال قوم : النزول أفضل من العلو ، لأن التعب فيه أكثر بالنظر إلى كل راو وجرحه وتعديله ، فيكون الأجر أكثر وليس هذا بشيء يرجح ، فإن كان في النزول فائدة راجحة على العلو فضله^(١) كما قال الحافظ أبو الحسن على بن المفضل المقدسي رحمه الله فيها رويته عنه لنفسه :

إن الرواية بالنزول على الثقات الأعدلينا
خير من العالی عن الجهال والمستضعفينا

النوع الثالث : المزيد في الأسانيد :

وهو أن يزيد الراوى في إسناده حديث رجلاً أو أكثر ، وهما منه وغلطاً مثاله ما روى عن عبد الله بن المبارك قال : ثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال : حدثني بسر بن عبيد الله قال : سمعت أبا إدريس يقول : سمعت واثلة بن الأسقع يقول : سمعت أبا مرثد الغنوي يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «٢١/أ» : «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها»^(٢) فذكر سفيان وأبي إدريس زيادة وهم ، أما أبو إدريس فينسب

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٣٠ - ١٣٤ ، والباعث الحديث ٨٧ - ٨٩ ، وقى جامع الأصول في أحاديث الرسول ١ / ١١٠ - ١١٥ كلام من هذا القبيل ، وتدريب الراوى ١٨٢ - ١٨٨ ومعرفة علوم الحديث ٥ - ١٢ .
(٢) الجزء الثالث كتاب الجنائز - باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه .

الوهم فيه إلى ابن المبارك لأن جماعة من الثقات رَوَوْه عن ابن جابر عن بسر عن واثلة . وصرح بعضهم بسماع بسر له من واثلة ، قال أبو حاتم الرازي : كثيراً ما يحدث بسر عن أبي لإدريس فوهم ابن المبارك وظن أن هذا مما رواه عنه عن واثلة ، وأما سفيان فوهم فيه من دون ابن المبارك لأن جماعة ثقات رَوَوْه عن ابن المبارك عن ابن جابر ، وصرح بعضهم بلفظ الأخبار بينهما . وقد صنف الخطيب فيه كتابه المعروف بذلك ، فإن قيل : إن كان السند الخالي عن الزائد بلفظ « عن » احتمال أن يكون مرسلًا ، وإن كان بلفظ السماع ونحوه احتمال أن يكون سمعه مرة عن رجل عنه ثم سمعه منه فلم يتحقق الوهم ، فالجواب : أن الظاهر من مثل هذا أن يذكر السامعين فلما لم يذكرها حمل عن الزيادة ، وأيضاً فقد توجد قرينة تدل على أنه وهم ، كما ذكرناه عن أبي حاتم (١) .

النوع الرابع : التدليس :

وهو قسمان : تدليس الأستاذ ، وتدليس الشيوخ .

الأول : تدليس الأستاذ : وهو أن يروي عن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه ، موهماً أنه سمعه منه ، ولا يقول أخيراً وما في معناه ونحوه بل يقول : قال فلان أو « عن فلان » أو « إن فلاناً » قال ، وشبه ذلك ؛ ثم قد يكون بينهما واحد ، وقد يكون أكثر ، وهذا القسم من التدليس مكروه جداً (٢/٢١١) وفاعله مذموم عند أكثر العلماء ، ومن عرف به مجروح عند قوم لا تقبل روايته ، بين السماع أو لم يبينه . والصحيح التفصيل فيما بين فيه الإتصال بـ « سمعت » و « حدثنا » ونحو ذلك مقبول ، ففي الصحيحين وغيرهما منه كثير . وذلك لأن هذا التدليس ليس كذباً مالم يبين فيه الاتصال بل لفظه محتمل فحكمه حكم المرسل وأنواعه ، وأجرى الشافعي هذا الحكم فيمن دلس مرة .

القسم الثاني : تدليس الشيوخ ، وهو أن يسمى شيخاً سمع منه بغير

(١) مقسة ابن الصلاح ١٤٤ ، والباعث الحثيث ٩٥-٩٦ ، وتدريب الراوي ٢٠٠-٢١٠ والكفاية ٣٧٩ ، وكذلك باب التصيغ في الأساس الذي عقده الحاكم في معرفة علوم الحديث .

اسمه المعروف ، أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه ، بما لم يشتهر به كيلا يعرف ، وهذا أخف من الأول ؛ وتختلف الحال في كراهيته بحسب اختلاف القصد الحامل عليه . وهو إما لكونه ضعيفاً أو صغيراً أو متأخر الوفاة ، أو لكونه مكثراً عنه فيكره تكراره على صورة واحدة وهو أخفها . وقد جرى عليه المصنفون وتسمحوا به ، وأكثر الخطيب منه (١).

النوع الخامس : تباعد وفاة الراوي عن شيخ واحد :

وفائدته حلاوة علو الإسناد في القلوب ، وللخطيب فيه كتاب حسن ، مثاله محمد بن إسحاق السراج روى عنه البخاري في تاريخه ، وأحمد بن محمد الخفاف ومات الخفاف بعد البخاري بمائة وسبع وثلاثين سنة ، وقيل : أكثر . ومنه مالك بن أنس حدث عنه شيخه الزهري وزكريا بن دريد ومات زكريا بعد الزهري بمائة وسبع وثلاثين سنة (٢).

النوع السادس : رواية الأقران :

الأقران هم المقاربون في السن والإسناد ، وربما اكتفى الحاكم فيه بالإسناد وهذا النوع قسمان : أحدهما المديح « ٢٢/١ » وهو أن يروي كل واحد من القرينين عن صاحبه ، كرواية عائشة عن أبي هريرة ، وروى هو عنها ، وكرواية عروة عن سعيد بن المسيب ، وهو يروي عنه ، ومالك عن الأوزاعي ، والأوزاعي عنه ، وأحمد بن حنبل عن ابن المديني ، وابن المديني عنه . والثاني غير المديح وهو أن يروي أحدهما عن صاحبه ولا يروي الآخر ، ثم قد يكون القرناء في السند اثنين كسليمان التيمي عن مسعر ، وقد يكوون ثلاثة كحديث عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، « ما أتاك من هذا المال من غير مثله فخذ » الحديث (٣) ، رواه الثعالب عن راشد عن الزهري عن السائب بن يزيد عن عبد الله بن السعدي عن عمر ، فالسائب

(١) مقدمة ابن الصلاح ٣٤ - ٣٦ ، والباعث الخفي ٣٢ - ٣٥ ، وتدريب الراوي ٧٧ - ٨١ ، والكفاية ٣٥٥ - ٣٧١ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١ / ١٦٧ - ١٧٠ ومعرفة علوم الحديث ١٠٣ - ١١٢ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٥٩ ، والباعث الخفي ١١٢ - ١١٣ ، وتدريب الراوي ٢٢٣

(٣) مسلم الجزء الثالث « كتاب الزكاة » باب إباحة الأخذ لمن أعطى من غير مسألة ولا إشراف .

وابن السعدى وعمر ثلاثة صحابيون ، وقد يكونون أربعة كحديث روى عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو عن أبيه عن عثمان عن أبي بكر أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ما نجاة هذا الأمر» الحديث^(١) . وفى صحيح مسلم : وثنا محمد بن رباح أنا الفليث عن يحيى بن سعيد عن سعد بن إبراهيم عن نافع بن جبير عن عمرو بن المغيرة بن شعبة عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه خرج لحاجته فاتبعه المغيرة بإداوة الحديث^(٢) فيحيى وسعد ونافع وعمرو تابعيون^(٣) .

التوع السابع : رواية الآباء عن الأبناء :

وللخطيب فيه كتاب . منه ما روى عن العباس عن أبيه الفضل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « جمع بين الصلاتين بالمزدلفة »^(٤) وعن وائل بن داود عن ابنه بكر عن الزهري ، ذكره الخطيب ، وعن أبي عمر الدوري عن ابنه محمد نحو ستة عشر حديثاً ، وعن معتمر بن سليمان قال : حدثني أبي قال : « حدثني أنت عنى عن أيوب عن الحسن قال : « ويح كلمة رحمة » وفى هذا « ٢٢/ب » الحديث طرائف ، وهى رواية الأكبر عن الأصغر والأب عن الابن والتابعى عن تابعه ، وأنه حدث عن واحد عن نفسه ، ورواية ثلاثة تابعين بعضهم عن بعض^(٥) .

التوع الثامن : رواية الأبناء عن الآباء :

أما ما سمي فيه الأب فكثير ، ولأبى نصر الوائلى فى هذا التوع كتاب . وأمه ما لم يسم فيه الأب أو الجد ، وقسبان : أحدهما رواية الابن عن أبيه فقط دون جده وهو كثير ، والثانى عن أبيه عن جده كعمر بن شعيب

(١) مستأب بكر الحديث برقم ٧٥ ، ١٢ ، ١٣ ، ٢٣ .

(٢) مسلم الجزء الأول « كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين » .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ١٥٤ - ١٥٥ ، والبعث الخثيث ١٠٧ - ١٠٨ ، وتدريب

الراوى ٢١٧ - ٢١٨ ، ومعرفة علوم الحديث ٢١٥ - ٢٢٠ .

(٤) مسلم الجزء الرابع « كتاب الحج - باب الإقامة من عرفات إلى المزدلفة واستحباب صلاتى المغرب والنشاء » ، والموطأ « كتاب الحج - باب صلاة المزدلفة » .

(٥) مقدمة ابن الصلاح ١٥٦ - ١٥٧ ، والبعث الخثيث ١١٠ - ١١١ ، وتدريب

الراوى ٢١٩ - ٢٢٠ .

أحب إلى^(١) ولم يرو عنه غير الحسن ، وحديث المراداس : « يذهب الصالحون الأول فالأول »^(٢) ولم يرو عنه غير قيس كما تقدم . ويخرج مسلم حديث رافع بن عمرو الغفاري ، ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت^(٣) ولذلك في الصحيحين نظائر^(٤) . هذا التخليط غلط لأن الحاكم لا يريد ذلك في الصحابة المعروفين الثابتة عدالتهم فلا يرد عليه تخريج البخاري ومسلم وذلك لأنهما إنما شرطتا تعدد الراوي لرفع الجهالة وثبوت العدالة ، وذلك ثابت فيمن ثبتت صحبته فلا حاجة إلى تعدد الراوي عنه ، وقد تقدم بعض هذا البحث في النوع الأول من هذا الطرف ، والله أعلم « ٢٣/ب »^(٥) .

النوع العاشر : رواية الأكابر عن الأصاغر :

وفائدة ذكره أن لا يتوهم كون المروى عنه أكبر سناً أو أفضل لكونه هو الأغلب فتجهل منزلتهما . وهذا النوع أقسام ، أحدهما : أن يكون الراوي أكبر سناً وأقدم طبقة ، كالزهرى ويحيى بن سعيد عن مالك . الثاني : أن يكون أكبر قدراً في الحفظ والعلم ، كمالك عن عبد الله بن دينار ، وأحمد وإسحاق عن عبيد الله بن موسى . الثالث : أن يكون أكبر من الجهتين كرواية العبادة عن كعب ، وكرواية كثير من العلماء عن تلامذتهم ، منهم عبد الغنى بن سعيد عن محمد بن علي الصوري وأبو بكر البرقاني عن الخطيب ، والخطيب عن ابن مأكولا . ومن هذا النوع رواية الصحابي عن التابعي ، والتابعي عن تابعه كالزهرى عن مالك ، وكعمرو بن شعيب ، فإن تابع

(١) البخاري الجزء الأول « باب من قال في الخطبة بعد التناء » ، والجزء الرابع « باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعنى المؤلفات قلوبهم » ، والجزء الثامن « باب قول الله تعالى « إن الإنسان خلق هلوعاً » .

(٢) وثبتة الحديث : « ويبقى حفاة كسفالة الشير أو التمر لا يبالغهم الله بالة » انظر البخاري الجزء السابع « كتاب الرقاق - باب ذهاب الصالحين » .

(٣) مسلم الجزء الثالث « كتاب الزكاة - باب الخوارج شر الخلق والخليقة » .

(٤) بعد هذا القفط إحالة لكن القفط المحال عليه انمى وانهم .

(٥) مقدمة ابن الصلاح ١٥٩ - ١٦١ ، والباعث الحديث ١١٣ - ١١٥ ، وتعريب الراوي ٢٢٤ - ٢٢٥ . وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١ / ١٦٥ ، ومعرفة علوم الحديث ١٧٥ - ١٦١ .

التابع وروى عنه أكثر من عشرين تابعياً وقال الطبرسي : أكثر من سبعين تابعياً^(١) .

النوع الحادى عشر : العتعة فى السند :

وهو السند الذى يقال فيه : « فلان^(٢) عن فلان » وقد تقدم ذكره فى أنواع المتن ، فلا حاجة إلى إعادته^(٣) .

الطرف الثالث

فى تحمل الحديث وطرق نقله وضبطه وروايته وآداب ذلك وما يتعلق به والكلام فيه فى ستة أنواع

النوع الأول : « فى أهلية التحمل » :

يصح التحمل قبل الإسلام أو قبل البلوغ ، ومنع الثانى قوم ، وأخطأوا بذلك لاتفاق الناس على قبول رواية الحسن والحسين وابنى عباس والزبير والنعمان بن بشير وغيرهم . ولم يزل الناس يسمعون الصبيان . واختلف فى الزمن الذى يصح فيه سماع الصبي ؛ فقال القاضى عياض : حدد أهل الصنعة فى ذلك خمس سنين^(٤) وهو سن محمود بن الربيع الذى ترجم البخارى فيه « متى يصح سماع الصغير »^(٥) وقيل : كان ابن أربع سنين ، وهذا هو الذى استقر عليه عمل المتأخرين ، يكتبون لابن خمس « سبع » ولمن دونه « ٢٤ / أ » « حضر » أو « أحضر » ، وقيل : وهو الصواب ، أن نعتبر كل صغير بحاله ، فمتى كان فهماً للخطاب ورد الجواب صحيحاً سماعه ، وإن كان له دون خمس ، ونقل نحو ذلك عن أحمد بن حنبل وموسى الحمال ، وإن لم يكن كذلك لم يصح سماعه ، وإن كان ابن خمسين . وقد نقل أن صبيّاً

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٤٣ - ١٥٤ ، والباعث الحثيث ١٠٦ - ١٠٧ ، وتدريب الراوى ٢١٦ ، ومعرفة علوم الحديث ٤٨ - ٤٩ .

(٢) قوله : يقال فيه فلان « غاب فى الحاشية إذ كان سقط فى الأصل ورجحت أن أثبتة لتستقيم العبارة .

(٣) انظر مبحث النوع التاسع « المنعن صفحة ٦٤ » ، وحاشية الصنعة ٦٥ « الملاحظة ٢ » .

(٤) تدريب الراوى ١٢٨ .

(٥) البخارى الجزء الأول « باب متى يصح سماع الصغير » .

ابن أربع سنين حمل إلى المأمون قد قرأ القرآن ونظر في الرأي ، غير أنه إذا جاع يكي . وأما حديث محمود فيدل على أنه لم يميزه ، والله أعلم . عن دونه مع جودة التمييز أو ثبوته لمن هو في سنه ولم يميز تمييزه ، قال أبو عبد الله الزبيرى : يستحب كتب الحديث بعد عشرين سنة لأنها مجتمع العقل ، وقال موسى بن هارون : أهل البصرة يكتبون لعشر سنين ، وأهل الكوفة لعشرين ، وأهل الشام لثلاثين ، والصواب في هذه الأزمان أن يكرر بإسماع الصغير من أول زمان يصح فيه سماعه لأن الملحوظ الآن إبقاء سلسلة الإسناد ، وأن يشتغل بكتب الحديث وتقييده من حين تأمله لذلك ، ولا ينحصر في سن مخصص لاختلاف ذلك باختلاف الأشخاص (١).

النوع الثانى : فى طرق تحمل الحديث وهى ثمانية على اتفاق فى بعضها واختلاف فى بعض ، كما سيأتى بيانه :

الطريق الأول « السماع » : وهو ضربان : متفق على صحتهما وعلى الاحتجاج بهما ، الأول : السماع من لفظ الشيخ سواء أكان إملاء أو تحديثاً من غير إملاء ، وسواء أكان من حفظه أو من كتابه . وهذا أرفع الطرق عند الجاهير ، ويقول فيه السامع ، إذا روى : « حدثنا » و « أخبرنا » و « أنبأنا » و « سمعت فلاناً » و « قال لنا » ، قال الخطيب : أرفع العبارات « سمعت » (٢٤ / ب) ثم « حدثنا » ثم « أخبرنا » وهو كثير فى استعمال الحفاظ فى ذلك قبل أن يشيع تخصيصه بما قرئ على الشيخ ، ثم « أنبأنا » وهو قليل فى الاستعمال لا سيما بعد غلبته فى الإجازة ، وقيل « حدثنا » و « أخبرنا » أرفع من « سمعت » لدلالتهما على أن الشيخ رواه الحديث بخلاف « سمعت » وقد يرد هذا بأن « سمعت » صريح فى سماعه بخلاف « أخبرنا » لاستعماله فى الإجازة عند بعضهم ، كما سيأتى إن شاء الله . وأما « قال لنا » فمن قليل « حدثنا » لكنه بما وقع فى المذاكرة والمناظرة أشبه وأليق من « حدثنا » وقد تقدم فى التعليق . وأوضح العبارات « قال فلان » ولم يقل « لى » أو « لنا » : ومع ذلك فهو محمول على السماع إذا تحقق لقاءه ، لا سيما فيمن

(١) مقدمة ابن الصلاح ٦٠ - ٦٢ ، والباعث الخثيث ٥٨ - ٥٩ ، وتدريب الراوى

١٢٨ - ١٢٩ ، والكفاية ٥٤ - ٥٦ ، وجامع الأصول فى أحاديث الرسول ١ / ٧١ - ٧٢

عرف أنه لا يقول ذلك إلا فيما سمعه ، وخصص الخطيب حمل ذلك على السماع
من عرف منه ذلك (١) .

الطريق الثاني : « القراءة على الشيخ » ويسميا أكثر قدماء المحدثين
« عرضاً » لأن القارئ يعرضه على الشيخ ، وسواء أقرأ هو أم قرأ غيره
وهو يسمع وسواء أقرأ من كتاب أو حفظ ، وسواء كان الشيخ يحفظه أم لا ،
إذا كان يمسك أصله هو أو ثقة غيره ، وهي رواية صحيحة باتفاق خلافاً
لبعض من لا يعتد به ، واختلف في تساوى هذين الطريقين والترجيح
بينهما ، فقلت : التساوى عن مالك وأشياخه وأصحابه ومعظم علماء الحجاز
والكوفة والبخارى وغيرهم ، ونقل ترجيح الأول عن جمهور علماء المشرق ،
وهو الصحيح . ونقل ترجيح الثاني عن أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيرهما
ونقل عن مالك أيضاً .

فروع :

« الأول » : إذا روى السامع بهذه الطريق فله عبارات أحوطها أن
يقول : « قرأت على فلان » (٢٥ / أ) أو قرئ عليه وأنا أسمع فأقر به
وبلى ذلك عبارات السماع من الشيخ مقيداً بالقراءة عليه كـ « حدثنا » أو
« أخبرنا » أو « أنبأنا » قراءة عليه . وفي جواز إطلاقها ثلاثة مذاهب :
أحدها : منعه ، قاله ابن المبارك ويحيى بن يحيى وأحمد والنسائي
وطائفة (٢) .

و « الثاني » : جوازه ، وقيل : هو مذهب الزهري ومالك وابن عينة
والقطان والبخارى ومعظم الحجازيين والكوفيين (٣) .

و « الثالث » : جواز « أخبرنا » دون « حدثنا » وهو مذهب الشافعي
وأصحابه ومسلم بن الحجاج وجمهور أهل المشرق ، وروى عن ابن جريج
والأوزاعي وابن وهب وعن التسائي أيضاً ؛ وهو الشائع والغالب الآن .

(١) تدريب الراوى ١٢٩ - ١٣٠ ، والكفاية ٢٨٣ - ٢٩٤ .

(٢) تدريب الراوى ١٣٠ - ١٣٢ ، ومعرفة علوم الحديث ٢٥٨ - ٢٥٩ ، والكفاية

٢٧٤ - ٢٨٠ .

(٣) تدريب الراوى ١٣٢ ، والكفاية ٢٧٩ - ٢٨٠ .

« الثاني » : يستحب أن يقول فيها سمعه وحده من انطق الشيخ « حدثني » وفيما قرأ عليه بنفسه ، « أخبرني » ، وفيما قرئ عليه وهو يسمع « أخبرنا » .
 روى نحوه عن ابن وهب ، واختاره الحاكم وحكاه عن أكثر مشايخه وأئمة عصره ، فإن شك فاختار أنه يقول « حدثني » و « أخبرني » ونقل عن يحيى القطان ما يقتضي قوله « حدثنا » و « أخبرنا » وهذا كله مستحب . فإن قال لما سمع وحده « حدثنا » و « أخبرنا » ولما سمع في جماعة « حدثني » و « أخبرني » جاز (١) .

« الثالث » : لا يجوز في الكتب المؤلفة إذا رويت إبدال « حدثنا » بـ « أخبرنا » ولا عكسه ، ولا « سمعت » بأحدهما ولا عكسه ؛ لأنه غير ما سمعه ، وأما ما سمعه من لفظ الشيخ ، فإن كان الشيخ لا يرى التسوية بينهما لم يجز . وإن كان يرى ذلك فهو على الخلاف في الرواية بالمعنى ؛ وسيأتي إن شاء الله تعالى ، وعلى هذا يحمل ما ذكره الخطيب من إجراء الخلاف لا على الكتب المصنفة لما قدمناه (٢) .

« الرابع » : إذا قرئ على الشيخ : « أخبرك فلان » وهو مصغ فاهم غير منكرو ولا مكره صح السماع وجازت الرواية به ، وإن لم ينطق الشيخ على الصحيح (٢٥ / ب) وشرط بعض الشاذية كسليم وأبي اسحاق والشيرازي وابن الصباغ وبعض الظاهرية نطقه وشرط بعض الظاهرية إقراره به عند تمام السماع . قال ابن الصباغ : وله أن يعمل به وأن يرويه قائلاً : قرئ عليه وهو يسمع « وليس له أن يقول « حدثني » إذا كان أصل الشيخ حالة السماع في يد موثق به : مراعى لما يقرأ ، أهل لذلك ، وكان كإمسك الشيخ سواء أكان الشيخ يحفظ ما يقرأ أم لا ، هذا هو الصحيح . وقيل : إن لم يحفظه لم يصح السماع . وهو مردود بالعمل على خلافه . فإن كان الأصل بيد القارئ وهو موثق بدينه ومعرفة فأولى بالصحة ، وإن لم يكن الأصل بيد موثق به ولم يحفظه الشيخ لم يصح السماع (٣) .

(١) تدریب الراوی ١٣٣ - ١٣٤ ، والكفاية ٢٩٤ - ٢٩٦ .

(٢) تدریب الراوی ١٣٤ - ١٣٥ ، والكفاية ٢٩٢ - ٢٩٤ .

(٣) تدریب الراوی ١٣٤ ، والكفاية ٢٨٠ - ٢٨٣ .

« الخامس » : إذا كان السامع أو المسمع ينسخ حال القراءة في صحة سماعه خلاف ؛ فصحيحه ابن المبارك وموسى الحمال ومحمد بن الفضل عارم وعمر بن مرزوق وأبو حاتم الرازي ، ومنع صحته إبراهيم الحري ، والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني . وقال : بعض الشافعية تقول : « حصرت » ولا تقول : « حدثنا » أو « أخبرنا » والأصح التفصيل ؛ فإن منع النسخ فهمه للمقروء لم يصح ، وإن فهمه صح . حضر الدارقطني في حديثه مجلس إسماعيل الصفار وهو ينسخ جزءاً معه فقليل له : لا يصح سماعك . فذكر عدداً ما أملاه الشيخ من الأحاديث ومتونها وأسانيدها فتعجب منه . وهذا التفصيل جار فيما إذا كان الشيخ أو السامع يتحدث ، أو كان القارئ يفرط في الإسراع أو يهيم ، أو كان بعيداً من القارئ بحيث لا يفهم كلامه ، والظاهر أنه يعني عن القدر اليسير كالكلمة والكلمتين (١) . وسئل أحمد عن الحرف يدعمه (٢٦ / أ) الشيخ ، فلا يفهم وهو معروف : هل يروى ذلك عنه ؟ فقال : أرجو ألا يضيّق هذا (٢) وسئل عن الكلمة تستفهم من المستملي ؟ فقال : إن كانت مجتمعاً عليها فلا بأس (٣) . وعن خلف بن سالم أنه منع ذلك (٤) .

« السادس » : ويستحب للشيخ أن يميز السامعين رواية جميع الكتاب الذي سمعوه ، وإن كتب لأحدهم خطه كتب « سمعته مني » و « أجزت له روايته عنى » كما كان بعض الشيوخ يفعل . وقال ابن عتاب الأندلسي : لا غنى في السماع عن الإجازة ولو عظم مجلس المملى قبله عنه المستملي فقد جوز قوم رواية ذلك عن المملى . وقال المحققون : لا يجوز .

« السابع » : يصح السماع ممن هو وراء حجاب إذا عرف صوته إن حدث بلفظة أو حضوره إن قرئ عليه . ويكتفى في تعريف ذلك خبر ثقة ، هذا قول الجمهور . وشرط شعبة رؤيته قال : إذا حدث المحدث فلم تر وجهه فلا ترو عنه فلعنه شيطان .

(١) الكفاية ٦٦ .

(٢) الكفاية ٦٩ .

(٣) الكفاية ٧٣ .

(٤) تدريب الراوى ١٣٥ - ١٣٧ .

« الثامن » : إذا قال الشيخ بعد السماع : « لا تزوغي » أو « رجعت عن إخبارك به » أو نحو ذلك ولم يسنده إلى خطأ أو شك أو نحوه ، بل منعه مع الجزم بأنه روايته ، لم يمتنع ذلك روايته . ولو خص السماع قوماً فسمع غيرهم بغير علمه جاز له أن يرويه عنه ، قاله الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني وعن النسائي ما يؤذن بالتححر منه ، وهو روايته عن الحارث بن مسكين ، ولو قال الشيخ : أخبركم ولا أخبر فلاناً ، لم يضره ، وجاز له روايته^(١) .

الطريق الثالث^(٢) : « الإجازة المجردة » وهي أنواع :

الأول : أعلاها إجازة معين لمعين : كـ « أجزتك كتاب البخاري » مثلاً ، أو « أجزت فلاناً جميع ما اشتملت عليه » ، فهو شتى ونحو ذلك ، فهذا أعلى أنواع الإجازة المجردة (٢٦/ب) عن المناولة . والصحيح عند الجمهور من علماء المحدثين والفقهاء جواز الرواية بها وادعى أبو الوليد الباجي الاتفاق عليه ، وغلط فيه ، وحكى الخلاف في العمل بها ، ومنعها جماعة من أهل الحديث والفقهاء والأصول . وهو إحدى الروايتين عن الشافعي وقطع به من أصحابه القاضيان حسين والماوردي ، ومن المحدثين إبراهيم الحربي وأبو الشيخ الأصبهاني^(٣) واحتج المخبر بأنها إخبار بمردياته جملة فصيح كما لو أخبر به تفصيلاً وإخباره لا يقتصر إلى النطق صريحاً كالقراءة عليه ، وقال بعض أهل الظاهر هو كالمرسل بها ، ولا يجب العمل ، وهو مردود عليهم^(٤) .

الثاني : إجازة معين في غير معين كقوله : « وأجزتك مسموعاتي أو مروياتي » والجمهور على جواز الرواية بها وجوب العمل . ومن منع النوع الأول ، فههنا أولى ، والخلاف أقوى^(٥) .

(١) تدريب الراوي ١٣٦ - ١٣٧ ، والكفاية ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٢) انظر بحث الإجازة وما جاء في الأثر عنها الكفاية ٣١١ - ٣١٤ .

(٣) الكفاية ٣١٥ - ٣١٦ ، ٣١٧ .

(٤) الكفاية ٣٢٦ .

(٥) فوق هذه اللفظة إشارة بالإحالة على الحاشية غير أن بها سقطاً بمضه انطس وانهم وبعضه ظهر . وهو التالى « .. أجزت المسكين في الاستخارة لم يقدم ذلك في الصحة كما إذا حضر السماع منه من لا يعرفه » انظر مقدمة ابن الصلاح ٧٣ ، والكفاية ٣٢٤ - ٣٣٥ ، ٣٤٥ - ٣٤٦ .

الثالث : إجازة العموم كقوله : « أجزت للمسلمين أو لمن أدرك زمانى » وما أشبهه . فمن منع ما تقدم ، فهذا أولى ، ومن جوزه اختلفوا في هذه فجوزها الخطيب مطلقاً ، فإن قيدت بوصف حاصر فأولى بالجواز ، وجوز القاضى أبو الطيب الإجازة لجميع المسلمين الموجودين عندها ، وأجاز ابن عتاب لمن دخل قرطبة من طلبة العلم ، قال ابن الصلاح : لم يسمع عن أحد ممن يقتدى به أنه استعمل هذه الإجازة فروى بها ، وفي أصل الإجازة ضعف فترداد بهذا ضعفاً لا ينبغي احتماله ، وفيما قاله نظر (١) .

الرابع : إجازة مجهول أو في مجهول كقوله : « أجزت أحمد بن محمد الدمشقى » (٢٧ / أ) وثم جماعة مسمون بذلك ، ولم يعين المراد منهم ؛ أو يقول : « أجزت فلاناً كتاب السنن » وهو يروى عدة كتب تعرف بالسنن ولم يعين ، فهذه إجازة باطلة لا فائدة فيها .

الخامس : الإجازة المعلقة مثل : « أجزت من شاء فلان » أو « إن شاء زيد إجازة أحد أجزته » فههنا جهالة وتعليق ، والأظهر أنها لا تصح ، وبه أفتى القاضى أبو الطيب لأنه كقوله : « أجزت بعض الناس » ، وقال أبو يعلى بن القراء الحنبلى وابن عمروس المالكى : يصح لأن الجهالة ترتفع بالمشيئة بخلاف بعض الناس ، ولو قال : « أجزت لمن شاء الإجازة » فهو كقوله : « لمن شاء فلان » وهذا أولى بالبطان لتعليقها على مشيئة من لا ينحصر أما لو قال : أجزت لمن شاء الرواية عني فهو أولى بالجواز لأن ذلك هو مقتضى الإجازة ، فهو تصريح بما يقتضيه إطلاقها لا تعليقه . ولو قال : « أجزت فلاناً كذا إن شاء روايته عني » فأولى بالصحة لانتفاء الجهالة والتعليق .

السادس : إجازة المعلوم لقوله : « أجزت لمن يولد فلان » وفيها خلاف فأجازها الخطيب ؛ وحكاه عن ابن القراء الحنبلى وابن عمروس لأنها إذن ، وأبطلها القاضى أبو الطيب وابن الصباغ وهو الصحيح ، لأنها في حكم الإخبار ولا يصح إخبار معلوم . وقولهم : إنها إذن ، وإن سلمنا فلا تصح كما لا تصح أيضاً الوكالة للمعلوم ، أما لو عطفه على الموجود فقال : « أجزت فلان لمن يولد له » (٢٧ / ب) أو « أجزت لك ولعقبك ونسلك » فقد جوزه ابن أبى داود وهو أولى بالجواز من المعلوم المجرد

(١) تدريب الراوى ١٣٨ ، والكفاية ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٢) تدريب الراوى ١٣٩ - ١٤١ ، والكفاية ٣٢٥ - ٣٢٦ .

عند من أجازته . وأجاز مالك وأبو حنيفة في الوقف القسمين ، وأجاز الشافعي الثاني دون الأول . والإجازة للطفل الذي لا يميز صحيحه قطع به القاضي أبو الطيب والخطيب . قال الخطيب ، وعليه عهدنا شيوخنا يميزون الأطفال الغيب ولا يسألون عن أسنانهم وتمييزهم ، ولأنها إباحة للرواية والإباحة تصح للعاقل ولغير العاقل^(١) .

السابع : إجازة ما لم يتحملة المجيز ليرويه المجاز ، إذا تحمله المجيز . قال القاضي عياض : لم يوضح من تكلم عليه من المشايخ ، وصنعه بعض المتأخرين ، ومنعه بعضهم وهو الصحيح . فعلى هذا يتعين العلم بما تحمله قبل الإجازة إذا أراد الرواية عنه بها ليرويه دون غيره ، وليس قوله « أجزت لك ما صح أو يصح عندك من مروياتي » من ذلك فيجوز له الرواية بما تحمله قبل الإجازة ؛ وقد فعل ذلك الدارقطني .

الثامن : إجازة المجاز مثل « أجزت لك مجازاتي » والصحيح جوازه ، قطع به الدارقطني وأبو نعيم وأبو الفتح المقدسي ، وكان يروى بالإجازة عن الإجازة ، وربما والى بين ثلاث إجازات . ومن يروى بها تأمل كيفية إجازة شيخه كيلا يروى ما لم يندرج تحتها ، حتى لو كانت صورتها « أجزت له ما صح عنده من مسموعاتي ، فليس له أن يروى سماع شيخه حتى يبين أنه صح عند شيخه أنه من سماع شيخه المجيز^(٢) .

فروع :

الأول : (٢٨ / أ) قال ابن فارس : الإجازة مأخوذة من جواز الماء الذي تسقاه الماشية ، يقال : استجزته فأجازني إذا أسقاك ماء لما شئت أو أرضك ، فكذا طالب العلم يستجيز العالم علمه فيجيزه له^(٣) فعلى هذا يجوز أن يعدى الفعل بغير حرف جر ولا ذكر رواية فيقول : « أجزت فلاناً مسموعاتي » . وقيل : الإجازة إذن ؛ فعلى هذا يقول : « أجزت لمسموعاتي » وإذا قال : « أجزت له مسموعاتي » فهو على حذف المضاف .

(١) تدريب الراوي ١٣٩ - ١٤١ ، والكفاية ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٢) تدريب الراوي ١٤١ - ١٤٢ ، والكفاية ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٤٥ - ٣٥٠ .

(٣) تدريب الراوي ١٤٢ ، والكفاية ٣١٢ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢٠٨ .

الثاني : إنما تستحسن الإجازة إذا كان المحيز عالماً بما يجيزه ، والمجاز من أهل العلم لأنها توسع يحتاج إليه أهل العلم . وشرطه بعضهم ، وحكى عن مالك^(١) وقال ابن عبد البر : الصحيح أنها لا تجوز إلا لماهر في الصناعة . وفي معين لا يشكل إسناده .

الثالث : ينبغي للمجيز بالكتابة أن يتلفظ بها ، فإن اقتصر على الكتابة مع قصد الإجازة صحت ، كما أن سكوته عند القراءة عليه إخبار وإن لم يتلفظ لكنها دون الملفوظ بها ، فلذلك ينبغي كتابة « تلفظ بها »^(٢) .

الطريق الرابع : « المناولة » وهي نوعان : أحدهما : المقرونة بالإجازة ، وهي أعلى أنواع الإجازة كما تقدم ؛ ثم لها صور منها أن يدفع إليه أصل سماعه أو فرعاً مقابلاً به^(٣) . ويقول : هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه غنى أو أجزت لك روايتي ثم يقيه في يديه تمليكاً أو إلى أن ينسخه ، وفيها أن يناوله الطالب سماعه ، فيتأمله وهو عارف متيقظ ، ثم يناوله الطالب ويقول : « هو حديثي أو سماعي أو روايتي فاروه غنى » وسمى غير (٢٨ / ب) واحد من أئمة الحديث هذا عرضاً . وقد تقدم أن القراءة على الشيخ تسمى عرضاً أيضاً ، فلنسم هذا عرض المناولة وذاك « عرض القراءة » وهذه المناولة كالسماع في القوة عند الزهري وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصاري ومجاهد والشعي وعلقمة وإبراهيم وابن وهب وابن القاسم وغيرهم . وقال الثوري والأوزاعي وابن المبارك وأبو حنيفة والبيوطي والمزني وأحمد وإسحاق ويحيى بن يحيى : إنها منحنطة عن السماع وهو الصحيح ، قال الحاكم : وعليه عهدنا أئمتنا وإليه نذهب ، ومنها أن يناوله الشيخ سماعه ويجيزه ثم يمسه الشيخ ، وهو دون ما سبق ، فإذا وجد ذلك الأصل أو مقابلاً به موثقاً بموافقة جاز له روايته . ولا يظهر في هذه كبير مزية على الإجازة المجردة في معين ؛ وصرح بذلك جماعة من أهل الفقه والأصول ، وأما شيوخ الحديث قديماً وحديثاً فيرون لها مزية معتبرة ، ومنها أن يأتيه الطالب بنسخة ويقول : « هذه روايتك فناولني وأجز لي روايتك » فيجيبه

(١) الكفاية ٣٢٨ - ٣٣٠

(٢) تدريب الراوي ١٤٢ - ١٤٣ ، والكفاية ٣٤٢

(٣) كشف اصطلاحات الفنون ١٤٢٨

إليه من غير نظر وتحقق لروايته ، فهذا باطل ، فإن وثق بخبر الطالب ومعرفته اعتبره وصحت الإجازة كما يعتمد قراءته ، ولو قال له : « حدث عني بما فيه إن كان روايتي مع برئتي من الغلط » كان جائزاً حسناً (١) .

النوع الثاني : المحرّد عن الإجازة ، وهو أن يتناوله كتاباً ويقول : هذا سماعي مقتصر على ، والصحيح أنه لا يجوز الرواية بها ، وبه قال الفقهاء وأهل الأصول وعابوا من جوزه (٢٩ / أ) من المحدثين .

فرع : جوز الزهري ومالك إطلاق « حدثنا » و« أخبرنا » في المناولة ، وهو مقتضى قول من جعله سماعاً . وعن أبي نعيم الأصبهاني والمرزباني وغيرهما جوازهم في الإجازة المحرّدة . والصحيح الذي عليه الجمهور وأهل التحري المنع من ذلك وتخصيصه بما يشعر بها كـ « حدثنا لإجازة أو مناولة أو إذناً » أو « أجازني » أو « ناوطني » أو شبه ذلك . وعن الأوزاعي تخصيص الإجازة بـ « خبرنا » والقراءة بـ « أخبرنا » واصطلاح قوم من المتأخرين على إطلاق « أنبأنا » في الإجازة ، واختاره قوم ونحا إليه البيهقي . قال الحاكم : الذي اختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصرى أن نقول فيما عرض على المحدث فأجازه له شفاهاً « أنبأني » ، وفيما كتب إليه « كتب إليك » وقال ابن حمدان : كل قول البخاري « قال لي » فهو عرض ومناولة ، وعبر قوم عن الإجازة بـ « أخبرنا فلان أن فلاناً أخبره » واختاره الخطابي أو حكاه وهو ضعيف . واستعمل المتأخرون في الإجازة التي فوق الشيخ حرف « عن » فيقول : « قرأت على فلان عن فلان » واعلم أن المنع من إطلاق « حدثنا » و« أخبرنا » لا يزول بإجازة المحيّر ذلك كما اعتاده بعض المشايخ في قوله لمن يبيّره إن شاء قال « حدثنا » وإن شاء قال « أخبرنا » (٢) .

الطريق الخامس : « كتابة » وهي أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر بخطه أو ياذنه ، وهي أيضاً ضربان مقرونة بالإجازة ومجردة عنها . فالمقرونة (٢٩ / ب) بالإجازة في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة بها . وأما المحرّدة فنفع الرواية بها انقضى المأوردى وأجازها كثير من المتقدمين والمتأخرين

(١) تدريب الراوى ١٤٣ - ١٤٤ ، والكفاية ٣٢٦ - ٣٢٤

(٢) تدريب الراوى ١٤٤ - ١٤٦ ، والكفاية ٣٣٢ - ٣٣٤

منهم : أيوب السخيتاني ومنصور واليثة وغير واحد من الشافعية وأهل الأصول ، وهو المشهور بين أهل الحديث ، وكثير في مصنفاتهم ، « كتب إلى فلان قال : حدثنا فلان » والمراد هذا ، وهو عندهم معمول به معلود في الموصول . وقال السمعاني : هي أقوى من الإجازة ، ويكفي معرفة خط الكاتب ، وشرط بعضهم البينة وهو ضعيف .

فرع : الصحيح أنه يقول في الرواية « بها كتب إلى فلان » أو « أخبرني فلان كتابة » ونحوه ، ولا يجوز إطلاق « حدثنا » و « أخبرنا » وقال الليث ومنصور وغير واحد من علماء الحديثين : يجوز^(١) .

الطريق السادس : « الإعلام » وهو أن يعلم الشيخ الطالب أن هذا الكتاب روايته أو سماعه مقتصر على ذلك ، فجوز الرواية به كثير من أهل الحديث والفقه والأصول والظاهر ، منهم ابن جريج وابن الصباغ ، حتى زاد بعض الظاهرية فقال : لو قال له الشيخ : « هذه روايتي لا تروها عني » جاز له روايتها عنه كما تقدم في السماع ، والصحيح أنه لا تجوز الرواية لمجرد الإعلام ، وبه قطع بعض الشافعية واختاره المحققون ، لأنه قد يكون سماعه ولا يأذن في روايته لخلل يعرفه ؛ لكن يجب العمل به إذا صح (٣٠ / أ) سنده عنده^(٢) .

الطريق السابع : « الوصية » وهي أن يوصي الراوى عند موته أو سفره لشخص بكتاب يرويه ، فجوز بعض السلف للموصى له رواية ذلك عن الموصى كالإعلام ، والصحيح الصواب أنه لا يجوز . وقول من جوزه إما زلة عالم أو متأول بأنه قصد روايته على سبيل الوجادة ، كما سيأتي^(٣) .

الطريق الثامن : « الوجادة » وهي مصدر وجد يجد ، وهو مولد غير مسموع وهو أن يقف على كتاب بخط شخص فيه أحاديث يروها ذلك الشخص ولم يسمعها منه الواجد ، ولا له منه إجازة أو نحوها ، فله أن يقول : « وجدت بخط فلان » أو « قرأت » وما أشبهه ، وعلى هذا العمل ، وهو من باب المرسل : ويشوبه شيء من الاتصال بقوله : « وجدت بخط فلان »

(١) تدريب الراوى ١٤٦ - ١٤٧ ، والكفاية ٣٤٢ - ٣٤٥

(٢) تدريب الراوى ١٤٧ - ١٤٨ ، والكفاية ٣٤٦ - ٣٤٩

(٣) تدريب الراوى ١٤٨ ، والكفاية ٣٥٢ - ٣٥٣

وربما دلس بعضهم فذكر الذى وجد بخطه ، وقال فيه : « عن فلان » ، أو « قال فلان » وهو قبيح إن أوههم سماعه ، وقد جازف بعضهم فأطلق فى الوجدادة « حدثنا » و « أخبرنا » وأنكر ذلك على فاعله (١) .

فرع : إذا وجد « حدثنا » فى تأليف شخص وليس بخطه فله أن يقول : « قال فلان » أو « ذكر فلان » أو « أخبرنا فلان » وهذا منقطع لأنه لم يأخذ شوباً من الاتصال . فإن لم يثق بكونه خطه فليقل : « بلغنى » أو « وجدت عن فلان » أو « قرأت فى كتاب أظنه خط فلان » أو « أخبرنى فلان أنه خط فلان » . وإذا نقل من كتاب فلا يقل : « قال فلان » إلا إذا وثق بصحة النسخة ومقابلتها بأصلها . فإن لم يكن كذلك قال : « بلغنى عنه » . وأما إطلاق اللفظ الجازم فتسامح . وقد قيل : إن كان المطالع عالماً (٣٠ / ب) متقناً ، لا يخفى عليه الساقط والمغير ، رجع له جواز الجزم . وإلى هذا استروح كثير من المصنفين .

فرع : « العمل بالوجدادة » قيل : لا يجوز نقل ذلك عن معظم المحدثين والفقهاء المالكية وغيرهم . وقيل : يجوز نقل ذلك عن الشافعى ونظار أصحابه ، وقطع بعض الشافعية بوجوب العمل عند حصول الثقة ، وهو الصحيح : قال ابن الصلاح : لا يتجه فى هذه الأزمان غيره (٢) .

النوع الثالث : فى كتابة الحديث وضبطه :

وفيه فصول : الأول : اختلف السلف فى كتابة الحديث فكرها طائفة منهم : كعمرو بن مسعود وأبى سعيد ، وأباحها طائفة منهم . كعلى وابنه الحسن وعبد الله بن عمرو بن العاص . ثم أجمع أتباع التابعين على جوازه فقيل : أول من صنف فيه ابن جريج . وقيل : مالك . وقيل : الربيع ابن صبيح ، ثم انتشر تدوينه وجمعه . وظهرت فوائد ذلك ونفعه ، وعلى كتابته صرف الهممة إلى ضبطه وتحقيقه شكلاً ولفظاً ، بحيث يؤمن اللبس معه . ثم

(١) الكفاية ٣٥٢ - ٣٥٥ . وكشاف اصطلاحات الفنون ١٩٥٥ - ١٩٥٦

(٢) راجع هذا الباب كله فى مقدمة ابن الصلاح ٦٠ - ٨٧ . والبايع أخيث ٥٩ - ٧٢ وبعض جوانبه فى معرفة علوم الحديث ٢٥٦ ، وجامع الأصول فى أحاديث الرسول ٧٨/١ - ٩٠ ، ومبحث الوجدادة فى تدريب الراوى ١٤٨ - ١٥٠

قيل : إنما يشكل المشكل ولا يشتغل بتقييد الواضح حتى قال بعضهم : أهل العلم يكرهون الإعجام والإعراب إلا في الملتبس . وقال قوم : يشكل الجميع لأجل المبتدئ وغير المتبحر .

الثاني : يكون اعتناؤه بضبط الملتبس من الأسماء أكثر لأنه نقل محض . قال ابن الصلاح : ويستحب ضبط المشكل في نفس الكتاب ، وكتبه مضبوطاً واضحاً في الحاشية ؛ لأنه أبلغ . ويحقق الخط دون مشقه وتعليقه ، ولا يدققه من غير عذر كضيق الورق ، وتخفيف حمله في السفر فإن الخط علامة فأحسنه أبيه . قال بعضهم : اكتب ما يتفكك وتحث حاجتك إليه ؛ أي وقت الكبر وضعف البصر ، والكتابة بالحر أولى من المداد لأنه أثبت . قالوا : ولا يكون القلم صلباً جداً فلا يجرى بسرعة ولا رخواً فيخنى سريعاً . قال بعضهم : إذا أردت جودة خطك فأطل جلفتك وأسمها وحرّف قطعك وأسمها ، وليكن ما تضبط عليه صلباً جداً ، ويحمد القصب الفارسي وخشب الأبنوس الناعم . وتضبط الحروف المهملة قفيل : تنقط المهملة تحتها بما فوق نظائرها المعجمة ، وقيل : تجعل كقلامة الظفر فوقها (٣١/أ) مضجعة على قفاها ، وقيل : يجعل تحتها صغير مثلها ، وفي بعض الكتب القديمة فوقها خط صغير . وفي بعضها تحتها همزة ، ولا يصطلح مع نفسه برمز لا يعرفه الناس إلا أن يبين مراده . ويعنى بضبط مختلف الروايات وتمييزها . فيجعل كتابه على رواية ثم ما كان في غيرها من زيادة ألحقها في الحاشية أو نقص أعلم عليه أو خلاف نيه عليه ، وسمى راويه مبنياً . ولا بأس بكتابة التراجم بالهمزة ورمز الأسماء أو المذاهب بها . وإذا رمز شيئاً بين اصطلاحه في أول الكتاب ليعرفه من يقف عليه . واكتفى كثيرون بالتمييز بعمرة مبنياً ذلك (١) .

الثالث : يجعل بين كل حديثين دارة ؛ فعل ذلك جماعة من المتقدمين . واستحب الخطيب أن يكون غفلاً ، فإذا قابل نقط فوقها . ولا يكتب المضاف في آخر سطر والمضاف إليه في أول الآخر مثل : عبد الله وعبد الرحمن .

(١) انظر : له صلة بهذا الموضوع كتاب التلخيص على حديث التصديق ٥٦ . وبهجة المجالس وأنس المجالس وشذوذ الأذهن والمهاجس ١/ ٣٥٦ - ٣٥٧ . وفي الفهرست فقرة للمستزيد في الموضوع ١٥ - ٢٣ ، ٣٧ . وتذكرة السامع والتكلم ١٧٣ - ١٨٠ .

فيكره كتابة « عبد » آخر سطر ، واسم « الله » أو « الرحمن » مع « ابن فلان » أول الآخر ، وكذلك « رسول الله » ونحو ذلك ، وإذا كتب اسم الله « تعالى » أتبعه بالتعظيم كـ « عز وجل » ونحوه . وبمحافظة على كتابة الصلاة والتسليم على « رسول الله » صلى الله عليه وسلم كلما كتبه ولا يسأم من تكراره ؛ وإن لم يكن في الأصل ، ومن أغفل ذلك حرم حظاً عظيماً . ويصلى بلسانه على النبي صلى الله عليه وسلم ، كلما كتبه أيضاً ، وكذلك « الترضى » و« الترحم » على الصحابة والعلماء ، ويكره الاختصار على الصلاة دون التسليم ، ويكره الرمز بالصلاة والترضى في الكتابة بل يكتب ذلك بكامله .

الرابع : عليه مقابلة كتابه بأصل شيخه ، وإن كان لإجازة ، وأفضل المقابلة أن يمسك هو وشيخه كتابيهما حال السماع وينظر معه من لا نسخة معه ؛ ولا سيما إن كان يريد النقل من نسخته ، وقال يحيى بن معين : لا يجوز أن يروى من غير أصل الشيخ ، إلا أن ينظر (٣١ / ب) فيه بنفسه حالة السماع ؛ والصحيح أنه يكفي مقابلة ثقة أى وقت كان ، ويكفي مقابله بفرع قوبل بأصل للشيخ وبأصل أصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ فإن لم يقابل به ، وكان الناقل صحيح النقل ، قليل السقط ، ونقل من الأصل فقد جوز الرواية منه الأستاذ أبو إسحاق والإسماعيلي والبرقاني والحطيب ؛ وتبين حال الرواية أنه لم يقابل وكتاب شيخه مع من فوقه ككتابته في جميع ذلك . ولا يروى كتاباً سمعه من ثنى نسخة اتفقت ، وسيأتى فيه كلام (١) .

فرع : لو وجد في كتابه كلمة مهملة . . . عليه جاز أن . . . ينفيه . . . في ضبطها وروايتها على . . . خبر أهل العلم بها . فإن كان فيها لغات أو روايات بين الحال واحترز عند الرواية . . . (٣) .

الخامس : إذا خرج الساقط وهو الحق ، بفتح اللام والهاء (٣) ، فليخط من موضع سقوطه في السطر خطأ صاعداً قليلاً معطوفاً بين السطرين

(١) كل ما جاء في هذا الباب في تدريب الراوى ١٥٠ - ١٥٥ ، والكفاية ٢٢٧ - ٢٤١ ،

وتذكرة السامع والناقل ١٨٠ - ١٨٥

(٢) حيث التقط كلام أنطس وانحنى في الأصل .

(٣) النفاوس المحيط مادة « الحق » .

عطفة يسيرة إلى جهة الحق ، وقيل : تمتد العطفة إلى أول الحق ، ثم يكتب الحق قبالة العطفة في الخاشية ، وجهه اليمين إن اتسعت أولى إلا أن يشقظ في آخر السطر . وليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة لاناظلاً إلى أسفلها لاحتمال تخريج آخر بعده ولتكن رؤوس حروف الحق إلى جهة اليمين . فإن زاد الحق على سطر ابتدأ سطره من جهة طرف الورقة إن كان في يمين الورقة بحيث تنتهي سطره إلى أسطر الكتاب وإن كان في الشمال ابتدأ الأسطر من جهة أسطر الكتاب ثم يكتب في انتهاء الحق « صح » . وقيل : يكتب معها « رجع » وقيل : الكلمة المتصلة به داخل الكتاب وليس بمرضى لأنه تطويل موهم . أما الحواشي غير الأصل من شرح أو بيان غلط أو اختلاف رواية أو نسخة فلا يكتب في آخره . وقال القاضي عياض : لا يخرج له خط . وقيل : يخرج من وسط الكلمة للفرق بينهما ولا توصل الكتابة بخاشية الورقة بل يدع ما يحتمل الحك مرات .

فرع : لا بأس بكتابة الحواشي والفوائد المهمة على حواشي كتاب يملكه ويكتب عليه « حاشية » ، أو « فائدة » ولا يكتب الحواشي بين الأسطر ولا في كتاب لا يملكه إلا بإذن مالكه .

السادس : « التصحيح والتفريض والتضبيب » من شأن المتقنين . فالتصحيح : كتابة « صح » على كلام صح رواية ومعنى ، لكنه عرضة للشك أو الخلاف . والتضبيب : وقد يسمى التفريض : أن يمد خط (٣٢ / أ) أوله كرأس الصاد ولا يلصق بالممدود عليه على ثابت نقلاً فاسد لفظاً أو معنى ، أو ضعيف أو ناقص ، ومن الناقص موضوع الإرسال أو الانقطاع . وربما اقتصر بعضهم علامة التصحيح فأشبهت الضبة . وفي بعض الأصول القديمة في إسناد فيه جماعة عطف بعضهم على بعض علامة تشبه الضبة بين أسمائهم وليست ضبة ، بل كأنها علامة الاتصال .

السابع : إذا وقع في الكتاب خطأ وحققه كتب عليه « كذا » صغيرة ، وكتب في الحاشية « صوابه كذا » إن تحققه ، وإن وقع ما ليس منه نقي بالضرب أو الحك أو المحو : وأولاه بالضرب ، فقيل : يحط فوقه خطأً يبنياً مختلطاً به ويتركه يمكن القراءة ، ويسمى الشق . وقيل : لا يخلطه

بالكتابة بل يكون فوقه معطوفاً على أوله وآخره . وقيل : يحوق على أوله نصف دائرة رعى آخر : نصف دائرة . وقيل : إن كثر المضروب عليه فقد يكنى التحويق على أوله وآخره . وقد يحوق على أول كل سطر وآخره . وقيل : يكتب « لا » في أوله و« إلى » في آخره . فإن كان الضرب على مكرر ؟ فقل : على الثاني . وقيل : يبنى أحسنهما وأبينهما صورة ، وقيل : إن كان في أول سطر ضرب على الثاني أو في آخره . فعل الأول صيانة للأسطر أو في آخر سطر وأول آخر ضرب على آخر السطر صيانة لأوله . فإن تكرر المضاف إليه أو الموصوف أو الصفة ، روى اتصالها ، وأما الحك والكشط والحو فكرها أهل العلم لأن الحك والكشط يحتمل التغيير . وربما أفسد الورقة وما ينفذ إليه . والحو مسود للقرطاس . وإذا أصلح شيئاً فقد قال الخطيب : يبشره بنحاة الساج ويتقى التهذيب (٩) .

الثامن : غلب على كنية الحديث الاقتصار على الرمز في « حدثنا » و« أخبرنا » وشاع بحيث لا يخفى ، فيكتبون من « حدثنا » : « ثنا » أو « نا » أو « دنا » : ومن « أخبرنا » : « أنا » أو « أرنا » أو « رنا » . وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد « ح » ولم يبين أمرها (٣٢ / ب) عن تقدم ، لكن كتب بعض الحفاظ موضعها « صح » فأشعر بأنها رمزه . وقيل : هي من التحويل من إسناد إلى إسناد . وقيل : هي من الحيلولة لأنها تحول بين الإسنادين ، وليست من الحديث فلا يتلفظ بشيء في مكانها . وقيل : هي إشارة إلى قولنا : « الحديث » . والمغاربة يقولون مكانها في القراءة الحديث ، ومن العلماء من يقول : « حا » و« بحر » وهو اختار .

التاسع : قال الخطيب : ينبغي أن يكتب بعد البسملة اسم شيخه المسمع للكتاب وكنيته ونسبه : ثم يسوق ما سمعه منه . ويكتب فوق التسمية أو في حاشية أول الورقة تاريخ السماع . ومن سمع معه وكلا فعله الشيوخ ولا بأس يكتب طبقة السماع في آخر الكتاب : أو حيث لا يخفى منه . ولتكن الطبقة بخط ثقة معروف الخط . وعند ذلك فلا بأس بأن لا يصحح عليه الشيخ ؛

ولا بأس أن يكتب سماعه بخط نفسه إذا كان ثقة : فقد فعله الثقات . وعلى كاتب السماع التحرى وبيان السامع والمسموع ولفظ بين واضح ، وعليه تجنب التساهل فيمن يثبته ، والحذر من إسقاط بعض السامعين لعرض فاسد . وإذا لم يحضر مجلساً فله أن يعتمد في حضورهم خبر ثقة سضره أو خبر الشيخ . ومن ثبت سماع غيره في كتابه فيج به كتابه أو منعه نسخه أو نقل سماعه ، فإن كان سماعه مثبتاً يرضى صاحب الكتاب لزمه إعارته ولا يبطل عليه ؛ وإلا فلا يلزمه كذلك . قاله أئمة المذاهب في أزمانهم وهم : القاضى حفص بن غياث الحنفى والقاضى اسماعيل المالكى وأبو عبد الله الزبيرى (٣٣ / أ) الشافعى وغيرهم . وخالف في ذلك قوم : والأول هو الصحيح لأن ذلك كشهادة تعينت له عنده ، فعليه أدائها كما يلزم متحمل الشهادة أدائها . وإن بذل نفسه بالمشى إلى مجلس الحكم .

العاشر : إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلا بعد المقابلة المرضية . وكذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعاً إلى نسخة أو يثبته فيها عند السماع إلا بعد المقابلة المرضية بالمسموع ، إلا أن يبين عند النقل كون النسخة غير مقابلة . أو ينبه على كيفية الحال . وإذا قابل كتابه علم على مواضع وقوفه وإن جاء في السماء كتب « بلغ في المجلس الأول أو الثانى » إلى آخرها (١) .

النوع الرابع : فى رواية الحديث :

قد تقدمت بمل منه فيما قبله ، والكلام هنا فى ستة عشر فصلا :

الأول : شدد قوم فى الرواية فأفرطوا ، وتساهل آخرون ففرطوا . فقال بعض المشددين : لا حجة إلا فيما رواه من حفظه . روى ذلك عن أبى حنيفة ومالك والصيدلانى . وقال بعضهم : يجوز من كتابه إلا إذا خرج من يده . وقال بعض المتساهلين بالرواية : من نسخ غير مقابلة بأصولهم ؛ فجعلهم الحاكم مجروحين وقال : وهذا كثير تطاؤه قوم من أكابر العلماء

(١) مقدمة ابن الصلاح ٨٧ - ١٠٢ . والناشر الخفيف ٧٢ - ٧٤ ، وتدريب الراوى ١٥٥ - ١٥٩ ، وفى الكفاية جوامع كثيرة ما جاء فى هذا الفصل كما فى الصفحة ١٨١ - ١٨٨ ، ١٩٤ - ١٩٨ ، ٢٥١ - ٢٥٢ ، ٢٥٥ - ٢٥٧ . وتكررة السماع والمنكلم ١٧٢ - ١٧٧

والصلحاء ، وقد تقدم في النوع قبله جواز الرواية من نسخة لم تقابل بشروط ذكرناها ، فلعل الحاكم أراد إذا لم توجد تلك الشروط أو أنه يخالف في تلك المسألة^(١). وقال بعض المتساهلين : ما تقدم في طرق التحمل من الرواية بالوصية والإعلام والمناولة المجردة وغير ذلك . والصواب ما عليه الجمهور وهو التوسط ، فإذا قام في التحمل والضبط والمقابلة بما تقدم (٣٣ / ب) جازت الرواية منه وإن غاب عنه إذا كان الغالب سلامته من التغيير ، ولا سيما إن كان ممن لا يخفى عليه تغييره غالباً^(٢) .

الثاني : الضرر إذا لم يحفظ ما سمعه فاستعان بثقة في ضبطه وحفظ كتابه واحتاط عند القراءة عليه ، بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير صحت روايته ، فإن منعنا البصير فالضرر أولى بالمنع منه . قال الخطيب : والبصير الأعمى كالضرير^(٣) .

الثالث : إذا أراد الرواية من نسخة ليس فيها سماعه . ولولا قبولت به لكن سمعت على شيخه ، وفيها سماع شيخه ، أو كتبت عن شيخه وسكنت نفسه إليها لم تجز له الرواية منها عند عامة المحدثين ، ورخص فيه أيوب السختياني ومحمد بن بكر البرسائي . قال الخطيب : والذي يقتضيه النظر أنه متى عرف أن هذه الأحاديث هي التي سمعها من الشيخ جاز له أن يرويها إذا سكنت نفسه إلى صحتها وسلامتها . هذا إذا لم يكن له إجازة عامة من شيخه لمروياته أو لهذا الكتاب ؛ فإن كانت جاز له الرواية منها ؛ إذ ليس فيه أكثر من رواية زيادات متوهمة بالإجازة بلفظ « حدثنا » و « أخبرنا » من غير بيان الإجازة ، والأمر في ذلك قريب يقع في محل التسامح وقد تقدم قول أنه لا غنى في كل سماع عن الإجازة ليقع ما يسقط من الكلمات سهواً أو غيره مروياً بالإجازة ، وإن لم يكن يذكر لفظها ، وهذا تيسير حسن لمس الحاجة إليه في زماننا . وإن كان في النسخة سماع شيخ شيخه : أو كانت مسموعة

(١) معرفة علوم الحديث ١٤ - ١٧

(٢) الكفاية ٢٥٧ - ٢٥٨

(٣) الكفاية ٢٥٨ - ٢٥٩

عليه فيحتاج في ذلك إلى أن تكون له إجازة شاملة من شيخه ، ولسيه مثلها من شيخه^(١) .

الرابع : لو وجد في كتابه خلاف فإن حفظ منه رجع إليه وإن حفظ من فم الشيخ اعتمد حفظه ، إن لم يتشكك . وحسن أن يذكرها معاً فيقول : حفظي كذا ، وفي كتابي كذا . وإن خالفه فيه غيره قال : حفظي كذا و « قال فلان كذا » ولو وجد سماعه في كتاب ولم يذكره ؛ فعن أبي حنيفة وبعض الشافعية لا يجوز له روايته . ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه وأبي يوسف ومحمد جوزها ، وهو الصحيح بشرط أن يكون السماع بخطه أو بخط من يوثق به . والكتاب مصون يغلب على الظن سلامته من التغيير بحيث تسكن إليه نفسه^(٢) .

الخامس : من ليس عالماً بالألفاظ ومقاصدها خيراً بمعانيها لا يجوز له الرواية بالمعنى بالإجماع ؛ بل يتعين اللفظ الذي سمعه ؛ وإن كان عالماً بذلك فقد منعه قوم من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول ، وقالوا : لا يجوز إلا بلفظه . وقال قوم : لا يجوز في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز في غيره ؛ وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف : يجوز في الجميع إذا قطع بأداء المعنى . وهذا في غير المصنفات ؛ أما المصنف فلا يجوز تغيير لفظه أصلاً ، وإن كان بمعناه^(٣) .

السادس : اختلف في رواية بعض الحديث دون بعض ؛ فتمنع قوم بناء على منع الرواية بالمعنى . ومن^(٤) جوزها منهم من منعه إذا لم يكن هو أو غيره رواه بتمامه قبل ذلك ؛ ومنهم من جوزها مطلقاً ، والصحيح (٣٤ / ب) أنه كان عارفاً ، ولم يكن ما تركه متعلقاً بما رواه بحيث يختل الحكم بتركه ولم تنطرق إليه تهمة بزيادة أو نقصان ، جاز سواء أجوزنا الرواية بالمعنى أم لا ، وسواء أكان قد رواه قبل تماماً أم لا . أما إذا اختلف الحكم بترك

(١) تدريب الراوى ١٥٩ - ١٦٠ ، والكفاية ٢٥٧

(٢) تدريب الراوى ١٦١ ، والكفاية ٢٥٧ - ٢٥٨

(٣) تدريب الراوى ١٦١ - ١٦٣ ، والكفاية ١٨٨ - ١٨٩ ، ١٩٨ - ٢١١

(٤) في الأصل « عن » واقتضت العبارة زيادة حرف المطف .

به كالتغاية والاستثناء في قوله صلى الله عليه وسلم « حتى تُزهي » (١)
 قوله « إلا سؤله بسوء » (٢) فلا يجوز تركه : وكذلك إذا رواه تماماً
 مخاف إذا رواه ناقصاً أن يتم بالزيادة أولاً وبالغفلة وقلة الضبط ثانياً ،
 فإنه لا يجوز له ذلك : وأما تقطيع المصنف الحديث في الأبواب فهو إلى
 الجواز أقرب . وقد فعله البخارى . قال ابن الصلاح : ولا يخلو من كراهة .
 وفي قوله ذلك نظر (٣)

السابع : لا يروى بقراءة لحن أو مُصحف . وطريق السلامة من
 من التصحيح الأخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق . فإن وقع في الرواية
 لحن أو تحريف : قال ابن سيرين وغيره ، يرويه كما سمعه . والصواب تقريره
 في الأصل على حاله مع التضييب عليه ، وبيان صوابه في الحاشية . وأما
 في السماع فالأولى أن يقرأه على الصواب ثم يقول : روى رواية ، أو عند
 شيخنا ، أو في طريق فلان كذا . وله أن يقرأ ما في الأصل ثم يذكر الصواب .
 وأحسن الإصحاح بما جاء في رواية أخرى أو حديث آخر . وإذا كان
 الإصحاح بزيادة ساقط لم يغير معنى الأصل فعلى ما سبق وإن غيره تأكد
 ذكر الأصل مقروناً بالبيان ، فإن علم أن بعض (٣٥/أ) الرواة أسقطه
 وأن من فوقه أتى به ألحق الساقط في نفس الكتاب مع كلمة « يعنى » هذا
 إن علم أن شيخه رواه على الخطأ . فإن رآه في كتابه وغلب على ظنه أنه من
 كتبه لا من شيخه اتجه لإصلاحه في كتابه وروايته أيضاً كما لو درس من
 كتابه بعض الإسناد أو المتن : فإنه يجوز إصلاحه من كتاب غيره إذا
 عرف صحته ووثق به . كذا قاله أهل التحقيق ومنعه بعضهم . وهكذا الحكم
 في استنبات الحفاظ ما شك فيه من كتاب غيره أو حفظه . روى ذلك عن
 عاصم وأبي عوانة وأحمد وغيرهم : وكان بعضهم ينبه عليه فيقول : حدثني
 فلان وثبتني فلان . وإذا وجد كلمة من غريب العربية أو غيرها ، وهى غير

(١) مسند ابن حنبل ٣ / ١١٥ - ١٦١ - ٢٢١ - ٢٥٠ . ومثل الجزء الخامس « كتاب
 المساقات باب وضع الجوانح » .

(٢) مثل الجزء الخامس « كتاب المساقات - باب الصرف ويبيع الذهب بالورق نقد » ،
 و « باب النوى عن بيع الورق بالذهب » .

(٣) تدريب الراوى ١٦٣ : والكفاية ١٩٣ - ١٩٤

مضبوطة وأشككت عليه . جاز أن يسأل عنها أهل العلم - ما ورويتها على ما يخبرونه . روى ذلك عن أحد وإسحاق (١) .

الثامن : إذ كان الحديث عن اثنين أو أكثر وبينهما تفاوت في اللفظ والمعنى واحد فله جمعها في الإسناد ثم يسوقه على لفظ أحدهما : فيقول : أخبرنا فلان وفلان . واللفظ لفلان وشبه ذلك . ولمسلم في صحيحه عبارة أخرى حسنة كقوله : « حدثنا أبو بكر وأبو سعيد كلاهما عن أبي خالد » . قال أبو بكر : « ثنا أبو خالد عن الأعمش » فظاهره أن اللفظ لأبي بكر . ولو قال : « أخبرنا فلان وفلان » وتقارباً في اللفظ قلنا : « ثنا فلان » جاز على الرواية بالمعنى . ولو لم يقل « وتقارباً » جاز أيضاً على الرواية بالمعنى على أنه قد عيب به بعض أكابر الحفاظ كالبخاري (٢) أو غيره . وأو سمع مصنفاً من جماعة كالبخاري مثلاً . فقابل نسخه بأصل بعضهم . ثم رواه عنهم وقال : « واللفظ لفلان » احتمل جوازه واحتمل منعه . قلت : ويحتمل تفصيلاً آخر . وهو النظر إلى الطرق . فإن كانت متباينة بأحاديث مستقلة لم يجز : وإن كان تفاوتها في ألفاظ أو لغات أو اختلاف ضبط جاز . والله أعلم (٣) (٣٥ / ب) .

التاسع : ليس له أن يزيد في نسب غير شيخه أو في صفته إلا أن يميزه فيقول : هو « ابن فلان » أو هو « الفلاني » أو « يعنى ابن فلان » ونحو ذلك . وهذا في الصحيحين وغيرهما كثير . فإن ذكر شيخه نسب شيخه في أول حديث واقتصر في باقي الأحاديث على اسمه أو بعض نسيه فأراد السامع رواية تلك الأحاديث مفصلة عن الأول ، فهل يستوفى فيها نسب شيخه ؟ حكى الخطيب عن أكثر العلماء جوازه : وعن بعضهم أن الأولى أن يقول : « يعنى ابن فلان » وهو ابن فلان . . . (٤) لفظ غير بين . وقال ابن المديني وغيره يقول : « حدثني شيخى أن فلان بن فلان حدثه » وأولى

(١) تدريب الراوى ١٦٤ - ١٦٥ . والكفاية ١٨٥ - ١٨٨ . ٢١٦ - ٢٢١ .

٢٥٥ - ٢٥٢

(٢) في الأصل « البخارى » واقتضت العبارة زيادة حرف الكاف .

(٣) تدريب الراوى ١٦٥ - ١٦٦ ، والكفاية ٣٧٩

(٤) ههنا مقدار لفظتين أحيل عليهما في حاشية الأصل لكنهما لم تتبينيا .

ذلك ما استجبه الخطيب . ثم ما قاله ابن المديني ، ثم الاستيفاء من غير تمييز (١) .

العاشر : جرت العادة بحذف « قال » بين رجال الإسناد في الخط ، لكن ينبغي للقارئ التلطف بها ، وإن كان قرئ على فلان : « أخبرك فلان » أو « حدثنا فلان » فليقل القارئ في الأول : « قيل له أخبرك » وفي الثاني : « قال أخبرنا فلان » . وإن تكرر قال في نحو « قال ، قال الشعبي » حذف إحداهما خطأ ونطق بها لفظاً . فإن ترك القارئ التلطف بذلك فقد أخطأ . والظاهر صحة السماع (٢) .

الحادي عشر : الكتب والأجزاء المشتملة على أحاديث بسند واحد كنسخة همام ، منهم من يجدد السند أول كل حديث ، وهو أحوط . ومنهم من اكتفى به في أول حديث أو أول مجلس ، ويندرج الباقي عليه قائلًا في كل حديث ، و « بالإسناد » أو « وبه » وهو الأغلب ، ثم يجوز له رواية غير الأول بإسناده عند الأكثر (٣٦ / أ) ومنعه أبو إسحاق الإسفراييني وغيره . فعلى هذا يفعل كما يفعله مسلم في صحيفة همام بقوله : « فذكر أحاديث منها » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « وكذا فعله كثير من المؤلفين ، وإعادة بعضهم الإسناد آخر الكتاب ، لا يرفع هذا الخلاف ، غير أنه يفيد إجازة قوية واحتياطاً (٣) .

الثاني عشر : إذا قدم المتن على السند كقال النبي صلى الله عليه وسلم كذا ، أو قدم المتن وأخر السند كقال نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « وكذا أخبرنا به فلان عن فلان » حتى يتصل فيهما ، صحت الرواية ، وكان متصلًا . فلو قدم سامعه جميع السند على المتن فقد جوزه بعضهم . وقيل : ينبغي فيه الخلاف في تقديم بعض المتن على بعض ، وهو مبني على الرواية بالمعنى ، ولو روى حديثاً بسند ثم أتبعه إسناداً آخر وقال في آخره « مثله » أو « نحوه » كعادة مسلم وغيره ، فأراد سامعه روايته بالسند الثاني فقد منعه

(١) تدريب الراوى ١٦٦ ، والكفاية ٢١٥ - ٢١٦

(٢) تدريب الراوى ١٦٦ - ١٦٧ ، والكفاية ٢٩٦ - ٢٩٧

(٣) تدريب الراوى ١٦٧ - ١٦٨ ، والكفاية ٢١٤ - ٢١٥

شعبة وأجازة الثوري وابن معين لمن هو متحفظ مميز بين الألفاظ وبعض العلماء إذا روى مثل ذلك قال : « الإسناد ثم قال : مثل حديث قبله منته كذا » ، واختاره الخطيب . ولو قال موضع « مثله » و« نحوه » فقد جوزه الثوري كما في « مثله » ومنعه شعبة وابن معين . قال الخطيب : فترق ابن معين بين « مثله » و« نحوه » يصح على منع الرواية بالمعنى ، فأما على جوازها فلا فرق . وقال الحاكم : يلزم الحديث من الإتيان أن يفرق بين « مثله » و« نحوه » فلا يحل أن يقول « مثله » إلا إذا اتفقا في اللفظ ، ويحل « نحوه » إذا كان بمعناه (١) :

الثالث عشر : إذا ذكر الإسناد وبعض المتن ثم قال : وذكر الحديث (٣٦ / ب) فأراد سماعه روايته بطوله فهذا أولى بالمنع من « مثله » و« نحوه » و« طريقه » ومنعه الأستاذ أبو إسحاق وجوزه الإسماعيلي إذا عرف المحدث والسماع ذلك الحديث . والاحتياط أن يقتصر على المذكور ، فإذا قال : وذكر الحديث قال : وهو كذا ، ويسوقه بكثاله . وإذا قلنا بجوازه فهو على التحقيق بطريق الإجازة القوية فيما لم يذكره الشيخ ولا يفتقر إلى إفراده بالإجازة (٢) .

الرابع عشر : قال الشيخ ابن الصلاح الظاهر أنه لا يجوز تغيير « قال النبي » إلى « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عكسه » . وإن جوزنا الرواية بالمعنى لاختلاف معناهما . وقال غيره : الصواب أنه يجوز لأن معناهما هنا واحد ؛ وهو مذهب أحمد وحامد بن سلمة والخطيب . قلت : ولو قيل : يجوز تغيير « النبي » إلى « الرسول » ولا يجوز عكسه لما بعد لأن في « الرسول » معنى زائداً على « النبي » وهو الرسالة ؛ فإن كل رسول نبي وليس كل نبي رسولا (٣) .

الخامس عشر : إذا كان في سماعه بعض الوهن فعليه بيانه حالة الرواية . ومنه ما إذا حدثه من حفظه في المذاكرة فيقول : حدثنا مذاكرة « ومنع جماعة الحمل عنهم حال المذاكرة » . وإذا كان الحديث عن ثقة ومجروح

(١) تدريب الراوى ١٦٨ ، والكفاية ٢١٢ - ٢١٤

(٢) تدريب الراوى ١٦٨ - ١٦٩ ، والكفاية ٣١٠ - ٣١١

(٣) تدريب الراوى ١٦٩ ، والكفاية ١٩٨ - ٢٠٣

أو ثقتين فالأولى أن يذكرهما لاحتمال انفراد أحدهما بشيء ، فإن اقتصر على ثقة واحد في صورتين جاز ، لأن الظاهر اتفاقهما^(١) . (٣٧ / أ) .

السادس عشر : إذا سمع بعض حديث من شيخ ، وبعضه من آخر ، فخلطه ورواه جملة عنهما ، وبين أن بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر ، جاز كما فعله الزهري في حديث الإفك ، فإنه رواه عن ابن المسيب وعروة وعبيد الله وعلقمة ؛ وقال : وكل حدثني طائفة من حديثها ، قالوا : قالت عائشة^(٢) ومساق الحديث إلى آخره . ثم ما من شيء من ذلك الحديث إلا تختمل روايته عن كل واحد منهما وحده : وحتى لو كان أحدهما مجروحاً لم يجز الاحتجاج بشيء منه بما لم يبين أنه عن الثقة ولا يجوز أن يسقط أحد الراويين بل يجب ذكرهما مبيناً أن بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر^(٣) .

النوع الخامس : في أدب الراوي :

وفيه فصول . الأول : علم الحديث علم شريف يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم . وهو من علوم الآخرة . فمن حرمه حرم خيراً كثيراً ، ومن رزقه مع حسن النية فقد نال أجراً كبيراً ، فعلى معانيه تصحيح النية وإخلاصها وتطهير القلب من الأغراض الدنيوية من رئاسة أو طلب مال أو غير ذلك ، مما لا يراد به وجه الله تعالى . قال الثوري : كان الرجل إذا أراد أن يطلب الحديث تعبد قبل ذلك عشرين سنة^(٤) .

الثاني : (٣٧ / ب) السن المستحب فيه التصدي لإسماع الحديث ؛ فعن أبي محمد بن خلاد أن تستوفى الخمسين لأنها انتهاء الكهولة ، وفيها مجتمع الأشد . قال : وليس بمنكر أن تحدث عند استيفاء الأربعين لأنها حد الاستواء ومنتهى الكمال . وأنكر القاضي عياض على ابن خلاد ذلك ؛ لأن جماعة من السلف ومن بعدهم نشروا علماً لا بحصى ، ولم يبلغوا ذلك كعمر

(١) تدريب الراوي ١٦٩ - ١٧٠ ، والكفاية ٢٢٢ ، ٣٧٧ - ٣٧٨ .

(٢) مسلم الجزء الثامن ، كتاب « التوبة » - باب في حديث الإفك » .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ١٠٢ - ١١٨ . وانبأث أخيث ٧٤ - ٨٣ . وتدريب الراوي ،

١٧٠ . وجمع الأصول في أحاديث الرسول ١ / ٩٧ - ١٠٦ ، وانظر الكفاية ٣٧٨ كلامه على الفقرة السادسة عشرة من الباب .

(٤) الكفاية ٤٤ ويذكره أيضاً مروياً عن أبي الأحوص .

ابن عبد العزيز لم يبلغ الأربعين وسعيد بن جبير لم يبلغ الخمسين ، وجلس مالك للناس وله نيف وعشرون سنة ؛ وقيل : سبع عشرة . وأخذ عن الشافعي وهو في سن الحداثة . قال ابن الصلاح رحمه الله : ما ذكره ابن خلاد محمول على من تصدى للتحديث بنفسه من غير براعة في العلم لأن السن المذكور في مظنة الحاجة إليه . وما ذكره عياض عن ذكرهم فالظاهر أنه لبراعة منهم في العلم تقدمت فظهر لهم معها الحاجة إليهم فحدثوا ، أو لأنهم سئلوا ذلك بصريح السؤال أو بقرينة الحال . والحق أنه متى احتيج إلى ما عنده استحسب له التصدي لنشره في أي سن كان ، كمالك والشافعي وغيرهما . ومتى نُحشَى عليه الهرم والخرف والتخليط أُنسك عن التحديث ، ويختلف ذلك باختلاف الناس . وكذا إذا عُمِيَ وخاف أن يدخل عليه ما ليس من حديثه فليمسك عن الرواية . ومال ابن خلاد إلى أنه (٣٨ / أ) يمسك في الثمانين لأنه حد الهرم إلا إذا كان عقله ثابتاً بحيث يعرف حديثه ويقوم به . ووجه ما قاله أن من بلغ الثمانين ضعف حاله غالباً ، وخيف عليه الإخلال ، وأن لا يُفطن له إلا بعد أن يخلط كما اتفق لقوم من الثقات كعبد الرزاق وسعيد بن أبي عروبة ، حتى كان عبد الرزاق في آخر عمره ضعف فكان يلقن^(١) ، وضعف أحد حديثه بآخره إلا فقد حدث خلق بعد مجاوزة الثمانين لما ساعدتهم التوفيق وصحبهم السلامة كأئس بن مالك وسهل بن سعد وعبد الله بن أبي أوفى من الصحابة ، ومالك والليث وابن عيينة وابن الجعد ، وحدث قوم بعد المائة كالحسن بن عرفة وأبي القاسم البغوي وأبي إسحاق الهجيمي وأبي الطيب الطبري ، رضى الله عنهم .

الثالث : ينبغي أن لا يحدث بحضرة من هو أولى منه ، لسنه أو علمه أو غير ذلك . وقيل : لا يحدث في بلد فيه من هو أولى منه لسنه أو علمه أو غير ذلك . وقيل لا يحدث في بلد فيه من هو أولى منه . وإذا طلب منه ما يعمل عند أولى منه ، أرشد إليه ؛ لأن الدين النصيحة ولا يمتنع من تحديث أحد لعدم صحة نيته فإنه يرجي له تصحيحها وليحرص على نشره ويتنقى جزيل أجره .

الرابع : إذا أراد حضور مجلس التحديث تطهر وتطيب وسرّح لحيته ، ثم يجلس متمكناً بوقار ، فإن رفع أحد صوته زجره ، روى ذلك كله عن

(١) الكفاية ٢٥٩ .

مالك رحمه الله وكان يكره أن يحدث في الطريق أو هو قائم أو مستعجل ،
ويقبل على الحاضرين كلهم إذا أمكن ولا يسرد الحديث سرداً لا يدرى
بعضهم فهمه ، ويفتتح مجلسه ويختمه بتحميد الله (٣٨ / ب) تعالى ،
والصلاة على رسوله ، ودعاء يليق بالحال . فان بعضهم : بعد قراءة قارئ
حسن الصوت شيئاً من القرآن .

الخامس : ينبغي للمحدث العارف عقد مجلس الإملاء الحديث فإنه
أعلى مراتب الرواية ، لأن الشيخ يتدبر ما يمليه ، والكاتب يحقق ما يكتبه ،
والقراءة من الشيخ أو عليه ، ربما غفل فيها أحدهما . ويتخذ مستملياً محصلاً
متيقظاً يبلغ عنه إذا كثر الجمع كما كان جماعة من الحفاظ يفعلون ويستملئ
مرتفعاً على مكان وإلا قائماً ، وعلى المستملئ تبليغ لفظه على وجهه . وفائدة
المستملئ تفهيم السامع على بعد ، ومن لم يسمع إلا المبلغ لم تجز له روايته
عن الشيخ المملئ إلا إذا بين الحال وقد تقدم هذا ، ويستنصب المستملئ
الناس بعد قراءة حسن الصوت كما تقدم ، ثم يسمل ويحمد الله تعالى ،
ويصلي على رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم يقبل على الشيخ ويقول : من ذكرت
أو ما ذكرت رحمك الله أو رضى الله عنه . وكلما ذكر النبي صلى الله عليه
وسلم صلى عليه . وكلما ذكر الصحابي رضى عنه ، ويثنى المحدث على شيخه
حال الرواية بما هو أهله ، ويدعو له ، ولا بأس بذكره بما يعرف به من
لقب أو نسبة ، ولو إلى أم أو صنعة أو وصف في بدنه . وحسن أن يجمع
في إملائه جمعاً من شيوخه مقدماً ما أفضلهم ويملى عن كل شيء حديثاً ،
ويختار ما علا سنده ، وقصر متنه ويتحرى المستفاد منه ، وينبه على ما فيه
من علو وفائدة وضبط مشكل . ويتجنب ما لا تحتمله عقول الحاضرين ،
أو يخاف عليهم الوهم في فهمه ، ثم يختم إملاءه بشيء من (٣٩ / أ) الحكايات
والزاد والإنشادات وهو في الزهد والآداب ومكارم الأخلاق ، أولى .
وإذا قصر المحدث عن التخريج أو انشغل عنه استعان ببعض الحفاظ في
التخريج له . قال الخطيب : كان جماعة من شيوخنا يفعلونه ، وإذا فرغ
من الإملاء قابل ما أملاه^(١).

(١) مقدمة ابن الصلاح ١١٨ - ١٢٤ ، والباعث الخفيث ٨٣ - ٨٥ ، وتدريب الراوى

١٧٠ - ١٧٦ ، وتذكرة السامع والمكتمل ١٩٣ ، ٢٠٥ .

النوع السادس : في أدب طالب الحديث :

قد تقدمت جل من هذا النوع ، ووراء ذلك فصول .

الأول : تصحيح النية في طلبه لله تعالى خائفاً ، والحذر من قصد التوصل به إلى الأغراض الدنيوية ، ويبتهل إلى الله تعالى في التوفيق والتيسير ، ويأخذ نفسه بالآداب السنية والأخلاق المرضية ، فعن سفيان الثوري : ما أعلم عملاً أفضل من طلب الحديث لمن أراد الله به . وقد تقدم الكلام في السن الذي يتبدئ فيه سماع الحديث ، وليغتنم مدة إمكانه ، ويفرغ جهده في تحصيله .

الثاني : أن يبدأ بسماع ما عند أرجح شيوخ بلده إسناداً وعلماً وديناً وشهرة ، فإذا فرغ من مهمات بلده رحل في الطلب ، فإن الرحلة من عادة الحفاظ المبرزين ، ولا يحمله الشره في الطلب على التساهل في السماع والتحمل فيخل بشيء من شروطه ، وليستعمل ما يمكنه استعماله مما يسمعه من الحديث في أنواع العبارات والآداب فذلك زكاة الحديث كما قاله بشر الخافي ، وهو سبب حفظه . قال وكيع : إذا أردت حفظ الحديث فاعمل به .

الثالث : أن يعظم شيخه وكل من يسمع منه فإن ذلك من إجلال العلم ، ويتحرى رضاه ، ولا يطيل عليه بحيث يضجره (٣٩/ب) فربما كان ذلك سبب حرمانه وعن الزهري قال : إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب وليستشر شيخه في أموره وكيفية ما يعتمد من اشتغاله وما يشغل فيه ، وقد ذكرت في « آداب العالم والمتعلم » من هذا الباب ما يروى الظمان إليه .

الرابع : إذا ظفر بسماع أو فائدة أرشد غيره من الطلبة إليه فإن كتمان ذلك لؤم من جهلة الطلبة يخاف على فاعله عدم النفع ؛ فإن بركة الحديث إفادته ، وبشره ينمى ، ولا يتمتع الحياء والكبر من السعى في التحصيل وأخذ العلم ممن دونه في سن أو نسب أو منزلة ، وليصبر على جفاء شيخه ، وليعتن بالمهم ، ولا يضيع زمانه في الإكثار من الشيوخ لمجرد الكثرة ، وليكتب وليسمع ما يقع له من كتاب أو جزء بكامله ولا ينتخب منه لغير ضرورة ، فإن احتاج إليه تولاه بنفسه ، فإن قصر عنه استعان بحافظ .

الخامس : أن لا يقتصر على مجرد سماعه وكتبه دون معرفته وفهمه ، بل

يتعرف صحته وضعفه ومعانيه وفقهه وإعرابه ولغته وأسماء رجاله ويحقق كل ذلك ، ويعتني باتفاق مشكله حفظاً وكتابة ويقدم في ذلك كله الصحيحين ثم بقية الكتب الأئمة كسنن أبي داوود والترمذي والنسائي وابن ماجة ثم كتاب سنن البيهقي ثم المسانيد كسنن أحمد بن حنبل وغيره ، ثم من كتب العلل كتابة وكتاب الدارقطني ، ومن التواريخ تاريخ البخاري وابن أبي خيثمة ومن كتب الجرح والتعديل كتاب ابن أبي حاتم ، ومن مشكل الأسماء كتاب ابن ماكولا ، ويعتني بكتب غريب الحديث وشروحه ، وكلما مر به مشكل بحث عنه وأتقنه ثم حفظه وكتبه ، ويتحفظ الحديث قليلاً (٤٠/أ) قليلاً .

السادس : أن يشتغل بالتخريج والتصنيف إذا تأهل له معنيًا بشرحه وبيان مشكله وإتقانه ، فقلما يميز في علم الحديث من لم يفعله ، ولعلماء الحديث في تصنيفه طريقتان : أجودهما على الأبواب كما فعله البخاري ومسلم فيذكر في كل باب ما عنده فيه إما مطلقاً كالبيهقي أو على شرطه كالبخاري^(١) .

الثانية : على المسانيد فيجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه صحيحه وضعيفه ، وعلى هذه الطريقة فقد ترتب على الحروف وقد ترتب على القبايل ، فيقدم بنى هاشم ثم الأقرب فالأقرب ، وقد ترتب بالسابقة فيقدم العشرة ثم أهل بدر ثم الحديبية ، ثم من هاجر بينها وبين الفتح ، ثم أصاغر الصحابة ، ثم النساء ، يبدأ بأمهات المؤمنين ، ومن أحسنه تصنيفاً ما جمع في كل حديث أو باب طرقه واختلاف روايته معللاً ، كما فعل يعقوب بن شيبه . وقد ترتب على الشيوخ فيجمع حديث كل شيخ على انفراده ، أو على التراجم كنافع عن ابن عمر ، وهشام عن أبيه ، وليحذر من إخراج تصنيفه قبل تهذيبه وتحريره وتكريره نظره فيه ، ويتحرى العبارات الواضحة والاصطلاحات المستعملة ، وليحذر من تصنيف ما لم يتأهل له ، وقد بسطت من الآداب في هذا النوع وفي الذي قبله في كتابي « في أدب العالم والمتعلم » ومالا يحتمله هذا المختصر ، فمن أراد فعله به أو ما في فنه^(٢) .

(١) معرفة علوم الحديث ٢٥٠ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٢٤ - ١٢٩ ، والباحث الحديث ٨٦ - ٨٧ ، وتدريب الراوي

١٧٦ - ١٨٢ ، وتذكرة السامع والمكمل ٦٧ - ٨٥ .

التعريف بالمخطوطات

(٢)

أفعول

بقلم : القاضي إسماعيل بن الأكوع
رئيس الهيئة العامة لشئون الآثار ودور الكتب

انفرد اليمانون منذ زمن قديم باستعمال صيغة (أفعول) فاشتقوا من هذه الصيغة أسماء لأعلام وقبائل وبلدان ، كما اشتقوا منها أيضاً صفات ؛ فقد ورد في بعض الكتابات الحميرية المزبورة على الأحجار : أنجورون ، لغة في نجران ، وأنشوقن في نشق (عاصمة الدولة العينية في الجوف) . وذكر لسان اليمن أبو محمد الحسن بن أحمد الحمداي في كتابه «الأكلیل» ما لفظه : « وكثيرون من قبائل حمير تأتي على الأفعول »^(١) ، وأورد بعد ذلك أمثلة كثيرة من هذا الوزن سيأتي ذكرها مفرقة في هذا البحث . وقال أيضاً : « وإنما هذا اسم كأنه جماع قبيلة »^(٢) .

وقد تبين أنما جاء من هذه الصيغة مفتوح الهمزة مثل قولهم في الأحباش : الأحيوش^(٣) وفي العبيد (جمع عبد) : الأعبود فهو صيغة جمع . وما جاء مضموم الهمزة مثل الأصبوع والأظفور لغة في الأصبع والظفر ، والأسروع : واحد الأساريع ، وهو الأغصان الرطبة التي تخرج من شجر العنب ، فهو في الأغلب صيغة مفرد . كما يأتي من هذه الصيغة أيضاً صفات . مثل الأملود ، ونحو ذلك .

(١) ٢ - ٤٤٩

(٢) الأكلیل ١ / ١٢٤

(٣) جمع الحبش ، وأما قولهم : الحبشة نجع على غير قياس . الاشتقاق ١٩٣ .

وقد تمكنت من جمع ما ورد من الأسماء التي أتت من هذا الوزن في اليمن - إلا ما شذ عن معرفته - مما هو شائع اليوم على ألسنة الناس ، وجاء ذكره في المصادر التاريخية والجغرافية أو انفردت به تلك المصادر . ولم يعد شائعاً ولا معروفاً في عصرنا الحاضر ، أو هو شائع الذكر في اليمن ولم أجد له ذكراً ، فيما علمت ، من المصادر التاريخية والجغرافية التي بين أيدينا .

- (١) الأبروه : عُزلة (العُزلة) ، وكانت تسمى قديماً المِعْشَار ، وهي مجموعة قرى متقاربة تشكل وحدة إقليمية (من خَدير ، وينسب إليها الفقهاء بنو البُرَيْهِي ، ومن أعلامهم الإمام سيف السنة أحمد بن محمد البرهبي . سكن مدينة إب ، وأفضت إليه الرئاسة فيها وجمع بين الزهد والورع والعلم والحديث . توفي سنة ٥٨٦هـ^(١) ، ومنهم المؤرخ البُرَيْهِي صاحب التاريخ الكبير والصغير ، وهو من أعيان المائة التاسعة . ويقال لأبروه خَدير : خَدير البُرَيْهِي . والأبروه أيضاً : عُزلة من ناحية السبيرة من لواء إب .
- (٢) الأبروع : بيت الأبروع . تربة من عزلة الشرئمة العليا من قضاء النادرة .
- (٣) الأبيون : عُزلة من ناحية الحزم من قضاء العُدين (الكلاع) من لواء إب .
- (٤) الأبيوم : عُزلة من ناحية الحزم . من قضاء العُدين .
- (٥) الأبقور : قبيلة من سَحَار^(٢) (صحار) من أعمال لواء صَعْدَة (الشام) وتقع شمال مدينة صعدة . والأبقور : قبيلة من الأزْد ، والأبقور : من يافع . ويسكن فريق منهم بني أبيه من كَحْج ، والنسبة إلى الأبقور باقري^(٣) .

(١) السلوك ، وطبقت فقهاء اليمن ١٩٠ .

(٢) سيرة الهادي يحيى بن الحسين .

(٣) الأكتيل ١ / ٣٤٤ - ٢ / ٣٤٣ وصفة الجزيرة ١٧٧ - ٢٠٤ - ٢٥٠

(٦) الأَبْلُوخ : عزلة من مخلاف الشَّامَيْتَيْن من قضاء الحُجْرِيَّة (المعافر)
لواء تعز .

(٧) الأَبْيُوح : من أودية مِغْشَار الشَّعْبَانِيَّة السُّفْلَى من أعمال بلاد تعز .

(٨) أَبْيُود : أبْيُود بن مالك ، وهو من الصَّدَف ، من كِنْدَةَ في
حضر موت^(١) .

(٩) الأَتْبُوع وهم التباعيون ، ومن رؤسائهم السلطان أبو عبد الله
الحسين التباعي ، كانت مساكنهم في ناحية بَغْدَان ، وعزلة
الشَّرَف من ناحية المَخَادِر ، وكان منهم علماء وفقهاء يسكنون
المَخَادِر ، ولهم بقية اليوم في عزلة الشَّرَف يقال لهم : بنو الحِمِيرِي .
(١٠) أَتْرُوس : عدن أَتْرُوس : قرية من عزلة الشَّرَف من ناحية السَّلَام
من قضاء تعز .

(١١) أَثْعُوب : محلة تابع لقرية الجُنَيْد ، من عزلة يَرِيس من ناحية
الحَزْم العُدَيْن .

(١٢) الأَثْلُوث : عزلة من مخلاف نَقْد ، من أعمال وُصَاب العَالِي
(جَبَلَان العَرَكِيَّة) .

(١٣) الأَجْبُول : الأَجْبُول بن الأَزْمَع من خَوْلَان قُضَاعَة^(٢) .

(١٤) الأَجْدُود : بطن من خَوْلَان قُضَاعَة^(٣) .

(١٥) الأَجْدُون : نسبة إلى ذِي جَدْن ، وهو قَيْل من الأَقْبَال . اسمه :
عَلَس بن يَشْرُوح بن الحارث بن صَفِي بن سَبَأ . وهو أول من

(١) الأَكِيل ٢ / ١٧ ، ٣٨ وصفة الجزيرة ٢٧١ .

(٢) الأَكِيل ١ / ٣٢٥ .

(٣) الأَكِيل ١ / ٣٥٠ ، ٣٥٧ .

غَنَّى بِالْيَمَنِ فَلَقِبَ بِالْجَدَنِ؛ لِأَنَّ الْجَدْنَ هُوَ حَسَنُ الصَّوْتِ ^(١)
وقيل : جدن : مفازة باليمن ينسب إليها ذو جدن .

وقال ابن مقبل :

من طى أرضين أو من سلم نزل من ظهر ريمان، أو من عرض ذى
جَدَن ^(٢) وإلى جدن ينسب على بن القُصْل الجِميرى الجَدَنى ^(٣) ،
والأجدلون : من حضرموت ^(٤) .

(١٦) الأجروم : قرية من بنى شَيْبَةَ ، من قضاء الحُجْرِيَّة (المعافر)
لواء تعز .

(١٧) أَجْرُون : جبل أجرون من عزلة أصرار من قضاء القماعة ،
من لواء تعز .

(١٨) الأَجْشُوب : بطن من السكاسك : منهم أبو إسحاق بن إسماعيل بن
إسحاق الجُشَيْبِي ثم السَّكْسَكِي . سكن هو وإخوته (أكمة
سَوْدَة) في بادية الجَدَن ، قدموا إليها من بلدهم (أتحم) ثم
قصد (ذى أَشْرَق) فأخذ بها عن الفقيه على بن أبى بكر ، وعن
القاضي مسعود ابن على الأَشْرَق . ثم صار إلى جبا فمات في
قرية الحضاة من أعمال جَبَا ^(٥) والأجشوب أيضاً : عزلة من
ناحية شرْعَب .

(١٩) الأَجْجُود : عزلة من مخلاف نَقْد من وُصاب العالى ، والأَجْجُود :
منطقة على مقربة من الضالع وَقَعْطَبَة ^(٦) وهى المعروفة بِرَدْفَان ،

(١) تاج العروس في مادة جدن .

(٢) معجم البلدان ٣ / ٦٧ .

(٣) السلوك لمحمدى .

(٤) الأكليل ٢ / ٣٠٣ .

(٥) السلوك ، وطرز أعلام الزمن للزرجى . وتحفة الزمن للأهدل

(٦) صفة الجزيرة ١٧٨ .

وينسب إليها عمر بن علي بن سَمُرَةَ الجَعْدِي ، وهو أول من جمع طبقات فقهاء الشافعية في اليمن في كتاب أسماه (طبقات فقهاء اليمن) ألفه سنة ٥٨٦^(١) ، ومنها أيضاً وحَيْش بن أسعد بن محمد بن عبد الوهاب الجَعْدِي مولده سنة ٦٤٦ له مشاركة في العلم وقد توفى باليهَاقِر^(٢) ، من ناحية الجَنْد ، والأَجْعود : عزلة من ناحية التَعْرِيزَة .

(٢٠) الأَجْعوم : عزلة : كانت من ناحية حُبَيْش ، وهي الآن من ناحية الحَزَم قضاء العُدَيْن .

(٢١) الأَجْفون : عزلة من ناحية مُذْيَخِرَة من أعمال قضاء العُدَيْن .

(٢٢) الأَحْبوب : عزلة من ناحية الحَيْمَة الداخلية ، وقد سميت باسم الأَحْبوب بن سهل^(٣) ، والأَحْبوب : دخيل في شَرَعَب^(٤) .

(٢٣) الأَحْبور : عزلة من ناحية مُذْيَخِرَة ، من قضاء العُدَيْن .

(٢٤) الأَحْبود : قرية من عزلة المَسَاوَلَة من المواسط قضاء الحَجْرِيَة لواء تعز .

(٢٥) الأَحْجُول : عزلة من ناحية حُفَاش من لواء المَحْوِيت ، والأَحْجُول (بنو حجل بن عُمَيْرَه) : قبيلة من همدان^(٥) ثم من بكيل .

(٢٦) الأَحْلوث : بطن من ناهض من حَقْرَمَوْت وينسب إليها أبو نعيم خَيْر بن نعيم بن بزة بن كُرَيْب الحَضْرَمِي الأَحْلوثِي ، قاضي مصر ، توفي سنة ١٣٧^(٦)

(١) السلوك ، والمقد الفخار .

(٢) السلوك ، وطرأز أعلام الزمن .

(٣) الأَكْلِيل ٢ / ١٠٥ وصحة الجزيرة ٢٧٨ .

(٤) الأَكْلِيل ٢ / ٣٨٣ .

(٥) الأَكْلِيل ١٠ / ١٧٨ .

(٦) الباب ١ / ٢٣ .

(٢٧) الأَحْذُوف : عزلة في قضاء العُدَيْن ، والأَحْذُوف : عزلة في الحُشَا ، وهي أَحْذُوف الجبل وأَحْذُوف القاع ، وينسب إليها عبد الله ابن سعيد الحُدَيْفِي ، كان فقيهاً فاضلاً تفقه بالعمّارى ، سكن قرية الحصابين وتوفى بها سنة ٧٢١^(١) .

(٢٨) الأَحْرُوث : هي عُرْلة الحَرَث من ناحية بَعْدان^(٢) ، والأَحْرُوث : قرية في عزلة الرِّبَادَى ، ونَقِيل الأَحْرُوث : فوق قرية مِدْيَةَ ، شرق شِمال ذِي السَّفَال من أعمال لَوَاء إب^(٣) .

(٢٩) الأَحْرُوج : بطن من همدان، وينسب إليها أبو على ثَمَامَة بن شَيْب الأَحْرُوجِي ، توفى في خلافة هشام بن عبد الملك قبل العشرين والمائة^(٤) .

(٣٠) الأَحْرُوم : قرية من عزلة الأَفْيُوش ، من ناحية مُدَيِّخِرَة ، والأَحْرُوم : من كندة في حضرموت^(٥) .

(٣١) الأَحْزُوق : قرية في حَرِيب القَرَامِش من نِهِم .

(٣٢) الأَحْزُوم : قرية في عُرْلة زَبِير من ناحية السَّبْرَة ، ويقال لها رِبَاط الأَحْزُوم .

(٣٣) الأَحْسُوم : عزلة في مَرِيس من ناحية قَعَطْبَة لَوَاء إب . وعزلة من خولان العالية .

(٣٤) الأَحْسُون : من نوابغ قرية التَّلَث من عزلة اليعادان من ناحية القَرَع قضاء العُدَيْن .

(١) السلوك ، والعقد الفاعر ، والمقود الأولى ١ / ٤٣٨ . وتحفة الزمان .

(٢) صفة الجزيرة ٢١٨ .

(٣) الأكليل ٢ / ٤٥٠ .

(٤) المياب ١ / ٢٣ .

(٥) الأكليل ٢ / ٢٦ .

(٣٥) الأَحْشُود : قرية من عزلة حُقَيْن من ناحية الحَزْم قضاء المُدَيْن .

(٣٦) الأَحْصُون : قرية من عزلة قَدَس ، قضاء الحُجْرِيَّة .

(٣٧) الأَحْطُوب : هم (بنو حاطب الخارفي) ويسكنون ظيره بنو حاطب

بالبون^(١) . والأَحْطُوب : قرية من عزلة المَرَاتِبِيَّة ، من جبل

حَبَشِي (ذَخِر) من أعمال قضاء الحُجْرِيَّة ، والأَحْطُوب : عزلة

من ناحية شَرْعَب قضاء تعز ، والأَحْطُوب قرية من عزلة الأَحْطُوب

من شَرْعَب ، والأَحْطُوب : قرية من عزلة الأَجْعُوم من ناحية الحَزْم .

(٣٨) الأَحْطُوط : بلد^(٢) من قضاء يريم ، غير معروف اليوم .

(٣٩) الأَحْظُور : بَطْن من أولاد مالك بن حَمِير^(٣) .

(٤٠) الأَحْقُول : بطن من بطون الَهَّان^(٤) وهي المعروفة الآن بقاع الحَقْل ،

من مخلاف ابن حاتم شمال عَائِثِيْن من قضاء آنس تابع لواء ذمار .

(٤١) الأَحْكُوم : عزلة من مخلاف الشَّامِيَّتِيْن من قضاء الحُجْرِيَّة .

وينسب إليها في المتأخرين الشيخ عبد الله بن علي الحَكِيمِي ،

كان من الرجال الذين آزرُوا الحركة الوطنية في اليمن ، وتولى

إصدار جريدة السَّلام في مدينة كارديف في بريطانيا . توفي بعدن

سنة ١٣٧٤ ، والأَحْكُوم : عزلة في أسفل الشعاور من الأَهْمُول

من حَبَشِيْن ، وترجع الآن إلى ناحية الحَزْم من المُدَيْن .

والأَحْكُوم : قرية من حَلِيد السَّلَمِي .

(١) الأَكْلِيل ١٠ / ٥٤ .

(٢) صفة الجزيرة ١٠٥ ، ١٢١ ، ٢١٥ .

(٣) الأَكْلِيل ١ / ١٣٦ .

(٤) الأَكْلِيل ٢ / ١٠٣ .

(٤٢) الأَحْلُول : بطن من الهان^(١) في قضاء آنس ، وهى المعروفة الآن بأحلال ، وينسب إليها القضاة بنو الحلالي . والأَحْلُول : قوم يسكنون قَحِيضَه من بنى مجيد^(٢) المعروفة اليوم ببلاد المَخاء من لواء تعز ، والأَحْلُول : من خولان قضاة^(٣) ، والأَحْلُول : من كندة في حضرموت .

(٤٣) الأَحْمُود : قرية من عزلة قداس من قضاء العُديين ، والأَحْمُود : من مُلحقات قرية الجبيل من عزلة المَزَاجِن ناحية الفرع ، قضاء العُديين .

(٤٤) الأَحْمُوس : الأَحْمُوس بن زيد بن الغوث^(٤) .

(٤٥) الأَحْمُوم : قبيلة وأكثرهم بدو رُحْل من حضرموت وينسب إليه التَّبِغ الحُمَيى أو الحُموى ، ويقال لها الآن الحُموم .

(٤٦) الأَحْنُوش : بطن في ربيعة بن مالك بن حَرْب بن عبدود بن وادعة^(٥) .

(٤٧) الأَحْيُوق : عزلة من ناحية الحُشا يسكنها الأَحْيُوق (من حَجَر ذى رعين^(٦)) ، وهى من أعمال قضاء القَمَاعرة تابع لواء تعز المعروفة الآن ببلاد الحَيْق : وهى حَيْق سُفْلا وحَيْق عُليا ، والأَحْيُوق : عزلة من المَشَاوِلَة من قضاء الحُجْرَة .

(٤٨) الأَحْدُود : من خولان قضاة^(٧) والأَحْدُود : جبيل في ناحية

(١) الأكليل ٢ / ١٠٣ .

(٢) صفة الجزيرة ٢٠٣ .

(٣) الأكليل ١ / ١٣٠ .

(٤) الأكليل ٢ / ٢٤٠ ، ٢٤٩ .

(٥) الأكليل ١٠ / ٤١ .

(٦) العقود الثلوية ٢ / ٢٨٨ .

(٧) سيرة الهادى ١٧٢ .

شَرْحَب ، والأخْدود : موضع في نجران ، وقعت فيها حادثة
الأخْدود المشهورة على يد الملك الحميري يوسف أثَّار المعروف
بذى نُواس ، ومكانه الهَجَر القدعة^(١) .

(٤٩) الأخدود : قرية من مخلاف أسفل من ناحية التعزية .

(٥٠) الأخدوع : عزلة في ناحية مَقْبَنَة ، وهى أَخْدوع أعلا ، وأخدوع
أسفل ، من قضاء المَخاء من أعمال لواء تعز .

(٥١) الأخروت : مخلاف باليمن^(٢) .

(٥٢) الأخروج : الأخروج بن العوث بن سعد ، وهو ما بين حَضُور
وهَوَزَن^(٣) . وهو اسم قديم لما يعرف اليوم بالْحَيْمَنَيْن الخارجية
والداخلية ، وبعض نواحي من حَرَّاز .

(٥٣) أخروق : عزلة من قضاء القَمَاعرة من لواء تعز .

(٥٤) الأخضور : قرية تدعى (بيت الأخضور) ، من عزلة وادى
حَجَّاج في وادى بَنَّا ، من ناحية حُبان .

(٥٥) الأخضوض : الأخضوض بن الأزمع بطنٌ من خولان قضاعة^(٤) .

(٥٦) الأخطور : قرية من عزلة الدَّامغ في ناحية السَّيَّان من قضاء
ذى السَّفال تابع لواء لب . وتقع فوق وادى تَخْلان من جهة
الشرق .

(٥٧) الأخْلود : عزلة من ناحية السَّيِّرة ، وعزلة أيضاً من مخلاف
الضُّرَبَات من ناحية مَقْبَنَة ، قضاء المَخاء ، وقال البُريقى في

(١) صفة الجزيرة ٣١٨ وميم ما استتم ١ / ١٢١ .

(٢) ميم البلدان ١ / ١٤٩ مرصد الاطلاع ١ / ٣٤ ، وميم ما استتم ١ / ١٢١ .

(٣) الأكليل ٢ / ٢٤٥ ، ٣٩٦ والأكليل ١٠ / ٩٩ وصفة جزيرة العرب ٢٣ / ٢٣١ .

(٤) الأكليل ١ / ١٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٥٦ .

تاريخه : ومن بلد الأخلود المشايخ أهل الكَدَهِية ، وهم من قبيلة
يسمون من بني غَلَّاب ، أصل بلدهم في المعافر فأول من اشتهر
منهم الشيخ غَلَّاب بن علي ، وهو الذي جعل الكَدَهِية رباطاً .
(٥٨) الأَخمور : بطن من الهان^(١) في قضاء آنس ، والأَخمور : عزلة
تعرف بأَخمور الخارج ، وقرية أيضاً من الحجرية . ومنها بطن
نزلوا مصر ، منهم زيد بن شعيب بن كليب الأَخموري^(٢)
والأَخمور : في همدان وهو غير معروف الآن^(٣) ، والأَخمور
بحضرموت^(٤) .

(٥٩) الأَخيوش : قرية من عزلة خِنَوَة شمال القَاعدة من قضاء ذي
السَّفال .

(٦٠) الأَدروب : عِدَادُه من صَعْفان من قضاء حَرَّاز^(٥) .

(٦١) الأَدروس : قرية من عزلة اليمن من مخلاف الضَّرَبَات ناحية
مَقْبَنَة قضاء المَخاء .

(٦٢) الأَدرون : الأَدرون بن عبد شمس^(٦) .

(٦٣) أَدقوم : قرية من عزلة دُبَّع الخارج من قضاء الحُجَريّة .

(٦٤) الأَديوم : قوم يسكنون في يَشْبَم من حضرموت^(٧) .

(٦٥) الأَذروح : الأَذروح بن سَدَد^(٨) .

(١) الأكليل ١٠٣ / ٢

(٢) الباب ٢٧ / ١

(٣) الأكليل ٢٤٧ / ٢

(٤) الأكليل ٢٦٣ / ٢

(٥) صفة الجزيرة ٢٢٩

(٦) الأكليل ١٠٠ / ٢

(٧) الأكليل ٢٦٣ / ٢

(٨) الأكليل ١٦٠ / ٢

(٦٦) الأذمور : الأذمور بالمُسْفَلَة من حضرموت^(١) ، والأذمور : قرية في عزلة جِذْرَار من التَّعْزِيَّة قضاء تَعِز من أعمال لواء تَعِز ، والأذمور : قرية من مخلاف الصَّلُو قضاء تَعِز .

(٦٧) الأرجوب : آل أرجوب من بني مَعَشَر من حضرموت^(٢) والأرجوب : قرية من عزلة الصافية من مخلاف الشَّامَيْتَيْن من قضاء الحَجْرِيَّة ، والأرجوب : قرية من بني شَيْبَة من مخلاف الشَّامَيْتَيْن .

(٦٨) الأرخوم : الأرخوم بن هوزن^(٣) .

(٦٩) الأرفود : من بلاد صَعْدَة .

(٧٠) الأرموس بن الأرموس بن أصبح بن عمرو بن الحارث ، وإليه ينسب كُتَيْب يَرَامِس في مَشْرِقِ عَدَن^(٤) .

(٧١) الأريوم : يريم بن لهيعة بن عبد شمس ، ويريم ذو رعين ، ويريم ذو الرُّمَحَيْن وأريوم همدان^(٥) والأريوم : في يافع^(٦) .

(٧٢) الأزقول : من بني كُتَيْب ، من سَحَار من بلاد صَعْدَة ، وتقع غرب صَعْدَة وشرق وادي عَلَف .

(٧٣) الأزنوم : هم بنو زُنَامَة من ولد هَانِي^(٧) من خولان العالية .

(٧٤) الأزبود : عزلة من قضاء المَخَاء تابع لواء تَعِز .

(٧٥) الأزهور : قرية يقال لها عَدَن الأزهور ، وعُزْلَة من ناحية السَّبْرَة

(١) الأكيل ٢ / ٣٧٧ .

(٢) الأكيل ٢ / ٣٧٩ .

(٣) الأكيل ٢ / ٢٤٨ .

(٤) الأكيل ٢ / ١٤٦ .

(٥) الأكيل ٢ / ٤٢٣ .

(٦) الأكيل ٢ / ٣٤٣ .

(٧) الأكيل ١ / ٣٥٣ .

من أعمال لواء إب . والنسبة إليها زاهرى ، والأزهور : قرية
من عزلة الخياشم من مخلاف شَمِير من ناحية مَقْبَنَة من قضاء
المَخَاء .

(٧٦) الأسدوح : قرية في عزلة المَشَاوِلة من قضاء الحُجْرَة .

(٧٧) الأسخور : قرية من عزلة الخَيَاشِم من مخلاف شَمِير ناحية مَقْبَنَة
من قضاء المَخَاء .

(٧٨) الأسروع : حى من ردمان . وهم بنو سارع المعروفين الآن في ناحية
السوادية ، من قضاء رداغ . والأسروع : من السكاسك (بنو سريع ^(١)) .

(٧٩) الأسلوم : أحد أولاد عَلِيَّان بن الحارث ^(٢) والأسلوم بن مواجد ^(٣) .

والأسلوم : قبيلة من ناحية خَلْدِير . والنسبة إليها السَلَمَى ، ولهذا
يقال لها خلدِير السَلَمَى . والأسلوم : بطن من جَمِير ^(٤) والأسلوم :
عُزْلَة من ناحية مُلَيْخِرَة ، وتتبع الآن ناحية الحَزَم . ووادى
الأسلوم تابع للسلالم من عُزْلَة قَصِيل من قضاء العُدَيْن .

(٨٠) الأسموخ : بطن من الهان من قضاء آنس ^(٥) ، وهو غير معروف
الآن .

(٨١) الأسموع : الأسموع بن حَبَّة بن زُرْعَة من مخلاف يافع ^(٦)
والأسموع : قرية من عزلة سَامِع تابع قضاء الحُجْرَة .

(١) الأكليل ٩ / ٢ .

(٢) الأكليل ٩٨ / ١٠ .

(٣) الأكليل ٧١ / ١٠ .

(٤) الا شقاق ٣٦ .

(٥) الأكليل ١٠٣ / ٢ .

(٦) الأكليل ٣٣٠ / ٢ .

(٨٢) الأَسْنُوم : قرية من عزلة الرِّعَازِع من ناحية المَقَاطِرَة من قضاء الحُجْرِيَة .

(٨٣) الأَسْهَوم : قرية من جبل مُعوَّد من مخلاف الشَّوافي ، من أعمال قضاء إِب .

(٨٤) الأَسْوُوق : بطن من الأَزْمَع من خولان قضاة ^(١) .

(٨٥) أَسِيوت : جبل مطل على مِرْيَاط من حضر موت ^(٢) .

(٨٦) الأَشْبُوب : من ولد شَبِيب من حضرموت ^(٣) .

(٨٧) الأَشْبُوط : عزلة وقرية من العُزلة من ناحية المقاطرة في قضاء الحُجْرِيَة .

(٨٨) الأَشْبُوم : شايِم بن يَزْأَن ^(٤) ، والأَشْبُوم : شايِم حضرموت .

(٨٩) الأَشْجُور : عزلة من ناحية ماوِية قضاء القماصرة .

(٩٠) الأَشْجُوف : قرية من عزلة الأمْجُود من ناحية السلام قضاء التعزية .

(٩١) الأَشْخُوب : قرية من مخلاف الصُّلُو من الحُجْرِيَة .

(٩٢) الأَشْرُوح : قرية من عزلة الشَّرَاجَة من ناحية بَقْرُس ، والأَشْرُوح : مَنَسَا ^(٥) من عزلة قَدَس من الحُجْرِيَة .

(٩٣) الأَشْرُوع : في العاقبة السُّفلى من قَضاء العُدَيْن ^(٦) .

(٩٤) الأَشْعُوب : عزلة في العُدَيْن من ناحية المُدَيِّخِرَة ، وعزلة في خَلِير ، وفيها تقع مدينة الجُوءَة ، ومنها بنو الشاعر ، منهم

(١) الإكليل ١/٣٢٥

(٢) مرآة الاطلاع ١/٦٥ ، ومعجم البلدان ١/٢٥١ .

(٣) الإكليل ٢/٣٧٧ . (٤) الإكليل ٢/٧٩ .

(٥) المسافر من العزلة ، وتتكون من ثلاث قرى .

(٦) الإكليل ٢/٩٠٨ .

أبو الحسن علي بن عمر بن إسماعيل بن زيد بن يحيى العزيرى .
كان فقيهاً فاضلاً^(١) . سكن بعضهم فى سامع وبعضهم فى
(إكْنَيْت) ، وقرية من عزلة الأيفوع من مخلاف المَواسِط من
الحُجْرِيَّة ، وقرية من مخلاف الصَّلُو من قضاء تعز ، والأشعوب :
قرية من عزلة المَلَاخِطَة من مخلاف شمير من ناحية مقبنة
قضاء المَخَاء .

(٩٥) الأشلوح : قبيلة فى صُهبان من ناحية السيَّان من ناحية السيَّان .
وفىها قرية تعرف بَعْدَن أَشْلُوح .

(٩٦) الأشمور : عزلة من كُحلان عَفَّار فى الغرب الشمالى من صنعاء .
والأشمورى : محلة تابع لقرية بيت المجذوب من عزلة الأعماس^(٢)
من ناحية السدَّة من قضاء يريم من لواء إب .

(٩٧) الأشموس : الأشموس بن مالك فى كندة من حضرموت^(٣)
وأشموس : قرية من مخلاف أعلا من ناحية السلام قضاء تعز .

(٩٨) الأشموم : الأشموم بن جيش بن الفائش^(٤) .

(٩٩) الأشنوم : قرية فى بنى أسعد من ناحية جبل الشرق من قضاء آنس .

(١٠٠) الأصبوب : يطلق على بنى الصباحى الساكنين فى حُبان .

(١٠١) الأصبور : قرية من عزلة المَلَاخِطَة من مخلاف شمير ناحية
مَقْبَنَة من قضاء المَخَاء من لواء تعز .

(١٠٢) الأصلوح : عزلة من قضاء حراز إليها ينسب بنو الصُّليحي^(٥)

ومنهم الملك الراعى على بن محمد الصُّلَيْحِي مؤسس الدولة

(٢) الأكليل ١٠ / ١٠٥ .

(٤) بلوغ المرام ٢٤ .

(١) السلوك ، والمقد الفاجر .

(٣) الأكليل ٢ / ٢٤ .

الصِّلَاحِيَّة . والأَصْلُوح : عزلة في ريمة ، وعزلة في مخلاف بَنَعْمَان
من وُصَاب العَالِي .

(١٠٣) الْأَصْنُوع : بلد بين الضالْع والحواشِب ^(١) .

(١٠٤) الْأَصْوُوت : بلد من يافع ^(٢) .

(١٠٥) الْأَصْبُور : عُزْلَةٌ في قضاء الْقَمَاعِرَة من أعمال لَوَاءِ تَعَز ، وعُزْلَةٌ
من ناحية الْحَزَم من قضاء الْعُدَيْن .

(١٠٦) الْأَطْمُول : بطن من الْأَشْعُوب والنسبة إليها الطُمَيْلِي . ومنها
أَبُو مُحَمَّد عبد الملك بن محمد الطُمَيْلِي كان فقيهاً عارفاً تفقه
في بداية أمره بأهل تَعَز ثم صار إلى الدَّنَبِيَّتَيْن فآخَذَ عن الإمام
عَلِي بن الحسن الْأَصْبَحِي . توفي سنة ٧٢٤ ^(٣) .

(١٠٧) الْأَطْلُوم : بطن من الهان ^(٤) من قضاء آنس . وهو المعروف الآن
بِظُلَيْم من مخلاف بَنِي خَالِد .

(١٠٨) الْأَطْهُور : قرية من عزلة الْأَقْرُوض من ناحية الْمِسْرَاح قضاء تَعَز .

(١٠٩) الْأَعْبُود : نسبة إلى الْأَعْبُود من السكاسك . منهم ذُو الْقَيْلِ ذُو
عِيدَان .

(١١٠) الْأَعْبُوس : عزلة من ناحية الْقَبِيْطَة ، من قضاء الْحُجْرِيَّة .

(١١١) الْأَعْبُول : حَرَى بن ذِي عَابِل ^(٥) .

(١) الأكليل ١ / ١٢٤ ، ٢ / ٢٦٢ .

(٢) الأكليل ٢ / ٣٤٣ .

(٣) السلوك والمقد الفاجر .

(٤) الأكليل ٢ / ١٠٣ .

(٥) الأكليل ٢ / ١٠٩ .

(١١٢) الأعجول : قرية من عَزلة اليُوسُفِيِّين (بنى يوسف) من ناحية القَبِيْطَة .

(١١٣) الأَعْدُوف : عزلة من مخلاف الضَّرِيَّات من ناحية مَقْبِيَة قضاء المخاء من لواء تعز .

(١١٤) الأعدول : هم بنو العدلي ، بطن من الحضارمة ، منهم أبو عبد الرحمن عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي قاضي مصر المتوفى سنة ١٧٤^(١) .

(١١٥) الأعدون : نسبة إلى عدن ، وهم قوم يسكنون في بنى الجبل من لحج^(٢) ، وأعدون : قرية من ناحية مَقْبِيَة من لواء تعز ، والأعدون : في ذى السفال .

(١١٦) الأعروُد : أعروود الجبل قرية من عزلة السَّوَا ، من المواسط من قضاء الحُجْرِيَة وأعروود : وادٍ أيضاً من عزلة السَّوَا .

(١١٧) الأعروش : قبيلة من خولان العالية^(٣) وينسب إليها القضاء بنو العرشي ومنهم القاضي حسين بن أحمد العرشي صاحب كتاب « بلوغ المرام في شرح مُسْك الختام » والأعروش : عزلة في حُجْرَة ابن مَهْدَى من الحِيمة الخارجية والأعروشين تشية .
أعروش : قرية من بنى شَيْبَة من قضاء الحُجْرِيَة .

(١١٨) الأعروق : عزلة من القَبِيْطَة من قضاء الحُجْرِيَة . وأعروق أَيْامَة : قرية قريبة من حص الشَدَف : سكن فيها أبو محمد عبد الله بن مهدي بن زيد العُرَيْقِي . تفقه بآبِن اليَقْطَان كما تفقه بسيف السنة

(١) الأكليل ٢ / ٣٧٨ واللباب ١ / ٥٩ .

(٢) صفة الجزيرة ٢٠٤ . (٣) الأكليل ١ / ٣٤٧ .

الإمام البرقي ، وجُلَّ روايته للحديث والفقہ عنه . وكان دقيق
النظر ثاقب البصيرة اتضح له من مسائل الخلاف ما لم يتضح
لغيره من فقهاء عصره .^(١) ، وقرية من عزلة الأمجد من ناحية
السلام من قضاء تعز .

(١١٩) الأعروم : قرية من عزلة المفتاح من قضاء النادرة .

(١٢٠) الأعشور : عزلة من مخلاف العود ، وفيه تقع خرابة مدينة
جيشان مركز مخلاف جيشان^(٢) وهو ما يعرف الآن بمخلاف
العود ، وبلاد قعطبة من (ذى رعين) .

(١٢١) الأعصوم : (عُصمان بن الخارف) بطن ، وإليه ينسب وادي
عُصمان من بلاد حاشد^(٣) .

(١٢٢) الأعصود :^(٤) بلد من نواحي الضالع لا يعرف مكانه اليوم .

(١٢٣) الأعكوب : قرية في ناحية كُسمَة من قضاء ريمة .

(١٢٤) الأعكور : قبيلة من السكاسك ، وينسب إليها الفقيه محمد بن
علي بن عيسى العكاري من قرية العماكرة ، وتقع شمال قرية
الذئبتين من الجند ، تفقه بالإمام الأصبحي . توفي سنة
٧٠١^(٥) .

(١٢٥) الأعلوم : عزلة في المواسط من قضاء الحجرة .

(١٢٦) الأعصور : من عزلة عماعمه من قضاء القماعة من لواء تعز .

(١) المقد الفاخر .

(٢) صفة الجزيرة ٢١٩ .

(٣) الأكليل ١٠ / ٥٤ وسيرة الهادي ١٢٥ .

(٤) الأكليل ٢ / ٣٤٦ ، وصفة الجزيرة ١٧٩ .

(٥) تحفة الزمن ، والسلوك ، المقد الفاخر ، والعقود القولية ١ / ٣٣٦ .

والأعمور : قرية من عزلة الزعازع من المقاطرة من قضاء الحُجْريَّة^(١) والأعمور : عزلة من ناحية التعزية .

(١٢٧) الأعموس : مَنَسَا من عُزلة (بنى على) من ناحية الحَزَم ، قضاء المُدِين ، وكانت قبل ذلك من ناحية حُبَيْش .

(١٢٨) الأعموق : بطن من المعافر ، منهم أبو عبد الرحمن عُقبة بن نافع المعافري الأعموق . توفي بالإسكندرية سنة ١٩٦^(٢) والأعموق : قرية من عزلة الشَّوَيْفَة من ناحية خُدَيْر قضاء القماعره ، وأعموق : قرية من زَرْيَقَة اليمن من ناحية المقاطرة الحُجْريَّة .

(١٢٩) الأعنود : قبيلة تقع ما بين لَحْج غرباً وأبَّين شرقاً وكان منها جماعة يسكنون أبَّين وعدن ، وينسب إليها أبو بكر بن أحمد العَنَدِي^(٣) الشاعر الأديب وهو الذى وَهَمَ في لقبه كثير من الناس فسموه العَبْدِي أو العَبْدِي ، والصحيح ما ذكرناه .

(١٣٠) الأعهوم : قبيل منهم بقية يسكنون عُهامَة من السكاسك^(٤) من ناحية خُدَيْر من قضاء الحُجْريَّة^(٤) والأعهوم : قرية من عزلة خُدَيْر السلمي ناحية خُدَيْر من قضاء القماعره .

(١٣١) الأعيون : قبيلة يسكن بعض أفرادها في الجانب البانى من أعمال الجند ، وينسب إليها الفقيه أبو بكر ابن يحيى بن إسحاق العيَّانى من قرية عُيَّانه من مَقَمَح . كان عالماً كبيراً تفقه بالإمام

(١) السلوك .

(٢) الباب ١ / ٦٠ .

(٣) تحفة الزمن ، والسلوك ، وثمر عدن ٢ / ٢٤٢ .

(٤) صفة الجزيرة ١٣٨ .

سيف السنة البرنهي . مات في جبا سنة ٦٢٨^(١) .

(١٣٢) أعذور : عزلة وقرية من مخلاف ميراب من ناحية مقبنة
من قضاء المخا .

(١٣٣) أعروز : قرين من مخلاف ميراب ناحية مقبنة قضاء المخا .

(١٣٤) الأغلق : من قبائل زبيد في نجران^(٢) .

(١٣٥) الأغمور : عزلة من قضاء حراز .

(١٣٦) الأغيوث : قرية في بلاد الركب من أعمال زبيد .

(١٣٧) الأغيوم : بلد في سافلة حضور^(٣) وهو الآن من أعمال الحيمة ،

والأغيوم بن شهير بطن بحراز ، إليهم ينسب عز الأغيوم^(٤) .

(١٣٨) أفتوح : جبيل أفتوح : من عزلة باهر من قضاء القماعة من
لواء تعز .

(١٣٩) الأفتول : من صباره^(٥) .

(١٤٠) الأفجوج : قرية من دُبج الخارج .

(١٤١) الأفويح : وادٍ في معشار الشَّعبانية من التعزية .

(١٤٢) الأفيوش : عزلة من ناحية مديخرة من قضاء العدين وهي ذى

فأش^(٦) وينسب إليها الإمام زيد بن الحسن القاشي المقيبور

(١) السلوك ، والمقد الفاهر ، والمقد اللؤلؤية ١ / ٤٨ وتحفة الزمن وطبقات الخواص

. ١٨١

(٢) صفة الجزيرة ٢٥٣ ، ٢٧٧ .

(٣) صفة جزيرة العرب ٢٣٠ .

(٤) الأكليل ٢ / ١٠٠ .

(٥) صفة الجزيرة ٣١٥ .

(٦) صفة الجزيرة ١٣١ .

في الجماعى^(١) وقال الحمداني : أولد دمت الأفيوش^(٢) .

(١٤٣) الأَقْحُوز : قرية بجوار قرية السلامة^(٣) من أعمال ناحية حَيْس .

والأَقْحُوز : عزلة من مِخْلَاف شَمِير من ناحية مَقْبَنَة .

(١٤٤) الأَقْدُوم : الأَقْدُوم بن الأَسُوق^(٤) .

(١٤٥) الأَقْرُون : قرية من عزلة الصَّبِي من ناحية المَخَادِر قضاء إِب .

(١٤٦) الأَقْرُوض : يطلق على أكثر من مكان في جبل صبر ، ومنها عزلة

كبيرة من ناحية المِصْرَاح (المِصْرَاح) من قضاء تعز ، والأَقْرُوض :

تابع قرية من عزلة اليُوسُفِيَّين من قضاء الحُجْرِيَّة ، والأَقْرُوض

في عزلة قَدَس ، وهى أقْرُوض أَعْلَا ، وأَقْرُوض أَسْفَل ، والأَقْرُوض :

قبيلة في لَحْج وينسب إليها على بن أبى بكر بن عبد الله بن داود

القُرَيْضِي ، والأَقْرُوض : بلد في نَجْرَة من قضاء حَجَّة ، والأَقْرُوض :

قرية في الجَنْدِيَّة السُّفْلَى .

(١٤٧) الأَقْطُون بن زيد بن شيان^(٥)

(١٤٨) الأَقْهَوم : من بلاد شَطَب^(٦) .

(١٤٩) الأَقْيُوس : قبيلة من عزلة المِخْلَاف من قضاء تعز ، والأَقْيُوس :

قرية من عزلة قنادر من مِخْلَاف خَدِير البُرَيْس من قَضَاء

القِمَاعِرَة ، والأَقْيُوس : قرية من مِخْلَاف الصِّلُو من قضاء تعز ،

(١) تحفة الزمن ، طبقات الشافعية الكبرى ٧ / ٨٥ وطبقات فقهاء اليمن ١٥٥ .

(٢) الأَكْلِيل ١ - ١٢٧ .

(٣) طبقات الخوارج ١٧٥ .

(٤) الأَكْلِيل ١ / ٣٥٣ .

(٥) المقد القاهر .

(٦) الأَكْلِيل ٢ / ٣٦٩ .

(٧) السط العالي الثمن ١٢٣ .

وثلاث أقيوس : من مخلاف أعلا ناحية السلام من قضاء نعر ،
وثلاثين أقيوس من مخلاف أعلا ناحية السلام من قضاء نعر .
وأقيوس : قرية من عزلة مرعيت من ناحية صبر الموادم .

(١٥٠) الأقيون : بطن من حمير ، يسكنون شِباب حمير ^(١) ولهذا يقال
لها شباب أقيان نسبة إلى الأقيون ، ويقال لها أيضاً شِباب كوكبان .
(١٥١) أكبور : أكبور عرايب من عزلة مَعِير من قضاء القماعة من
لواء نعر .

(١٥٢) الأكبوش : قرية من عزلة الأحكوم من الحُجْرية . وهَيْجَة
الأكبوش : قرية من عزلة أكاحلة من ناحية المقاطرة .

(١٥٣) الأكحول : عزلة من ناحية المقاطرة . وذا الأكحول : موضع في
وادي الرضمة تحت حَيْد الجَرَّوب من عزلة سَوْدَان . ناحية
خبان .

(١٥٤) أكروب الجبل : قرية من عزلة اليُوسفين من قضاء الحُجْرية .
(١٥٥) الأكروف : عزلة من ناحية مُذِيخرة من قضاء العُدين ، وهي الآن
من ناحية السلام قضاء نعر .

(١٥٦) الأكسود : قرية من عزلة بنى مُنْبَه . من قضاء يريم من قضا
وتقع بجوار ظفار ذى ريدان العاصمة الحِميرية .

(١٥٧) الأكسوم : الأكسوم بن الأسود بن ياسر بن ذى مناخ من
العُدين ^(٢) ، وأكسوم بن سويد بن حسان المناخي ^(٣) .

(١) الأكليل ١ / ١٢٠ .

(٢) الأكليل ٢ / ٩٣ ، ١٥٧ .

(٣) الأكليل ٢ / ٤١٩ .

- (١٥٨) الأكلوع : عزلة من مخلاف ويراب من ناحية مقبنة .
- (١٥٩) الأكلوس : من بنى مهاجر^(١) في مشارق قعطة .
- (١٦٠) الأكلوم : بلد من جبل عيال يزيد من قضاء عمران ، وتقع شرق السودّة في الشمال الغربي من صنعاء .
- (١٦١) ألبون : قرية في عزلة بنى سيف من المواسط الحُجْريّة .
- (١٦٢) الأمجود : عزلة من ناحية الحزم ، وهو أمجود أعلا ، وأمجود أسفل . وينبع الآن ناحية السلام من قضاء تعز ، والأمجود : عزلة من قضاء المخاء وهو بنو مجيد . والأمجود : عزلة في ناحية الحشا .
- (١٦٣) أمحوز : قرية من ناحية مقبنة من لواء تعز .
- (١٦٤) الأمرو : قبيل وعزلة من ناحية الشاهل في قضاء الشرفين^(٢) والأمرو : قرية في جبل مسور المنتاب من بلاد (لاعة) .
- (١٦٥) الأملاك : قبيلة من مذحج ، ومنها الأملاك بن ردمان^(٣) والأملاك ابن الحارث بن شرحبيل^(٤) والأملاك بن بلدة بن يافع^(٥) والأملاك : عزلة في ناحية الشعر من لواء إب ، وتقع فيها قرية الرضائي مركز الناحية . وهي أملاك رُعَيْن^(٦) وفي هذه العزلة تقع قرية المَلْحَكِي وكانت قرية مشهورة بالفقهاء ، والأملاك : عزلة في ناحية مَذْيَخْرَة .

(١) صفة الجزيرة ١٧٩ .

(٢) الأكليل ٢ / ٣٥ .

(٣) الأكليل ٢ / ٤١ - ٤٢٧ والباب ١ / ٦٧ .

(٤) الأكليل ٢ / ٣٣٧ .

(٥) الأكليل ٢ / ٣٤٤ ، ٣٤٨ .

(٦) تحفة الزمن ، وصفة الجزيرة ١١٨ والأكليل ٢ / ٣٣٦ .

(١٦٦) الأَمْهُور : منطقة من عزلة الرامية العُليا من أعمال ناحية السُّخنة .
من قضاء بيت الفقيه لواء تهامة وتنطق الآن المَمْهُور .

(١٦٧) الأَنْبُود : قرية من ناحية المقاطرة ، ومنها الشيخ عبد الرزاق
صالح النابهي ، وقرية من عزلة المشاولة من المواسط ، وقرية من
عزلة الشعوبة من المواسط ، وعزلة في ناحية المواسط .

(١) الأَنْبُوع (١٦٨)

(١٦٩) الأَنْجُود : قرية من عزلة الأعروق ناحية القَيْيطة من قضاء
الحُجْرِيَّة . وقرية من عَزلة قَلَس من المواسط من الحُجْرِيَّة .

(١٧٠) الأَنْحُوب : ناحِب بن بدر بن الخارف^(٢) وبنو ناحِب في ريعه .

(١٧١) الأَنْعُوم : بطن من حِمير في حراز^(٣) والأَنْعُوم : قرية من ناحية
المدْيَخرة من قضاء العليين . والأَنْعُوم : قرية من جبل حَبْشَى
(ذخر) .

(١٧٢) الأَنْقُور : قال الزبير : موضع باليمن . وقال أبو دَهبل :

مَنى دَفَعنا إلى ذى مَيْعة نَتَق كالذَّيب فارقة السلطان والروح
وواجهتْنا من الأَنْقُور مَشِيخة كَلَّهم حين لاقونا الدِّبابِيح^(٤)

(١٧٣) الأَنْمُور : قرية في عزلة إِصرار من مخلاف حُمَر من قضاء القماعة
(لواء تعز) .

(١٧٤) الأَنْهُوم : قرية من عزلة اليعادن من ناحية القَرْع قضاء العُليين .

(١) طبقة فقهاء اليمن ١٠٥ .

(٢) الأكليل ١٠ / ٥٥ .

(٣) الأكليل ٢ / ٢٨٤ ، وصفة الجزيرة ٢٢٩ .

(٤) مرآة الاطلاع ١ / ٩٨ ومسح البلدان ١ / ٣٦٣ .

(١٧٥) الأَهْجُور : قبيل ، ومسكنهم العرفة من سرور يافع^(١) وهم بنو هجر^(٢) ، والأَهْجُور : بطن من المعافر ، ومنها أبو الفرج فهد ابن منصور المعافري الأَهْجُورِي ، توفي بمصر سنة ١٤٨^(٣) . والأَهْجُور : قرية من عُزلة خدير السلمي . قضاء القماعة من لواء تعز .

(١٧٦) الأَهْجُوم : قرية من عزلة قَدَس من مخلاف المواسط (الجُبَرِيَّة) . (١٧٧) الأَهْزُوم : قرية من مخلاف أسفل من ناحية التعزية قضاء تعز . (١٧٨) الأَهْزُون : قوم يسكنون جبل جَحَاف ، ومنهم فقهاء أخيار ، مثل محمد بن سعيد الهزني ، كان فقيهاً ورعاً ، ينسبون إلى جد لهم يقال له هزان^(٤) .

(١٧٩) الأَهْصُوع : قرية من مخلاف أعلا من ناحية السلام من قضاء تعز .

(١٨٠) أَهْفُور : محل تابع لِعُزلة الأسود من قضاء القماعة من لواء تعز .

(١٨١) الأَهْلُول : ذى أهلول : قرية في عزلة بنى سبأ من قضاء يريم . (١٨٢) الأَهْمُول : عزلة في وصاب والأَهْمُول عزلة في ناحية القرع من قضاء العُدين ، وهي تشرف على الأشاعر من تهامة ، والأَهْمُول : منطقة تمتد من موزع جنوباً إلى حَيْس شمالاً وينسب إليها الفقيه علي بن موسى الهاملي . كان فقيهاً كبيراً عظيم القدر كبير النفس .

(١) الأكليل ٢ / ٣٦٩ .

(٢) صفة الجزيرة ١١٧ .

(٣) الباب ١ / ٧٦ .

(٤) تحفة الزمن ، والمقد الفاعل .

مسموع الكلمة في قومه ، وجيهاً عند الأمراء والملوك وكان فصيحاً
له أشعار ، توفي لبضع وعشرين وسعمائة . وكان ابنه أبو بكر
الملقب سراج الدين من فقهاء الحنفية توفي بزبيد سنة ٧٦٩^(١)
والأهمول : ممسا من عزلة الشعاور وكانت تتبع ناحية حبش ،
وصارت تتبع ناحية الحزم .

(١٨٣) الأهنوم : بلد واسع^(٢) في الشمال الغربي من صنعاء على بعد
أربعة أيام مشياً على الأقدام ، فيه كثير من هجر العلم .

(١٨٤) الأهيون : بطن من الأزد^(٣) .

(١٨٥) الأوزوع : عزلة من ناحية القبيطة من الحُجْرية .

(١٨٦) الأوسون : من حمير^(٤) .

(١٨٧) الأيدوع : بطن من حمير في خولان قُضاة ، والأيدوع : من
حضر موت ، وينزلون في يَشْبَم^(٥) .

(١٨٨) أيزوع : قرية من عزلة القبيطة ناحية القبيطة .

(١٨٩) الأيزون : من حمير ومنه يَشْبَم ، والأيزون : في مَرَحَه . والأيزون
في لُحج ، والأيزون في شَبَوَه نسبة إلى ذى يزن القيل الجميري^(٥) .

(١٩٠) الأيفوع : عزلة من مخلاف المواسط من الحُجْرية . وقرية أيفوع

الجبيل في عزلة اليوسفيين من القبيطة ، وأيفوع الفهيفض أيضاً

من عزلة اليوسفيين ، وعزلة أيفوع أسفل من ناحية السلام قضاء

تعز ، والأيفوع في العُدين وهو أيفوع أعلا وأيفوع أسفل^(٦)

وهو منسوب إلى يافع^(٦) .

(١) طبقات الخواص ٨٨ ، والمقد الفايخر .

(٢) الأكليل ١ / ٢٧٠ والأكليل ١٠ / ١٠٧ ، ١٠٨ سيم ما سيم ١ / ٢٠٦

(٣) الأكليل ٢ / ٤٥٠ . (٤) الأكليل ٢ / ٢٦٣ ، ٤٤٩ .

(٥) الأكليل ٢ / ٢٦٣ . (٦) صفة الجزيرة ٢٠٩ .

التعريف بالخطوط

(٣)

ضوء القبس المنير لرموز رجال الجامع الصغير

تأليف

أحمد مكى الحموى الحنفى

تحقيق : الدكتور محمد باقر علوان

قبل أكثر من سنتين كنا قد حققنا ثلاث أراجيز في رموز الجامع الصغير لجلال الدين السيوطى (١٤٤٥هـ / ١٩١١م - ١٥٠٥م^(١)) ونشرناها في مجلة معهد المخطوطات^(٢). وعثرنا قريباً على أرجوزة رابعة في رموز الجامع الصغير ، وآثرنا تحقيق هذه الأرجوزة ونشرها إنمأً للفائدة .

لهذه الأرجوزة مخطوطتان محفوظتان الآن في مجموعة جاريت في مكتبة جامعة برنستون تحت الأرقام ٧٣٠ هـ و ٧٣٢ هـ . المخطوطة الأولى تحتوى على ورقتين بمقياس ١٩,١ × ١٣,١ سم . وهى لا تحمل عنواناً ولا تاريخ نسخ ، ولكن أحد الذين قرؤوها أو اقتنوها وضع قصاصة صغيرة في المخطوطة تحمل الكلمات التالية : « منظومة في ضبط رموز كتاب الجامع الصغير لجلال السيوطى نظم العلامة أحمد بن مكى الحنفى فرغ منها سنة ١٠٥٦ و الظاهر أنها بخط ناظمها وهى في ورقتين » .

أما المخطوطة الثانية فهى الأخرى تحتوى على ورقتين بمقياس ١٤,٦ × ٢٠ سم ؛ وعلى الرغم من أنها لا تحمل تاريخ النسخ ، فإنها تحمل العنوان التالى :

(١) راجع عنه الأعلام ٤ : ٧١ - ٧٣ ، سيم المؤلفين ٥ : ١٢٨ - ١٢٩ .

(٢) راجع المجلد ١٨ ، العدد الأول ، ص ١٥١ - ١٥٨ .

« ضوء القبس المنير لرموز رجال الجامع الصغير لفاضل زمانه وليب وقته وأوانه الحبيب النسيب السيد أحمد الحموى الحسى أدام الله نفعه آمين . تم . »
 إن ادعاء أحد قراء المخطوطة الأولى أنها - احتمالاً - بخط المؤلف لم يقنعنا أنها فعلاً بخطه لكثرة الأخطاء الواردة في المتن ، ومع هذا فقد اعتبرناها الأصل لأنها أتم ، ولأن احتمال كونها بخط المؤلف أكبر . ولهذا فقد اتخذنا من المخطوطة الأولى التي رمزنا لها بالحرف أ أساساً لتحقيقنا لهذه الأرجوزة .

أما المخطوطة الثانية التي رمزنا لها بالحرف ب فلإنها واضحة الخط ومشكولة شكلاً تاماً وأخطأوها قليلة جداً .

ضوء القبس المنير لرموز رجال الجامع الصغير

- ١ - يقول من وثى سطور منك^(١) الحسى أحمد بن مكى^(٢)
- ٢ - الحمد لله على نعمائه حمداً يُبارى الوقر من آلائه
- ٣ - ثم الصلاة والسلام سرمداً على نبيه الشفيع أحمداً
- ٤ - وآله وصحبه من طرزوا بروء مجده وسبقاً أحرزوا^(٣)
- ٥ - ما غنت الورقاء في الرياض وغرد القمرى على الحياض^(٤)
- ٦ - وبعد فالقصود من نظم الدرر ضبط رموز جامع حاز الغرر
- ٧ - من الأحاديث الصحاح سنداً لجبر عصره السيوطى بكداً
- ٨ - فالخاء رمز للبخارى قدرقم^(٥) والميم رمز لمسلم الفرد العلم^(٦)

(١) ق أ : « وشا ... مكى » .

(٢) لم نقف على ترجمة أحمد بن مكى في المصادر التي بين أيدينا . والبيت غير موجود في ب .

(٣) ق ب : « سيفاً » .

(٤) ق ب : « النياض » .

(٥) المعنى : خ رمز لصحيح محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخارى (١٩٤ هـ / ٨١٠ م - ٢٥٦ هـ / ٨٧٠ م) .

(٦) المعنى : م رمز لصحيح مسلم بن الحجاج النيسابورى (٢٠٤ هـ / ٨٢٠ م - ٢٦١ هـ / ٨٧٥ م) .

- ٩ - والقاف للإثنين رَمَزُ يافى^(١) كذا لبي^(٢) داود دالٌ بُتاً^(٣)
- ١٠ - والتاء رَمَزُ للإمام الترمذى^(٤) والنسائى نوناً أراد فاحنذ^(٥)
- ١١ - كذلك لابن ماجه الها فاسمع^(٦) وأربعٌ هنديٌ تلك الأربع^(٧)
- ١٢ - كذا ثلاثٌ رقمٌ هنديٌ رَسَمَ^(٨)
- ١٣ - حاءٌ وميمٌ أحمدٌ في مسئلة^(٩) عين وميمٌ لابنه في زائده^(١٠)
- ١٤ - والكاف رَمَزُ الحاكم الفرد الذكى^(١١) مُقيداً في غير ذا المستدرك^(١٢)

(١) المعنى : ق يرمز لصحيح البخارى ولصحيح مسلم معاً .
 (٢) ق ب : « لآب » . وقد اضطر النظم إلى الوصل تمشياً مع الوزن .
 (٣) المعنى : د يرمز لسنن أبى داود بن الأشعث (٢٩٢ هـ / ٨١٧ م - ٢٧٥ هـ / ٨٨٩ م) .
 (٤) المعنى : ت يرمز للجامع الصحيح لمحمد بن عيسى الترمذى (٢٩ هـ / ٧٢٤ م - ٢٧٩ هـ / ٧٩٢ م) .
 (٥) ق أ ب : « فاحنذى » . والمعنى : ن يرمز لسنن أحمد بن على بن شعيب النسائى (٢١٥ هـ / ٨٣٠ م - ٣٠٣ هـ / ٨٨٧ م) .
 (٦) ق أ : « فاسمى » . والمعنى : ه يرمز لسنن محمد بن يزيد بن ماجه (٢٠٩ هـ / ٨٢٤ م - ٢٨٣ هـ / ٨٨٧ م) .
 (٧) يعنى بأربع هندي : الرقم ٤ ، ويرمز هذا الرقم لسنن ابن ماجه ولسنن النسائى ولسنن أبى داود وللجامع الصحيح للترمذى .
 (٨) المعنى : الرقم ٣ يرمز لسنن النسائى ولسنن أبى داود وللجامع الصحيح للترمذى .
 (٩) المعنى : حم يرمز لسنن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤ هـ / ٧٨٠ م - ٢٤١ هـ / ٨٥٥ م) .
 (١٠) المعنى : عم يرمز للروايد لعبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل (٢١٣ هـ / ٨٢٨ م - ٢٨٨ هـ / ٩٠١ م) .
 (١١) ق ب : « الركب » .
 (١٢) أخذنا هنا برواية ب ، لأن الشطر في ١ يحتوى على كلمة مطموسة ، وفيه : « إن لم يكن رواه ... في المستدرك » .

- ١٥ - فإن يكن به رواه أَطْلَقَ فاحفظ نظاماً روضه تأنقاً^(١)
- ١٦ - خاء ودال للبخارى في الأدب^(٢) تاء وخاء له بتاريخ نسب^(٣)
- ١٧ - حاء وباء لابن حبان الذكي^(٤) وذلك في صحيحه فاستمسل^(٥)
- ١٨ - وللإمام الحافظ الطبراني طاء وباء في كبير عان^(٦)
- ١٩ - والطاء مع سين له في الأوسط^(٧) والصاد والطاء في صغير اضبط^(٨)
- ٢٠ - ولابن منصور سعيد في السنن صاء غصون الطرس فاتبع ذا السنن^(٩)
- ٢١ - ولابن أبي شيبة إذا الفهم شين تلوح في خلال الرقم^(١٠)
- ٢٢ - وللإمام عابد الرزاق عين وباء جامع الأحاديث^(١١)
- ٢٣ - عين لبي يعلو^(١٢) وذو في مسنده^(١٣) قاف وطا للدارقطني فاقتد

(١) المعنى : لك رمز للمستدرك على الصحيحين لمحمد بن عبد الله بن حنبلية النيسابوري المعروف بالحاكم (٨٣٢١ / ٩٣٣ م - ٤٠٤ / ١٠١٤ م) ، وهذا وإذا ذكر السيوطي شيئاً من غير المستدرك فإنه سينه عليه .

(٢) المعنى : خد رمز للأدب المفرد للبخارى .

(٣) المعنى : تخ رمز لتاريخ البخارى .

(٤) في ب « الزكي » .

(٥) المعنى : حب رمز للسند الصحيح لمحمد بن حبان (ت ٣٥٤ / ٩٦٥ م)

(٦) المعنى : طب رمز للمعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (٨٢٦٠ - ٨٧٣ م) .

(٧) المعنى : طس رمز للمعجم الأوسط للطبراني .

(٨) المعنى : طص رمز للمعجم الصغير للطبراني .

(٩) المعنى : ص رمز لسنن سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني (ت ٢٢٧ / ٨٤٢ م)

(١٠) المعنى : ش رمز لسند عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (١٥٩ / ٧٨٦ م - ٢٣٥ / ٨٤٩ م) .

(١١) المعنى : عب رمز للجامع الكبير لعبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني (١٢٦ / ٧٤٤ م - ٢١١ / ٨٢٥ م) .

(١٢) راجع الهامش ٢ ص ١٤٤ . وفي ب « لآبي » .

(١٣) المعنى : ع رمز لسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى (ت ٣٠٧ / ٩٠٩ م)

- ٢٤ - وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ضَمِنَ السُّنَنَ ^(١) فَإِنْ يَكُنْ بِهَا فَاطْلَاقٌ عَلَنَ ^(٢)
 ٢٥ - فَأَمَّا وَرَاءَ الْإِمَامِ السَّيْلَمِيِّ بِمُسْنَدِ الْقُرْدُوسِ يَأْذَا الضَّيْعَمَ ^(٣)
 ٢٦ - لَيْسَ ^(٤) نَعِيمٌ فِي كِتَابِ الْحَلِيَّةِ ^(٥) حَاءٌ وَلَا أَمْ يَا أَخِي أَثْبِتَ ^(٦)
 ٢٧ - فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ رَمَزُ الْبَيْهَقِيِّ هَاءٌ وَبَاءٌ فَاجْنِي زَهْرَ الْمُنْطَقِ ^(٧)
 ٢٨ - وَالْحَاءُ مَعَ قَافٍ لَهُ ضَمِنَ السُّنَنَ

- كِتَابِهِ الْبَدِيعِ ذِي الْجَمْعِ الْحَسَنِ ^(٨)
 ٢٩ - عَيْنٌ وَدَالٌ يَعْدُهُمَا لَابِنِ عَدِي ^(٩) رَمَزُ بِكَامِلِ الْحَدِيثِ فَاهْتَدِ ^(١٠)
 ٣٠ - وَالْعَيْنُ مَعَ قَافٍ عَقِيلِي وَصَفَا ^(١١) وَذَلِكَ رَمَزٌ فِي كِتَابِ الضَّعْفَا ^(١٢)
 ٣١ - وَالْخَاءُ ثُمَّ الطَّاءُ لِلْخَطِيبِ فِي غَيْرِ تَارِيخٍ لَهُ عَجِيبٍ ^(١٣)

(١) في ب «وذا مقيداً له لا في السن» .

(٢) المعنى : قط يرمز لسنن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (٣٠٦ هـ / ٩١٩ م - ٣٨٥ هـ / ٩٩٥ م) ، وإذا ذكر السيوطي غير هذا من كتبه فسيب عليه .

(٣) المعنى : فر يرمز لمسنن القردوس لشهر دار بن شيرويه (٤٨٣ هـ / ١٠٩٠ م - ٥٥٨ هـ / ١١٦٣ م) .

(٤) راجع الهامش ٢ ص ١٤٤ . وفي ب : «لآب» .

(٥) في أ : «الحلي» .

(٦) المعنى : حل يرمز لحلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأحمد بن عبد الله الأصبهاني (٣٣٦ هـ / ٩٤٨ م - ٤٣٠ هـ / ١٠٣٨ م) .

(٧) في أ : «المنطق» . والمعنى : هب يرمز للجامع المصنف في شعب الإيمان لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤ هـ / ٩٩٤ م - ٤٥٨ هـ / ١٠٦٦ م) .

(٨) المعنى : هف يرمز لسنن البيهقي .

(٩) المعنى : عد يرمز للكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة لعبد الله بن علي (٢٧٧ هـ / ٨٩٠ م - ٣٦٥ هـ / ٩٧٦ م) .

(١٠) في أ وب : «فاهتدي» .

(١١) في ب : «عين وقاف للعقيل وصفنا» .

(١٢) المعنى : عقر يرمز لكتاب الضعفاء لأحمد بن عمرو بن موسى العقيلي (٣٢٢ هـ / ٩٣٤ م) .

(١٣) البيت في ب :

والخاء والطاء للخطيب قيدا إن لم يكن روى بثارغ الهدي

- ٣٢- فإن يكن به رواه أطلقاً^(١) وقد أنى نظم الرموز مؤثقاً
 ٣٣- في عام ستة وخمسين تَلَّتْ لعشرة من المايين قد خَلَّتْ^(٢)
 ٣٤- والحمد لله على الإتمام حمداً يبارى واقراً الإنعام
 ٣٥- وأفضل الصلاة والسلام على النبي السيد التهامي
 ٣٦- وآله وصحبه الكرام مَنْ ذَرُّهُمْ مِنْكَ لَدَى الْخَتَامِ

* * *

الدكتور محمد باقر علوان

جامعة هارفارد - أمريكا

(١) المعنى . خط يرمز لتاريخ بغداد لآحمد بن على بن ثابت المروفي بالخطيب البغدادي
 (٣٩٢ / ١٠٠٢ م - ٤٦٣ / ١٠٨٢ م) وإذا ذكر السيوطي غير هذا الكتاب من كتب
 الخطيب البغدادي فسيبته القاريء على ذلك .
 (٢) سنة ١٠٥٦ هـ توافق سنة ١٦٤٦ م .

منظومة للإمام أبي محمد ابن حزم الظاهري
في (قواعد أصول فقه الظاهرية)

بقلم : محمد إبراهيم الكفاني

عثر على هذه المنظومة في آخر المجلد الثاني من كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) الموجود ضمن مخطوطات مكتبة ابن يوسف بمدينة مراکش تحت رقم ٥٢٤ من ص ٤٥٨ - ٤٦٢ .

وبعدها ما نصه :

مؤدى هذه القصيدة أبو الوليد سعد السعدي (كذا) أحمد بن عمر قال :
أنشدنيها الفقيه الإمام .

وما بعد هذه الكلمة لم أستطع قراءته . وهو في آخر سطر من الصفحة ،
والورقة التي بعدها مفقودة .

ولم يرد ذكر لهذه القصيدة في شيء من المصادر ، ولا نسبها لابن حزم
أحد من المؤلفين . كما لا نعرف منها نسخة أخرى في مكان آخر ، ولهذا قررت
نشرها في (مجلة معهد المخطوطات) إفادة للمهتمين بآثار ابن حزم .

منظومة ابن حزم في
(قواعد أصول فقه الظاهرية)

تَعَدَّى سَبِيلَ الرُّشْدِ مِنْ جَارٍ وَاعْتَدَى
وَحَابَ امْرُؤٌ وَافَاهُ حُكْمُ مُحَمَّدٍ
نَبِيٌّ أَنَّى بِالنُّورِ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ
أَرَى النَّاسَ أَخْزَاباً وَكُلُّ يَرَى الَّذِي
وَأَلْقُوا كِتَابَ اللَّهِ خَلْفَ ظُهُورِهِمْ
وَقَالُوا : بَأَنَّ الدِّينَ لَيْسَ بِكَامِلٍ !
وَمَا فَرَطَ الرَّحْمَنُ شَيْئاً وَلَمْ يَكُنْ
وَقَدْ فَصَّلَ التَّخْرِيمَ وَالْحُلَّ كُلَّهُ
وَعَلَّمَ وَجْهَ الْحُكْمِ فِيمَا اعْتَدَوْا بِهِ
وَلَمْ يَتَعَبَّدْنَا بِعَنْتٍ وَلَمْ يُرِدْ
وَحَرَّمَ قَوْلَ الظَّنِّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ

وَضَاءَ لَهُ نُورُ الْهُدَى فَتَبَلَّدَا
فَقَالَ بَرَاءُ الرِّجَالِ وَقَلَّدَا
وَمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ الْإِلَهِ هُوَ الْهُدَى
يَخْنِي بِهِ الْمُنْجَى وَسَائِرُهُ الرَّدَى
وَقَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَهُمْ غَدَا !
وَكَذَّبَ مَا قَالُوا الْإِلَهِ وَقَنَّدَا !
نَسِياً وَلَمْ يَتْرُكْ بَرِيَّتَهُ سُدّاً
وَبَيَّنَ أَحْكَامَ الْعِبَادِ وَمَسَدّاً
وَنَصَّ عَلَيْهِ الْحُكْمَ نَصّاً وَرَدّاً
يُكَلِّفُ مَا لَا يُنْطِيقُ تَعْيِداً
وَأَنْ تَقْتَفِي مَا لَسْتَ تَعْلَمُ مُوعِداً !

* * *

أَخْبَى عُدَّ عَنْ سُبُلِ الضَّلَالِ ! فَإِنَّنِي
وَدَغَ عَنْكَ آراءَ الرِّجَالِ وَقَوْلُهُمْ
وَقُلْ لِرَسُولِ اللَّهِ : سَمْعاً وَطَاعَةً
أَوَامِرُهُ حَتْمٌ عَلَيْنَا وَنَهْيُهُ
حَرَامٌ وَقَرْضُ طَاعَةٍ قَدْ تَبَقَّنَتْ
فَإِنْ يَبْدُ بُرْهَانٌ يُبَيِّنُ أَنَّ
وَأَفْعَالَهُ اللَّائِي تُبَيِّنُ وَاجِباً

رَأَيْتُ الْهُدَى أَهْدَى دَلِيلاً وَأَرْشَدَا
وَحَذَّ بِكِتَابِ اللَّهِ نَفْسِي لَكَ الْقِيدَا !
إِذَا قَالَ قَوْلًا أَوْ تَيْمَمَ مَقْصِدَا
نُفْلَاحِهِ بِالْإِقْلَاعِ عَنْهُ مُجَرَّدَا
وَمَنْ تَرَكَ التَّخْيِيرَ وَالْوُقُوفَ سَدَّداً
عَلَى غَيْرِ ذَا صِرْتَا مَعَ الَّذِي بَدَا
مِنْ اللَّهِ فَاحْمِلْهَا عَلَيْهِ وَمَاعِدَا

على أسوة لا زلت مؤتسباً به
 وإفرازه الأفعال منه إباحة
 وما صح عنه مسنداً قل ينصه
 وسو كتاب الله بالسنة التي
 سواء أنت نقل التواتر أو أنت
 وقل : إنه علم ولا تقل إنه
 فكل من الوحي المنزل قد أتى
 وخذ ظاهر الألفاظ لا تتعدّها
 فتأويلها تحريفها عن مكانها
 فإن جاء برهان بتأويل بعضها
 وكل عموم جاء فالحق حملهُ
 وإن جاء بالتخصيص نص فخصه
 وأخرج قليلاً من كثير وإن بدت
 وإن صح ما بين النصوص تعارض
 وإن عدّم التاريخ فيها فخذ بما
 تكن موقناً إن قد أطعت وتاركاً
 وكل مباح في الكتاب سوى الذي
 وإن لم يرد نص بإلزام طاعة
 وعند اختلاف الناس بالحكم راجع
 وذلك سبيل المؤمنين ومن يرد
 ولا تدع الاجماع فيما جهلته

وليس يفرض والسعيد من اقتدا
 لها فحال أن تقر من أفسد
 وإياك لا تحفل بما ليس مسنداً
 أتت عن رسول الله تنجو من الردى
 بما قد روى الأحاد مثني وموحداً
 من الظن ليس الظن من دين أحمد
 من الله إن الذكر يحفظ سرمداً
 إلى غاية التأويل تبقى مؤيداً
 ومن حرق الألفاظ حاد عن الهدى
 قالق إلى الحق الذي جاء مقلداً
 على مقتضاه دون أن تترددا
 به وحده وأحذر بأن تنزيدا
 معارضة فاشدد على الزائد اليدا
 فمسنوخها ما جاء منها مبتداً
 يزيد عن المعهود في الأصل ترشداً
 لكل مقال قيل بالظن مبعداً
 يفصل بالتحريم منه معدداً
 من الله لم يلزمك أن تتعبداً
 إليه وبالاجماع من بعد يهتداً
 خلاف سبيل المؤمنين فما اختلفا
 ولم تعلم التحقيق جمعوهم مفرداً

وإن امرؤ في الدين حَكَمَ نَفْسَهُ
فَتَلَكَ حُدُودَ اللَّهِ لَا تَعُدُّنَهَا
وَجَاءَ بِدَعْوَى لَا دَلِيلَ يُقِيمُهَا
وَمَنْ قَالَ مُخْطِئًا بِرَنْعِ ذَرِيعَةٍ
مُحَلٍّ حَرَامٍ أَوْ مُحَرَّمٍ مَا أَتَى
وَمَنْ يَدْعُ نَسْخًا عَلَى الْحُكْمِ لَمْ يَجِئْ
وَلَا تَنْتَقِلْ عَنْ حَالِ حُكْمٍ عَلِمْتَهُ
مِنْ الْحَلِّ وَالْتَحَرِيمِ أَوْ مِنْ لَوَازِمِهِ
وَلَا تَلْتَفِتْ حُكْمَ الْبِلَادِ وَجَزِيرَتِهَا
وإن لَمْ تَجِدْ نَصًّا عَلَى الْحُكْمِ فَالْتِمِسْ
فَتَمْنَحْ حُكْمًا بَيْنَهَا قَدْ جَعَلْتَهُ
وَذَلِكَ عَلَى مَعْنَاهُ نَصٌّ وَإِنَّمَا
وَهَذَا الَّذِي يَدْعَى اجْتِهَادًا وَلَيْسَ مَا
وَأَثَقَلَهُمْ جَمْعُ النُّصُوصِ فَأَظْهَرُوا
وَقَالُوا: لَنَا إِكْمَالُهُ وَتَمَامُهُ !
وَقَدْ قُلْتُ: إِنَّ الدِّينَ أَكْمَلْتَهُ لَنَا
وَلَا تَلْتَفِتْ عِنْدَ الْخِطَابِ دَلِيلُهُ
فَكُلُّ نَبِيٍّ خَصٌّ إِنْذَارَ قَوْمِهِ
وَإِخْلَاصَ لَدَى الْأَعْمَالِ نَيْتِكَ الَّتِي
وَصَلَّ عَلَى الزَّاكِي الْمُجِيرِ مِنَ الْعَمَى
وَلِلَّهِ حَمْدِي سَرْمَدًا غَيْرَ مُنْقَضٍ

قياساً أو استحساناً رَأَى لَزَّ وَاعْتَدَى
وَمَنْ قَالَ بِالتَّغْلِيلِ فِيهِ قَدْ اعْتَدَى
وَأَسْرَفَ فِي دِينِ الْإِلَهِ وَالْحَدَا
بِرَأْيٍ رَأَاهُ قَدْ أَتَى اللَّهُوَ وَالرَّدَا
بِتَحْلِيلِهِ خُطِئَ الْكِتَابِ تَعَمُّدًا
عَلَى ذَلِكَ بِالْبُرْهَانِ لَيْسَ مُفَنِّدًا
لِقَوْلٍ عَنِ الْإِجْمَاعِ وَالنَّصِّ جُرْدًا
عَلَيْكَ إِنَّهُ لَا تُعَدُّ السَّبِيلَ الْمُمَهَّدًا
عَلَى عَمَلٍ يَمُنُّ أَعَارَ وَأَنْجَدَا
إِلَى قَضَائِهِ جَمْعَ النُّصُوصِ لِتَرْشُدَا
وَتَجْمَعُ شَمَلًا كَانَ مِنْهَا مُبَدَّدَا
لَحَقَّ كَمَا لَوْ كَانَ نَصًّا مُجَرَّدَا
تَقُولُهُ أُولُو الْأَرَاءِ تَلْدُدَا !
عَلَى الدِّينِ نُقْصَانُ النُّصُوصِ تَبْلُدَا
تَبَارَكْتَ رَبِّي أَنْ تَكُونَ مُفَنِّدَا !
وَفَصَّلْتُهُ وَالْحَقُّ مَا قُلْتَ مُمَجِّدَا
وَلَا تَلْتَزِمِ شَرْعًا سِوَى شَرْعِ أَحْمَدَا
وَأَحْمَدُ عَمَّ النَّاسِ أَذْنِي وَأَبْعَدَا
بِهَا تَرْتَفِي الْأَعْمَالُ لِلَّهِ مُصْعَدَا
نَبِيَّ الْهُدَى خَيْرِ الْأَنَامِ مُحَمَّدَا
عَلَى مَا هَدَى حَمْدًا كَثِيرًا مُرَدَّدَا

نشاط معهد المخطوطات

علماء ومستشرقون في معهد المخطوطات

زار معهد المخطوطات في الشهر الستة الماضية ، خلال وجودهم في القاهرة ، العلماء والمستشرقون التالية أسماؤهم على التوالي :

- ١ - الأستاذ حسن جواد الجش ، رئيس المجلس الوطني في البحرين .
- ٢ - الدكتور حسنى سبيح ، رئيس مجمع اللغة العربية في دمشق .
- ٣ - الدكتور عدنان الخطيب ، رئيس مجلس الدولة في الجمهورية العربية السورية ونائب رئيس المجمع .
- ٤ - الأستاذ محمد بهجت الأثرى ، نائب رئيس المجمع العلمى العراقى السابق ، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة .
- ٥ - معالى الأستاذ محمد القاسى ، وزير الثقافة السابق فى المملكة المغربية وعضو المجمع اللغوى بالقاهرة .
- ٦ - الأستاذ عبد الله كنون كبير علماء المغرب وعضو المجمع اللغوى بالقاهرة .
- ٧ - الأستاذ على عقيل بن يحيى ، نائب مدير المركز البنى للأبحاث الثقافية بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .
- ٨ - المستشرق الدكتور برنارد وايس (من الولايات المتحدة) ، أستاذ اللغة العربية والفكر الإسلامى فى الجامعة الأميركية بالقاهرة .
- ٩ - المستشرق الأستاذ يوسف سيلينتانى (من إيطاليا) ، الأستاذ بكلية اللغات الشرقية بنابولى بإيطاليا .
- ١٠ - المستشرق الأستاذ تيودور غورثون (من إنجلترا) ، الباحث بكلية سان جون بجامعة أكسفورد فى إنجلترا .

المعهد ينعى الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب

ينعى معهد المخطوطات إلى الأمة العربية والإسلامية وإلى كل العاملين في خدمة التراث العربي ، واحداً من أبنائه الذين أسهموا في إرساء دعائمه منذ إنشائه عام ١٩٤٦ هو الأستاذ الكبير محمد رشاد عبد المطلب السكرتير الثاني بالمعهد وأحد العلماء المشهود لهم بالفضل في ميدان المخطوطات . وقد توفاه الله بعد ظهر يوم ١٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٥ .

ولد الفقيه يوم ١٤ مارس (آذار) عام ١٩١٧ في منطقة الجالية بمدينة القاهرة وشارك بنشط كبير في اختيار وجمع الجانب الأكبر من صور المخطوطات التي تضمها مكتبة المعهد . فسافر من أجل ذلك في بعثات المعهد إلى المملكة العربية السعودية والقدس وسوريا ولبنان والمغرب وتركيا والهند وإيران وأسبانيا والبرتغال ، كما شارك في فهرسة المخطوطات وتصنيفها ونشر فهراسها وفي إصدار مجلة معهد المخطوطات منذ صدورهما .

وفي عام ١٩٦٤ دعى لإلقاء محاضرات في عدد من جامعات الولايات المتحدة الأمريكية حيث قضى هناك ستة أشهر . وفي عام ١٩٦٨ انتدبته جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية لإلقاء محاضرات على طلبة الدراسات العليا في قسم التاريخ بكلية الآداب .

وفي عام ١٩٧٢ سافر إلى لندن بدعوة من المجلس الثقافي البريطاني بناء على طلب من عدد من أئمة جامعات بريطانيا للاستعانة بخبرته في شئون المخطوطات والمكتبات وقد أمضى هناك ستة أسابيع زار خلالها جامعات لندن وكامبردج وأوكسفورد ولانكاستر وغيرها حيث قدم لها خبرته وألقى فيها محاضرات عن المخطوطات العربية .

وفي عام ١٩٧٤ طلبت عميدة كلية الآثار بجامعة القاهرة انتدابه لإلقاء محاضرات على طلاب الدراسات العليا بقسم الآثار الإسلامية .

وبسبب حرصه على مصلحة المعهد اعتذر عن تلبية دعوة من مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن عام ١٩٦١ التي طلبت إعارته للتدريس فيها لمدة سنة قابلة للتجديد ودعوة من المجتمع العلمي التشيكوسلوفاكي لزيارة براغ عام ١٩٦٥ .

نشاطه العلمي

قدم الفقيه خلال عمله في المعهد خبرته ومعلوماته ونصائحه لمئات من طلاب الدراسات العليا من العرب والأجانب والعشرات من المؤسسات والهيئات العلمية التي تعنى بالتراث الإسلامي ؛ دراسة وتحقيقاً ونشرًا ، وكان عضواً في لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية منذ إنشائه أوائل الستينات .

إنتاجه العلمي

في عام ١٩٥٣ أصدر الفقيه فهرساً جامعاً لكتاب « العقد الفريد » لابن عبد ربه بالاشتراك مع المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي وصدر عن لجنة التأليف والترجمة والنشر .

وفي عام ١٩٧٠ حقق ونشر كتاب « ذبول العبر » للذهبي والحسيني وصدر عن وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت .

وفي سنة ١٩٧٣ صنع فهرساً لمؤلفات العرب المخطوطة والمطبوعة في الطب والصيدلة قدمه إلى مؤتمر الطب والصيدلة الذي عقدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وقد أوصى المؤتمر بطبعه .

« رحم الله الفقيه الكبير محمد رشاد عبد المطلب ، وجزاء خير الجزاء عما قدمه من خدمات جليلة للتراث العربي الإسلامي » .

المطبعة العربية الحديثة
٤٨ شارع المنطقة الصناعية بالمخاية - القاهرة

رقم الإيداع ١٩٧٥ / ٣٢٨

